الأمم المتحدة A/73/PV.13

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والسبعون

الجلسة العامة **١٣**

الجمعة، ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيسة: السيدة إسبينوسا غارسيس . . . . . (إكوادور)

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كي (كمبوديا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٥.

البند ٨ من جدول الأعمال (*تابع*)

المناقشة العامة

خطاب السيد تيموثي س. هاريس، رئيس الوزراء ووزير التنمية المستدامة والأمن الوطني وتمكين الشعب وتمكين الناخبين في سانت كيتس ونيفس

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس الوزراء ووزير التنمية المستدامة والأمن الوطني وتمكين الشعب وتمكين الناخبين في سانت كيتس ونيفس.

اصطحب السيد تيموثي س. هاريس، رئيس الوزراء ووزير التنمية المستدامة والأمن الوطني وتمكين الشعب وتمكين الناخبين في سانت كيتس ونيفس، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني كثيرا أن أرحب بدولة السيد تيموثي س. هاريس، رئيس الوزراء ووزير التنمية المستدامة والأمن الوطني وتمكين الشعب وتمكين الناخبين في سانت كيتس ونيفس، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد هاريس (سانت كيتس ونيفس) (*تكلم بالإنكليزية*): إنه لامتياز وشرف لي مرة أخرى أن أخاطلب الجمعية العامة باسم اتحاد سانت كيتس ونيفس. وفي البداية، أود أن أهنئ رئيسة الجمعية العامة على انتخابها لقيادة هذه الهيئة في هذا الوقت الهام للغاية وبصفتها المرأة الأولى من مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي تتولى المنصب. وأؤكد لها على دعم بلدي الكامل خلال فترة عملها.

إننا خلال الأيام الأولى لافتتاح هذه الدورة للجمعية العامة أشدنا بذكرى الأمين العام السابق الراحل كوفي عنان، الذي نتذكره باعتزاز، ونتذكر ما قاله عن الأمم المتحدة، وهو تحديدا، إنها بالغة الأهمية لجهود المجتمع الدولي لحل المشاكل

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

العالمية الواسعة النطاق. ولطالما أرشدت تعددية الأطراف، مع وجود منظومة الأمم المتحدة في محور ارتكازها، أعمالنا على الصعيد العالمي. لقد كانت الأمم المتحدة ولا تزال وستظل بالغة الأهمية لتحقيق لسلام والتقدم والرخاء على الصعيد العالمي. ولذلك السبب تقوم حاجة إلى التحرك عاجلا لإصلاح الأمم المتحدة، وجعلها أكثر استجابة لاحتياجات الجميع وشواغلهم، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية.

لقد أصبحت الأمم المتحدة أكثر انشغالا بمؤتمرات القمة، أي بعقد الاجتماعات المتخصصة الرفيعة المستوى وإصدار الإعلانات، مع تركيز أقل على الإنجاز. ويعرقل انعدام التعاون فيما بين الدول الأعضاء تقدم مسيرة البشرية. ويجب أن يصبح إصلاح الأمم المتحدة مجموعة كبيرة من الأعمال والقليل من الأقوال. فنحن بحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة بشأن تغير المناخ، والأمراض غير المعدية، والتعاون العالمي والسلام والازدهار وإعادة ترتيب النظام المالي الدولي. واسترشادا بموضوع هذا العام، ”جعل الأمم المتحدة في خدمة الجميع: قيادة عالمية ومسؤوليات مشتركة من أجل مجتمعات منصفة ومستدامة يعمها السلام“، يرى وفدي أن بوسع تلك الأفكار أن تمكننا من معالجة إجحاف النظام الإنمائي الدولي وعدم انصافه، ونحث على وضع نموذج جديد وأكثر شمولا للتنمية المنصفة والمستدامة.

وبالرغم من أن بلدي أصغر بلد في نصف الكرة الغربي، فقد كانت له دائما أهدافه الخاصة منذ وقت طويل قبل إعلان الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة. وقبل أكثر من أسبوع، احتفلنا بمرور ٣٥ عاما على الاستقلال. لقد أحرزنا تقدما كبيرا صوب التخفيف من حدة الفقر، وتوفير التعليم الابتدائي والثانوي المجاني، وضمان الحصول على الرعاية الصحية المعقولة التكلفة، وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين والمقيمين.

ويمكن فقدان كل هذه المكاسب بسبب ظاهرة تغير المناخ. فالأضرار التي لحقت بالمنطقة دون الإقليمية لمنظمة دول منطقة شرق البحر الكاريبي بسبب إعصاري إيرما وماريا في العام الماضي لا يمكن تصورها. وقد كان مؤتمر إعلان التبرعات الرفيع المستوى في أعقاب تلك الأعاصير محاولة لرسم الطريق إلى الأمام في اتجاه بناء الصمود وتحسين الانتعاش. ونطلب من الدول الأعضاء التي لم تف بعد بالتزاماتها القيام بذلك في أقرب وقت ممكن من الناحية العملية. ونشيد بالبلدان التي نفذت تعهداتها. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لإعادة إعمار الدول الأعضاء المتضررة، لكن ذلك يتطلب شراكات دولية قوية وهادفة ودائمة.

ولا نزال نسلط الضوء، من ناحية، على مواطن ضعفنا المتأصلة في مواجهة الكوارث الطبيعية، ومن ناحية أخرى، على عزمنا الثابت على الحفاظ على مجتمع مستدام. إن مسؤوليتنا واضحة. بشكل فردي وجماعي، حيث يجب أن نلتزم بتقليل كمية المواد الضارة التي نلوث بها البيئة. ومن دواعي القلق الشديد أن تستمر دول مثل بلدي في دفع ثمن باهظ لمشكلة لم نتسبب فيها. ويلاحظ شعبنا تأثير تغير المناخ على حياته وسبل معيشته. إن تغير المناخ هو إلى حد كبير نتيجة لتصرفات الدول الأكثر تقدمًا، وانبعاثاتها الكربونية وأنماط حياتها الضارة، ومع ذلك فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية تدفع الثمن بشكل غير عادل، وهو ثمن مرتفع للغاية، لدرجة أن تغير المناخ يشكل بالنسبة لكثيرين منا تهديدًا وجوديًا.

وفي هذا الصدد، كيف ستساعد الأمم المتحدة منطقتنا على مواجهة التدفق الكثيف لأعشاب سرجس البحرية التي أثرت تأثيرا سلبيا على منطقة البحر الكاريبي، ويعتقد أن لها أثرا جانبيا ضارا على ظاهرة الاحترار العالمي؟ وتؤثر أعشاب سرجس على بيئتنا البحرية، ولا سيما مصايد الأسماك الساحلية لدينا، وقد أثرت على إيرادات الصيادين في المنطقة. وتأثرت الفنادق والشواطئ وغيرها من الأنشطة ذات الصلة بالسياحة تأثرا شديدا. ويحدوني وطيد الأمل في أن يخفف نداؤكم اليوم

للتدخل الدولي، من بعض هموم شعوب منطقتنا. ويجب أن نحمّل البلدان المسؤولية عن التدهور البيئي الذي تتسبب فيه ليس فقط داخل أراضيها فحسب، ولكن أيضا في دول أخرى. وتقدم منظومة الأمم المتحدة أفضل وسيلة للقيام بذلك.

إننا نرحب بآليات التمويل التي أنشئت لمساعدة البلدان، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تواجه مخاطر كبيرة. ومع ذلك، يجب أن تكون العملية شفافة ويمكن الوصول إليها بسهولة، والأهم من ذلك أن التزامات البلدان المانحة يجب أن تؤتي ثمارها. ومع ذلك، لا يمكن للمجتمع الدولي من ناحية ادعاء أنه يساعد الدول الجزرية الصغيرة النامية، بينما يصنفنا في الوقت ذاته كبلدان متوسطة وعالية الدخل تستند إلى نماذج مالية عفا عنها الزمن، تمنع في نهاية المطاف الوصول إلى المساعدات الإنمائية الأساسية وتعوق تمويل الاستثمار. ونكرر نداءنا إلى المجتمع الدولي لكي يصحح الطريقة الخاطئة التي يحتسب بها نصيب الفرد من الدخل القومي. ومن المهم بنفس القدر معالجة قضايا التأمين ضد مخاطر الكوارث والاعتراف بمواطن الضعف الفريدة للدول الصغيرة. ولا يزال بلدي ملتزما بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية.

كما أن الجهود الإنمائية التي تبذلها الدول الصغيرة تقوضها أيضا بنية مالية غير عادلة، تشمل التهديد بإزالة المخاطر وخسارة العلاقات المصرفية بين المصارف التي تربطها تعاملات مالية متبادلة. ومما يضاعف ذلك وجود القائمة السوداء التمييزية وغير المنطقية للغاية للبلدان التي تضطر إلى تحويل الموارد الشحيحة لتلبية المتطلبات الشاقة والتعسفية لمجموعة مدونة السلوك التابعة للاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بفرض الضرائب على الأعمال التجارية وغيرها من الكيانات التي أنشأتها البلدان الكبيرة المتقدمة النمو. ومن الظلم تماما إخضاع بعض البلدان لمثل هذا التقييم والمعايير المتغيرة باستمرار، في حين أن البعض الآخر معفي منها.

إن التهديدات التي تواجه بقاء الدول الصغيرة تهديدات حقيقية. لذلك، أناشد هذه الهيئة أن تجعل محنة الدول الصغيرة مثل سانت كيتس ونيفس في مقدمة الاهتمام الدولي وأن تضع حدا للسياسات التمييزية التي ذكرتها. وبمشقة كبيرة، يسعى بلدي ودول صغيرة أخرى إلى الارتقاء إلى مستوى التحديات التي يفرضها الهيكل المالي الدولي غير المنصف. ومع ذلك، فإن تواتر تلك الطلبات الانفرادية وتعسفها يعطل الجهود الإنمائية الأساسية في الدول الصغيرة. إنني أتوجه إلى هذه الهيئة التي نستحقها، ولدينا الحق في أن نتوقع منها الإنصاف والشفافية والاتساق في معاملة جميع الدول. ويجب أن يكون هدفنا الجماعي هو وضع نظام مالي واضح يستند إلى القواعد وينطبق على جميع الدول.

وتدرك حكومتي أنه بدون إحلال السلام، لا يمكن تحقيق ازدهار مشترك. لقد واجهنا بقوة مشكلة الجريمة والعنف على عدة جبهات. إننا ندين جميع أعمال العنف ونؤيد الجهود المبذولة للحفاظ على السلام. وستستخدم حكومتي كل الموارد المتاحة لتحقيق مجتمع مستقر وسلمي ومنصف، وهو ما يتوقعه شعبنا ويستحقه بالتأكيد. إن سانت كيتس ونيفيس تؤيد الدعوات إلى نهج الدبلوماسية الرامية إلى حل الصراعات في جميع أنحاء العالم وتشعر بالحماس الشديد للحوار المرحب به في شبه الجزيرة الكورية. إن منطقة البحر الكاريبي هي منطقة سلام، وفلسفتنا تتجلى بوضوح في تعزيز السلام والصداقة والحوار مع تجنب اندلاع الصراعات مع المناطق الأخرى. وفي هذا الصدد، يعد تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية هدفا مرغوبا فيه لجميع البشر.

ونعاني في منطقة البحر الكاريبي من زيادة الجرائم المرتبطة بالاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والمخدرات. وتتدفق

تلك الأسلحة إلى منطقة البحر الكاريبي التي لا يتم تصنيعها فيها، وترتبط بالطلب على المخدرات بشكل كبير في الغرب. ولا قدرة لنا على السيطرة من جانب واحد على تدفق الأسلحة إلى المنطقة أو على الإدمان الذي يشجع تجارة المخدرات العالمية الخطيرة. إننا نسعى إلى مساعدة المجتمع الدولي ونحن نعمل بلا كلل على التصدي لهذه الآفة. ويظل بلدي ملتزمًا تمامًا بمعاهدة تجارة الأسلحة. إن مخصصاتنا المتزايدة للميزانية الداخلية مؤشر على التزامنا بصيانة السلامة والأمن.

ويسر سانت كيتس ونيفيس انضمام هذه الهيئة في هذا الأسبوع إلى الالتزام بتوسيع نطاق الاستجابات المتعددة من حيث أصحاب المصلحة ومن حيث القطاعات، الرامية إلى الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولا تزال منطقتنا تعاني من العبء المؤسف للأمراض غير المعدية على مجتمعنا واقتصادنا. والإحصاءات صارخة ومذهلة. حيث تعزى ثمانية من كل ١٠ حالات وفاة في منطقة البحر الكاريبي إلى الأمراض غير المعدية، ٤٠ في المائة منها سابقة لأوانها ويمكن منع ٧٠ في المائة منها. إن ارتفاع ضغط الدم هو عامل الخطر الرئيسي للوفيات لدينا. ويعتبر معدل مرض السكري في منطقة البحر الكاريبي، ضعف المعدل العالمي. ونحن نواجه أزمة الأمراض غير المعدية في منطقتنا. وفي هذا الصدد، نشيد بإطلاق شراكة مكافحة الأمراض غير المعدية، في وقت سابق من هذا الأسبوع، وستقدم الجماعة الكاريبية والوكالة الكاريبية للصحة العامة الدعم الكامل لتلك الشراكة الجديدة.

إننا نؤيد اتباع نهج شامل في مجال الصحة، ومن دواعي سروري إبلاغكم بأننا قد انتقلنا إلى مستويات عالية من أجل توفير التغطية الصحية الشاملة، وهي عنصر أساسي في الصحة العامة، وأصبحت بذلك واقعا بالنسبة لجميع المواطنين في سانت كيتس ونيفيس.

غير أنه لا بد لي من أن أذكر الجمعية بأن الأمراض غير المعدية وتغير المناخ وجهان لعملة واحدة. فهي تشكل أعراضا لفشل نموذج التنمية الحالي.

إن حكومتي تؤمن بجعل المجتمع المنصف واقعا بالنسبة لجميع المواطنين في سانت كيتس ونيفس. وقد سعينا، تمشيا مع التزامنا بتحويل عالمنا عن طريق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، إلى إيجاد مسار عادل من خلال تحسين مستوى معيشة الفئات الأكثر ضعفا حتى تتمكن من الاكتفاء ذاتيا وأن يصير أفرادها مواطنين منتجين.

ولا يسعني أن أخاطب هذه الهيئة العظيمة من دون الإشادة بالدولة الصديقة، تايوان. فحكومتي ترى أن الأمم المتحدة منظمة لجميع الناس، بما في ذلك شعب تايوان. ونحن نؤمن إيمانا قويا بأن لتايوان دورا هاما ومستمرا تؤديه في استراتيجيات التنمية الدولية، إذ أنها حققت نجاحا كبيرا في مجالات التكنولوجيا والزراعة والصحة والطاقة المتجددة. وندعو إلى منح تايوان حيزا للإسهام في الحوار وفي تقدم ورفاه المجتمع العالمي. وكذلك ما زلنا نعرب عن تأييدنا لشقيقتنا الكاريبية، كوبا، وندعو إلى تطبيع العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية بغية التخفيف من المعاناة الحقيقية التي لحقت بالشعب الكوبي جراء سياسة الاستبعاد. ويدرك بلدي الصعوبات الحالية في فنزويلا. ما فتئت فنزويلا صديقا عزيزا جدا لمنطقة البحر الكاريبي، وتواصل سانت كيتس ونيفس الدعوة إلى الحوار السلمي الرامي إلى حل المسائل في ذلك البلد، مع إيلاء الاعتبار الواجب لسيادة القانون والمثل الديمقراطية التي نعتز بها.

وإذ أختتم بياني، يتوجب علي أن أذكر الجمعية بأن شعبنا يريد أفعالا. إنه يريد تحقيق العدالة. إننا بحاجة إلى أن نرى جميع قادة العالم يتكاتفون لتحقيق وصون الاستقرار والمساواة والسلام في بلداننا حتى يمكن لمساهماتنا الجماعية أن تمنع وتتجنب الحرب والعنف وتقضي على انتشار الأسلحة النووية، وتحد من

انبعاثات غازات الدفيئة وتهيء أجواء تفل تكافؤ الفرص، وتمكن الدول الصغيرة من الازدهار. هلا أصبحا يقظين واستباقيين على الدوام من أجل أن نكفل ألا يتخلف أحد عن الركب في متابعة وتحقيق خطة ٢٠٣٠.

إن مسؤوليتنا المشتركة تقتضي تهيئة أفضل الفرص وتحقيق تطلعات أجيالنا الحاضرة والمقبلة. وإنني على يقين من أننا إذا ما واصلنا العمل بثبات، ونحن نتوخى اليقظة والتركيز على الأهداف الشاملة دائما، فإننا سنسهم في إيجاد أمم متحدة أوثق صلة وأكثر إنصافا وإنتاجية وجدوى، وبالتالي، في تحقيق عالم أفضل لجميع شعوبنا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس الوزراء ووزير التنمية المستدامة والأمن الوطني وتمكين الشعب وتمكين الناخبين في سانت كيتس ونيفس على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد تيموثي هاريس، رئيس الوزراء ووزير التنمية المستدامة والأمن الوطني وتمكين الشعب وتمكين الناخبين في سانت كيتس ونيفيس من المنصة.

خطاب السيد هيوبرت ألكساندر مينيس، رئيس وزراء كمنولث جزر البهاما

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس وزراء كمنولث جزر البهاما.

اصطحب السيد هيوبرت ألكساندر مينيس، رئيس وزراء كمنولث جزر البهاما، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد هيوبرت ألكساندر مينيس، رئيس وزراء كمنولث جزر البهاما، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد مينيس (جزر البهاما) (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئ الرئيسة على انتخابها لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين. وأؤكد لها ولأعضاء الجمعية دعم وفد بلدي. وأثني على الأمين العام أنطونيو غوتيريش، الذي ما انفك يوجه المنظمة عبر عملية إصلاح حيوية لاستمرار أهمية منظمتنا. وكذلك أشيد بالراحل كوفي عنان، على المساهمة الهائلة التي قدمها إلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

من المناسب هذا العام، ونحن نحتفل بالذكرى السنوية الـ ١٠٠ لنهاية الحرب العالمية الأولى، أن يكون موضوع هذه الدورة الثالثة والسبعون ”جعل الأمم المتحدة وثيقة الصلة بجميع الناس: قيادة عالمية ومسؤوليات مشتركة من أجل مجتمعات منصفة ومستدامة يسودها السلام“. من بين الدروس المؤلمة المستفادة من الحربين العالميتين ضرورة أن تعمل الدول معا لتقليل النزاعات إلى أدنى حد وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فأهمية الأمم المتحدة للمجتمع العالمي لا شك فيها. ولا يعني هذا أنه ينبغي لنا ألا نسعى إلى تحقيق المزيد – إذ يتوجب علينا أن نفعل ذلك.

ويجب علينا كدول، أن نكثف مداولاتنا والتزاماتنا بالتصدي لتغير المناخ. فتغير المناخ يشكل خطرا واضحا وحاضرا لنا جميعا، ولا سيما الدول الساحلية المنخفضة مثل جزر البهاما. نحن نرى ذلك في ارتفاع مستويات سطح البحر وفقدان الشعاب المرجانية والزيادة في حجم الأحماض في محيطاتنا، علاوة على تواتر الأعاصير والعواصف المدارية وزيادة شدتها. لقد واجهت جزر البهاما، إلى جانب العديد من البلدان في منطقة البحر الكاريبي وأجزاء من الولايات المتحدة الأمريكية، في مثل هذا الوقت من العام الماضي، انقضاض أعاصير من الفئة الرابعة أو أعلى. وإذ اندفع الإعصار إيرما نحو جزر البهاما، اتخذت حكومتي القرار الصعب بإجلاء السكان من الجزر الجنوبية من أجل الحيلولة دون وقوع إصابات وخسائر في الأرواح. ولحسن الحظ نجونا من دون خسائر في الأرواح لكن جيراننا الجنوبيين لم يكونوا محظوظين بقدر حظنا. وعلى ذلك، فإنني أؤيد تأييدا

كاملا خطة الأمين العام بالدعوة إلى عقد مؤتمر قمة معني بالمناخ في أيلول/سبتمبر المقبل من أجل حشد الجهود والدعم المالي.

يجب علينا أن نكرس، في إطار هذه المناقشات، قدرا أكبر من الطاقة والموارد لبناء قدرة دولنا الجزرية والساحلية على الصمود واستدامتها. تحاول جزر البهاما، على غرار جيراننا، إعادة بناء جزرها. غير أن تراكم الأضرار الناجمة عن سلسلة من الأعاصير القوية جعل ذلك الأمر صعبا للغاية. يتعين علينا، بصفتنا أرخبيلا يتكون من جزر كثيرة تمتد حوالي ٦٠٠ ميل من الشمال إلى الجنوب، أن نكرر بناء الهياكل الأساسية عدة مرات بموارد محدودة أصلا.

وإذ أن إيصال المعونات الإنسانية أمر ضروري، من المهم بنفس القدر التركيز على المنع وتعزيز بناء القدرات.

ويجب أن يتجسد هذا التركيز في نهج شامل للتنمية المستدامة يعالج، بطريقة متكاملة، مجموعة من المسائل ذات الأهمية بالنسبة لجزر البهاما، من الحد من مخاطر الكوارث إلى الاستخدام المستدام لبحار العالم والمحيطات، وذلك من أجل ضمان بقائها للأجيال القادمة. والسياحة هي أكبر صناعة في العالم. وهي أيضا شريان الحياة لاقتصاد البهاما. ملايين السياح يسافرون إلى جزر البهاما سنويا بسبب مياهنا الفيروزية الجميلة والتنوع البيولوجي لدينا. وفي هذا السياق، فقد التزمت جزر البهاما بحظر المواد البلاستيكية التي تستخدم مرة واحدة بحلول عام ٢٠٢٠.

تتطلع جزر البهاما إلى النتائج الناجحة لاستعراض مسار إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية، وهو الإطار الدولي الذي يسعى للنهوض بهذه الأولويات وغيرها من أولويات التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وستدفع جزر البهاما أيضا من أجل الخروج بنتيجة قوية في المؤتمر الحكومي الدولي بشأن صك دولي ملزم قانوناً بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام.

وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، شاركت في اجتماع المائدة المستديرة لبلومبرغ بشأن بناء اقتصادات مرنة والحفاظ على النظم الإيكولوجية البحرية في دول الكومنولث الساحلية. وأنا أثني على هذه الحوارات. ومع ذلك، لا بد لي أن أشدد على أن جزر البهاما وجيرانها يعاقبون مرتين لظروف ليست من صنعنا. فدولنا الجزرية ليست هي المسؤولة بالدرجة الأولى عن تغير المناخ الذي أدى إلى الويلات الأخيرة للأعاصير وغيرها من الكوارث الطبيعية التي تجتاح جزرنا. ومع ذلك، عندما نستجيب للاحتياجات الوطنية بالاقتراض على الصعيد الدولي، سعيا إلى استعادة البنية التحتية الأساسية للبشر، ترتفع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، مع المخاطرة باحتمال خفض التصنيف. وهذا يحد من قدرتنا على توفير احتياجاتنا، ولكننا مثقلون بثمن باهظ لا يمكن تحمله.

وينبغي للأمم المتحدة ذات الصلة أن تيسر على وجه السرعة حوارا هادفا على الساحة الدولية لإيجاد حل عملي. علاوة على ذلك، فإن الأثر السلبي للإجحاف المالي العالمي يلاحظ في استخدام المصفوفة المشوهة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للثروة الوطنية والقدرة على الصمود. ويتم ذلك دون إيلاء الاعتبار الواجب لأوجه الضعف لدى أي بلد أو مراعاة لظروفه المحلية. وما زلنا نشعر بالقلق وخيبة الأمل من أن يؤدي تطبيق هذه المصفوفة إلى تقييم جزر البهاما على أنها أقوى اقتصاديا من الحد الأدنى للمساهمات المقدمة من المنظمات المالية الدولية وتلقي المنح والمساعدة الدولية عند وقوع الكوارث. ويجب على الأمم المتحدة أن تكرس مزيدا من التركيز والعمل على معالجة هذه المسألة غير العادلة.

كما نؤكد من جديد دعمنا لقدرة كوبا على الوصول إلى الموارد من أجل التنمية لإعادة البناء بعد الكوارث. وعلى الرغم من الالتزام القوي والثابت بسلامة قطاع الخدمات المالية لدينا، فإن جزر البهاما، شأنها في ذلك شأن غيرها من الولايات القضائية، تخوض معركة شاقة لتجنب إدراجها على القائمة السوداء كسلطة غير متعاونة للأغراض الضريبية. فأهداف التعاون يجري تحريكها باستمرار، وتطبق بشكل غير عادل يكفل للبعض مزايا غير عادلة ويحرم الآخرين. ولا تزال جزر البهاما ملتزمة بالشفافية والتعاون الدوليين في المسائل الضريبية، وتبادل المعلومات والمعايير التنظيمية الدولية، فضلا عن القيام بالأعمال التجارية بطريقة نزيهة وشفافة وتنافسية.

وتسعى جزر البهاما بصورة شاملة إلى توفير فرص أكبر لمراكزنا الحضرية المحرومة من خلال مبادرات التنشيط والتمكين الاقتصادي والتخفيف من وطأة الفقر. وقد صممت تلك المبادرات لتكون متسقة مع أهداف التنمية المستدامة. إن حكومتي ملتزمة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وستواصل العمل مع الأمم المتحدة وشركائنا الدوليين الآخرين وأصحاب المصلحة المحليين من أجل تنفيذها.

وجزر البهاما مكرسة للعمل كوجود منتج وعضو ملتزم في مجلس المنظمة البحرية الدولية. وقدمنا ترشيحنا لإعادة الانتخاب في الفئة جيم في انتخابات عام ٢٠١٩. وتعتزم جزر البهاما مواصلة جهودها لتقديم مساهمات إيجابية وإبداعية لضمان سلامة وأمن النقل البحري ومنع التلوث البحري الناجم عن السفن البحرية.

وما فتئت جزر البهاما تلتزم بحماية وتعزيز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. إن الموقع الجغرافي لجزر البهاما يجعلنا عرضة للهجرة غير القانونية بصورة خاصة. وهذه المشكلة تواجهنا منذ عقود. ومع ذلك، نحن عازمون على مكافحة الهجرة غير الشرعية وعلى القيام بذلك بطريقة تعطي الأولوية لسلامة جزر البهاما وأمنها، مع الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان. وجزر البهاما ملتزمة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل دعم التنمية. وقد قدمنا أنفسنا كخيار ذكي لترشيحنا لمجلس الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية. وتحظى جزر البهاما بتأييد البلدان المجاورة في جماعتنا الكاريبية.

ولا يزال العالم يحرز تقدما في العديد من مجالات التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. لكن التقدم يتطلب اليقظة الأبدية من كل جيل، وتجديد الالتزام باحترام الكرامة والمساواة للجميع، والتعاون الدولي المستمر. وأود أن أؤكد مجددا التزام جزر البهاما بالمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء كمنولث جزر البهاما للبيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد هيوبرت ألكساندر مينيس، رئيس وزراء كمنولث جزر البهاما، من المنصة.

خطاب السيد السيد توماس موتسواهي تاباني، رئيس وزراء مملكة ليسوتو

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس وزراء مملكة ليسوتو.

اصطحب السيد السيد توماس موتسواهي تاباني،، رئيس وزراء مملكة ليسوتو، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد السيد توماس موتسواهي تاباني، رئيس وزراء مملكة ليسوتو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد تاباني (ليسوتو): أود بداية أن أهنئ الرئيسة على انتخابها عن جدارة بوصفها رابع امرأة تتبوأ أرفع منصب في الأمم المتحدة. وبالرغم من سعادتنا بانتخابها، فلن يتسنى لنا بالتأكيد أن نفخر بسجلنا نحن بصفتنا قادة. فمن أصل ٧٣

رئيسا لدورات الجمعية العامة حتى الآن، لم تتول هذا المنصب سوى أربع نساء. ومع ذلك، فإننا لم نفقد الأمل بعد، ويجب علينا أن نعقد العزم على ترجمة أقوالنا إلى أفعال وأن نكفل تمتع المرأة بالفرص نفسها المتاحة للرجال تمشيا مع روح ميثاق الأمم المتحدة.

وأؤكد للرئيسة دعم وفد بلدي الكامل لها، ونحن على ثقة بأننا سنحقق النجاح في هذه الدورة الثالثة والسبعين تحت قيادتها وبما لها من سجل ناصع وخبرة امتدت لما يزيد على عقدين من الزمن في الإطار المتعدد الأطراف. ولا يفوتني أن أشيد بسلفها، السيد ميروسلاف لايتشاك، لقيادته الجديرة بالثناء خلال الدورة السابقة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره عن أعمال المنظمة (A/73/1) الذي يصف الحالة الراهنة في الأمم المتحدة.

ويحفل تاريخ العالم منذ عهد موغل في القدم بفترات غاب عنها السلام. ويحدثنا التاريخ عن الصراع بين الإخوة والأخوات، وعن الحروب داخل الدول وفيما بينها. وأدى الإرهاب والعنف إلى زعزعة الأسر وتشريدها، في حين مزق الدمار الاقتصادي حياة عدد لا يحصى من الناس. وتسببت الكوارث الطبيعية مثل الزلازل والفيضانات والأعاصير الناشئة عن تغير المناخ في خسائر كبيرة للبشرية. ولا يزال الظلم فاشيا في البلدان، بينما تحرم المجتمعات من الأمل في العيش في عالم ينعم بالرخاء والحرية والسلام والعدل. وإذ يتجدد نشوب الحروب والاضطرابات المدنية الجديدة كل أسبوع تقريبا، فإن الشعوب تتطلع إلينا بصفتنا قادة لإيجاد الحلول، بينما تتوق في الوقت نفسه إلى تلقي المساعدة من الأمم المتحدة.

ونرحب في ذلك السياق بموضوع هذه الدورة ”جعل الأمم المتحدة في خدمة الجميع: قيادة عالمية ومسؤوليات مشتركة من أجل مجتمعات منصفة ومستدامة يعمها السلام“. ويجسد هذا الموضوع ذات المبادئ التي تقوم عليها المنظمة. ويضع ميثاق الأمم المتحدة السكان محورا للأمم المتحدة بالعبارات التالية الواردة في ديباجته: ”نحن شعوب الأمم المتحدة“. بيد أن السؤال الرئيسي اليوم هو: هل وضعنا السكان فعلا في صميم جهودنا بوصفنا منظمة مر على إنشائها أكثر من سبعة عقود؟

وإذ تداعى ٥٠ وفدا قدمت من جميع أنحاء العالم لاعتماد ميثاق الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ قال رئيس الولايات المتحدة، هاري ترومان مع اقتراب نهاية تلك الدورة:

> ”إن ميثاق الأمم المتحدة الذي وقّعتم عليه للتو أساس متين يمكننا أن نبني عالما أفضل عليه. وقد أحرزتم النصر على الحرب نفسها بين الانتصار الذي تحقق في أوروبا والنصر النهائي في أم هذه الحروب الأكثر تدميرا. وبهذا الميثاق، فإن بوسع العالم أن يتطلع نحو المضي قدما إلى وقت يمكن فيه لجميع البشر أن يعيشوا حياة لائقة بوصفهم شعوبا حرة“. (مداولات مؤتمر الأمم المتحدة المنشئ للمنظمة الدولية، الجلسة العامة الختامية المعقودة في سانفرانسيسكو ١٩٤٥).

وما زلنا نقف على مدى ٧٣ عاما حتى الآن على هذا المنبر معربين عن التزامنا وباعثين الأمل في نفوس مواطني العالم. ومع ذلك، فإن أقوالنا لم تجسدها أفعالنا بعد. فلا يزال عدم صدقنا إزاء المبادئ المكرسة في الميثاق مصدرا للقلق. ولا نزال غارقين في دوامة النزاع والعنف بعد مضي سبعة عقود على إنشاء المنظمة. ولا يزال ذلك العالم الذي توخاه أجدادنا، حيث ”يمكن فيه لجميع البشر أن يعيشوا حياة لائقة بوصفهم شعوبا حرة“ بعيد المنال. ويبدو أن النظام المتعدد الأطراف ما زال عاجزا عن توفير أي حل مستدام للتحديات المتعددة الأبعاد التي يواجهها عالمنا، في ذات الوقت الذي تتصاعد فيه النزعة الأحادية. وقد وضعت هذه التحديات الثقة التي أولتها البشرية للأمم المتحدة على المحك. ويزداد تلاشي أمل الآباء المؤسسين في إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، على النحو الوارد

في ديباجة الميثاق، إذ شهدت البشرية مرتين خلال عمر جيلنا مآس يعجز عنها الوصف.

وفي ذلك السيناريو تمكن الحقيقة. ومع ذلك، فلا يمكن الطعن في محورية الأمم المتحدة وأهميتها. فلولا الأمم المتحدة لما كان العالم كما هو الآن. وعلى الرغم من العيوب التي لا تخلو منها، فإن تأثيرها الإيجابي على حياة عدد لا يحصى من الناس أمر لا يمكن إنكاره. فمن توفير الغذاء لأكثر من ١٠٤ ملايين شخص في ما يزيد على ٨٠ بلدا كل عام، وتقديم المساعدة للملايين من اللاجئين وحماية النساء والأطفال ومكافحة الفقر وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، واستعادة الهدوء من خلال مبادرات حفظ السلام، لا شك أن الأمم المتحدة قد أحدثت تغييرا في حياة المواطنين العالميين.

وحين خاطبتُ الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين (انظر A/72/PV.17) كنت قد فعلت ذلك مع الشعور بالقلق البالغ لأن سحابة قاتمة من عدم الأمن والاستقرار كانت تغطي سماء بلدي. ولكنني أقف اليوم أمام الجمعية العامة لأشهد على التغيير الذي يمكن أن تحدثه الأمم المتحدة في حياة الناس. فبمساعدة من جانب الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأفريقي والشركاء الإنمائيين الآخرين، أصبحنا على الطريق المؤدي إلى تغيير مسار دوامة عدم الاستقرار والاضطرابات وانعدام الأمن في ليسوتو. وتواصل مملكة ليسوتو الآن وضع خطة إصلاح وطنية شاملة ستفضي إلى إصلاح العناصر المحورية في الحكومة، بما يمكّن من تحقيق مبادئنا الوطنية لعام ٢٠٢٠. ولا شك أننا سنحقق التزام أمتنا المشترك بتحويل مملكتنا ذات التضاريس الجبلية إلى بلد ينعم بالعدل والرخاء، وتقوم فيه مؤسسات وطنية فعالة محورها الإنسان، وتسود فيها وحدة الهدف الوطني وسيادة القانون والحكم الرشيد وحقوق الإنسان.

ويستند عزمنا على بناء بلد آمن ومستقر إلى إيماننا بأن السلام والأمن شرطان مسبقان لتحقيق التنمية. ونحن عازمون على تحمّل المسؤولية عن إحداث التحول الاجتماعي والاقتصادي في بلدنا بما يتسق مع خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، على أساس من مبدأ الشمول وعدم السماح بتخلف أحد عن الركب. غير أننا ننوه للدور الهام الذي يؤديه التمويل في أي من الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الواردة في خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠. وإذ نسلّم بأن المساعدة الإنمائية الرسمية ما تزال عاملا حافزا للتنمية، فإننا ندعو أيضا إلى حشد الموارد المحلية بصورة فعالة. ونحن عازمون على مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتعزيز الإدارة الضريبية وتسخير التحويلات المالية لأهداف التنمية.

ونواصل، تمشيا مع أولوياتنا الوطنية، اتخاذ خطوات هامة نحو إفساح مجال مناسب لاستثمارات القطاع الخاص وريادة الأعمال بوصفها مكملة للاستثمارات العامة. وعليه، أطلقنا مركزا صناعيا في المنطقة الشمالية من بلدنا. وحين يبدأ العمل بكامل طاقته، فإن من المتوقع أن يوفر فرص عمل لأكثر من ١٤٠٠٠ شخص. وسنعمل أيضا على جذب المستثمرين في قطاع العقارات الخاصة لتشييد المصانع هناك.

ولا يمكننا أيضا تجاهل مسألة الهجرة المثيرة للقلق. فنحن نعلم جميعا أن تنقُّل الأشخاص عبر الحدود مسألة ذات أهمية بالغة. ونرى أن الهجرة هي أحد المجالات التي يمكن فيها استكشاف فرص العمالة الماهرة والفائضة. تحقيقا لتلك الغاية، تعمل حكومة بلدي بشكل وثيق مع الشركاء الدوليين بغرض دراسة النتائج الإنمائية المتصلة بالهجرة.

وبالإضافة إلى ذلك، أُنشئت لجنة استشارية وطنية للتعامل مع طائفة من المسائل المتعلقة بالهجرة، مثل وضع خطة استراتيجية بشأن الهجرة والتنمية. وتتضمن الخطة تدخلات

تهدف إلى تعزيز الاستخدام السليم للتحويلات المالية من أبناء الشتات. ولذلك، من الضروري أن نحتضن المهاجرين على الصعيد العالمي تقديرا لمساهمتهم في التنمية الاقتصادية لكل من بلدانهم الأصلية والبلدان المضيفة لهم. ونحن نشعر بالقلق لأن المهاجرين في جميع أنحاء العالم لا يزالون يواجهون تحديات لم يسبق لها مثيل. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى الانضمام إلى الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، ونتطلع إلى اعتماد الاتفاق في كانون الأول/ديسمبر.

لا يمكن تحقيق السلام والرخاء عندما تكون النساء والفتيات مهمشات ومحرومات من الفرصة للمساهمة في التنمية. ولا بدّ من مواصلة تعزيز دور النساء وغيرهن من الفئات المحرومة في مجتمعاتنا في سياق النهوض بخطة التنمية العالمية. ومن المهم أيضاً التأكيد على أن حماية حقوق الإنسان هدف نبيل للمجتمع الدولي، يجب عدم تسييسه أو إعادة تعريفه أو حتى إخضاعه للمعايير المزدوجة وفقاً لأهواء ونزوات قلّة من الدول القوية التي تسعى لتحقيق مخططات خاصة بها.

إننا اليوم في القارة الأفريقية أكثر تصميماً من أي وقت مضى على تخليص أنفسنا من النزاع عن طريق تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وقد توصلت الأطراف المتحاربة في جنوب السودان أخيراً إلى اتفاق سلام. وتبعث التطورات في منطقة القرن الأفريقي على الأمل في أن تصبح منطقة يعمها الازدهار والسلام. وعلى وجه الخصوص، سيكون تطبيع العلاقات بين إثيوبيا وإريتريا من خلال توقيع اتفاق سلام وفتح سفارتين في عاصمتي البلدين بداية عهد جديد من السلام، مع ما يصاحب ذلك من آثار اقتصادية وإنسانية واستراتيجية كبيرة في المنطقة.

ولكننا لا نزال نشعر بالحزن إزاء الحالة في الصحراء الغربية، التي لا تزال المستعمرة الوحيدة في القارة الأفريقية. لقد استمّرت معاناة الشعب الصحراوي لفترة طويلة جداً حتى الآن. وهم يستحقون أن تتاح لهم فرصة التعبير عن تطلعاتهم إلى الاستقلال عن طريق الاقتراع العام. وستواصل ليسوتو الوقوف معهم في سعيهم إلى التحرر.

ومع ازدياد محنة الشعب الفلسطيني سوءاً، يتضاءل أيضاً الأمل في حل الأزمات في سورية والعراق. ولا يمكننا أن نظلّ غير مبالين إزاء معاناة أولئك الأبرياء. إن الإجراءات الانفرادية التي تتحدى الاتفاقات الدولية وقرارات الأمم المتحدة لن تؤدي إلا إلى تفاقم حالة الفلسطينيين. ويظلّ حل الدولتين، والذي تعيش بمقتضاه فلسطين وإسرائيل جنباً إلى جنب في سلام ووئام، هو الخيار العملي الوحيد لتسوية القضية الفلسطينية. وتحقيق السلام هو عملية تتطلب المشاركة والتوافق والصدق. فلا يمكن تحقيق السلام عن طريق الحرب أو القمع. لقد انضممنا جميعاً طواعية إلى هذه المنظمة وأعلنّا حبنا للسلام. ولا بدّ أن تجسّد أفعالنا هذا الالتزام.

وعلى نفس المنوال، فإن الحصار الاقتصادي والتجاري المفروض على كوبا ما زال يؤثر تأثيراً شديد الوطأة على ضميرنا. وما من شك في أن هذا التدبير قد خلف آثارا سلبية على السكان والاقتصاد في كوبا. وندعو إلى رفع الحصار عن كوبا وإعادة إدماجها في النظام التجاري العالمي.

في عالم اليوم المتّسم بالعولمة، بات ترك القرارات التي تُلزمنا جميعاً في أيدي قلّة من الدول الأعضاء أمراً غير مفهوم ويتعذّر الدفاع عنه. ويجب تكثيف دعوتنا إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة. وإصلاح مجلس الأمن، بصورة تراعي تطلعات أفريقيا، على النحو المكرس في توافق آراء إيزولويني، أمر لا يمكن إرجاؤه لفترة أطول. ولا بدّ من أن يكون عمل منظومة الأمم المتحدة بأسرها قائماً على الشفافية والديمقراطية واستيعاب الجميع.

ومن المهم أيضاً التشديد على أن المكاسب التي تحققت في مجال نزع السلاح تتآكل تدريجياً. ولا تزال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تتدفّق في السوق السوداء. ويظل خطر

استخدام أسلحة الدمار الشامل برأسه مجددا، وتعاني الأمم المتحدة شللاً بسبب الحجم الحالي لمجلس الأمن وتوزيع عضويته وهيكل السلطة فيه، مما يجعل الدعوة إلى إصلاح ذلك الجهاز أكثر إلحاحاً.

تولّى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سوخون (كمبوديا).

في الختام، أشير إلى أن الأمم المتحدة قد حاولت، إلى حد كبير، وضع الناس في صميم أعمالها الرئيسية. ومع ذلك، يتعيَّن بذل المزيد من الجهود. وأناشد جميع الحاضرين أن يتجنّبوا أولئك الذين يسعون إلى التفرقة وتحريض أحدنا ضد الآخر. فالأمم المتحدة ستزدهر من خلال تضامننا، أكثر من أي شيء آخر، وستنجح في جعل البشرية في صميم أنشطتها. والأمم المتحدة هي المنبر الوحيد الذي يمكّننا من اعتناق تعددية الأطراف الحقيقية.

وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا يغيب عن بالنا أننا على الرغم من رؤيتنا المشتركة وقيادتنا المصممة على التصدي لتحديات السلام والإنصاف والاستدامة، فإن الحقيقة هي أننا كائنات فانية تكبلنا قيود فكرية وغيرها من القيود. وبناء على ذلك، علينا أن نعترف بأن هناك قُدرة إلهية فوقنا، وهي مصدر الحكمة الحقيقية. ومن ثم، علينا أن نُبقي خطوط الاتصال مفتوحة مع الرب لإيجاد حلول حقيقية ودائمة للمشاكل العالمية التي كثيرا ما تحاصرنا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء مملكة ليسوتو على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد توماس موتسواهي ثاباني، رئيس وزراء مملكة ليسوتو، من المنصة.

خطاب السيد غاستون ألفونسو براون، رئيس الوزراء ووزير المالية وحوكمة الشركات في أنتيغوا وبربودا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء ووزير المالية وحوكمة الشركات في أنتيغوا وبربودا.

اصطُحب السيد غاستون ألفونسو براون، رئيس الوزراء ووزير المالية وحوكمة الشركات في أنتيغوا وبربودا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): يسعدني كثيراً أن أرحّب بدولة السيد غاستون ألفونسو براون، رئيس الوزراء ووزير المالية وحوكمة الشركات في أنتيغوا وبربودا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد براون (أنتيغوا وبربودا) (*تكلم بالإنكليزية*): عاماً بعد عام، يسافر قادة الحكومات من مختلف أنحاء العالم إلى هذه القاعة في الأمم المتحدة على أمل إيجاد مسار يؤدي إلى تحقيق السلام والتقدم العالميين، اللذين ما فتئا ينسلّان من بين أيدينا جميعاً. إن شعوب دولنا – الغنية والفقيرة، والكبيرة والصغيرة – توقفت منذ وقت طويل عن إيلاء الكثير من الانتباه أو الاهتمام لما يقال هنا. فهذا المكان بالنسبة لهم هو منتدى للكلام حيث يقال الكثير ولا يُنجَز ما هو كافٍ لتغيير حياتهم أو منحهم أسباباً وجيهة للاعتقاد بأن هناك حياة أفضل بانتظارهم. إن ما يعرفونه هو أنهم يعيشون في عالم أصبح فيه واحد في المائة من البشر يتحكّمون في ثروات تزيد على ما يملكه الـ ٩٩ في المائة الباقون. وما يرونه هو عالم تسيطر عليه بعض الدول القوية التي تفرض إرادتها على الدول الأخرى جميعا في إدامة لنظام هيمنة طبقي.

وبالنسبة لأطفال سورية وفلسطين وإسرائيل واليمن وأفغانستان، الذين لا يعرفون حياة دون حرب ودون قنابل ودون نزاعات ودون مواجهة عنيفة، فالوعد بتحويل السيوف

إلى محاريث هو عبارة بلا مغزى. وبالنسبة لسكان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والعديد من مناطق أمريكا اللاتينية وآسيا، لا يزال حلم البنك الدولي بعالم خال من الفقر، وهو شعار يزين مدخل مبناه الفخم في واشنطن العاصمة، كابوساً ينتابهم في كل لحظة من يقظتهم.

إن التعهد الأساسي من جانب جميع الدول، على النحو المبين في ميثاق الأمم المتحدة، وهو: ”أن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية“، يتباين تماماً مع واقع اللاجئين من أفريقيا وأمريكا اللاتينية والبلدان التي مزقتها الحروب – الذين يُجبرون على الفرار من ديارهم في محاولة لعبور حدود الدول الغنية – والذين يُوضع بعضهم في أقفاص بالمعنى الحرفي للكلمة.

فلماذا، إذاً، سافرتُ إلى الأمم المتحدة؟ ولماذا أقف على هذا المنبر بينما يمكنني أن أكون في بلدي أدير شؤونه وأحاول، قدر استطاعتي، تحسين حياة شعب بلدي؟ إنني هنا لأن أيا من الأزمات التي وصفتها لا توجد بمعزل عن غيرها. فكل أزمة منها تُطبق علينا جميعا، ويمكنني في هذا المحفل، على الأقل، أن أرفع صوتي بالنيابة عن الفئات المحرومة والمُعدمة، بما في ذلك شعبي في أنتيغوا وبربودا.

لقد علمنا التاريخ أنه ما من دولة ينبغي أن تعتقد أن واحتها الفردية من الثروة والرخاء والمزايا يمكن أن تبقى وتتسع إذا كان بقية العالم أرضا قاحلة. فالحقيقة هي أن العالم قرية عالمية. ولم يعد أي مكان على كوكبنا بعيدا، ولا المشاكل التي ابُتلي بها. ويتشاطر الجميع آمال وطموحات سكان هذه المجتمعات، وكذلك عذاباتهم ومخاوفهم وما يعانونه من أهوال. وإن لم تكن هذه الأمور قد وصلت بعد إلى عتبة الدول الأعضاء، فإنها، بالمعدل الذي نراه حاليا، ستصل إليهم قريبا بالتأكيد.

إن الجدران المحيطة بالأغنياء لا يمكن أن تمنع الأمراض التي تحملها الرياح التي تهب من برك الفقر المهملة. ولن يوقف المهاجرون رحلتهم المحتومة من أوطانهم بحثا عن ظروف أفضل حتى تتحسن الظروف في بلدانهم. وعلى الرغم من أن الحكومات والأحزاب السياسية في تلك البلدان تتحمل مسؤولية كبيرة عن احترام حقوق الإنسان والحقوق المدنية والسياسية لمواطنيها والتمسك بها، فإن المجتمع العالمي، ولا سيما الأغنياء، ملزم بالمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية لتلك البلدان. وفي ظل ظروف الحرمان والتجريد من الممتلكات، لا يمكن للحريات الإنسانية، مثلها مثل النباتات الهشة، أن تضرب بجذورها وتزدهر حتى في أنقى الأجواء.

ولكل هذه الأسباب، فإن دولنا يجب أن تعمل، بصورة جماعية وموحدة، في سبيل تحسين الحالة الإنسانية. إنه أمر حتمي. ولهذا السبب، فإن تنشيط أعمال الجمعية العامة أمر حيوي وعاجل وهام. فعلى سبيل المثال، دون إشراك جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في المناقشات بشأن الإصلاحات المالية العالمية، لا يمكن أن يكون هناك فهم حقيقي لوضع الدول الصغيرة الشديدة الضعف في مواجهة الصدمات الخارجية وارتفاع مستويات الفقر وزيادة معدلات الدين مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي.

تتخذ قلة من الدول ذات الامتيازات قرارات تؤثر على سبل عيش الملايين. ولا يمكن للنوادي الحصرية لمجموعة الدول السبع ومجموعة العشرين إصلاح النظام المالي الدولي المجزأ دون المراعاة الكاملة لظروف وآراء أغلبية دول العالم، كما لا يمكن أن تقوم بذلك المفوضية الأوروبية، التي تسعى الآن إلى فرض سياساتها المناهضة للمنافسة والقائمة على الضرائب المرتفعة على البلدان النامية في جميع أنحاء العالم.

إن القيود المفروضة على المشاركة تحد من الأفكار والابتكار والتنمية البشرية. كما أن القواعد التعسفية التي وضعتها هيئات

غير تمثيلية من أجل تحقيق أهدافها الضيقة لا تتمتع بأي شرعية في العالم. ولا يجوز إنفاذ تلك القواعد التعسفية باستخدام أسلوب التهديدات وفرض الجزاءات من جانب الأقوياء. فلن ينتج عن ذلك إلا الرضوخ بسخط وعلى مضض، وهو ما يفتقر إلى الدعم المستمر. والقوة التي يمارسها القائمون على الإنفاذ لا تجعل إجراءاتهم صحيحة.

ولهذا السبب، يجب تنشيط الجمعية العامة. وسيساعد تنشيطها في إضفاء أهمية على هذا التجمع وسيساعد على التصدي بصورة مجدية لما تشعر به شعوب العالم من لامبالاة تجاه المنظمة، وهو ما تحدثت عنه في بداية هذا البيان.

إن القيمة الخاصة للجمعية العامة تكمن في الطابع العالمي لعضويتها وأنه يمكن سماع صوت كل دولة عضو فيها، ولكن يجب النظر إليها على أنها أكثر من مجرد منتدى للكلام. إنها يجب أن تكون مكانا للعمل ولتحقيق نتائج. فعلى مدى سنوات، تم تهميش الجمعية العامة من جانب مجلس الأمن وبسبب فكرة أنه ينبغي أن تتخذ مجموعة صغيرة من البلدان القوية القرارات لبقية العالم. فأين الديمقراطية في سلوك من هذا القبيل؟ لقد تسلل هذا التفكير الخاطئ إلى كل منظمة متعددة الأطراف. وذلك هو الحال في منظمة التجارة العالمية؛ وهو الحال في صندوق النقد الدولي؛ وهو كذلك في البنك الدولي. إن الجمعية العامة يجب أن تصبح الهيئة الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة – المنظومة الوحيدة التي تحظى بقبول كل الدول وتأييدها جميعا.

وهذا هو ما وعد به ميثاق الأمم المتحدة، وهذا هو ما تتوقعه الدول. وقد أدى عدم الوفاء بذلك الوعد إلى تقويض تعددية الأطراف وشجع على إساءة استعمال السلطة من جانب الفئة القليلة القوية وأدى إلى شعور الناس في جميع أنحاء العالم بالإحباط. وما لم يتم تنشيط الجمعية العامة وجعلها ذات أهمية، فإن الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن والمنظمات الأخرى ستستمر، ولكن لن يتم الالتزام بها؛ وستكون مقبولة، ولكنها لن تُحترم؛ وستُنفذ، ولكن لن يتم إضفاء الشرعية عليها.

وعلى الرغم من احتمالات أن يلقى ندائي هذا آذانا صماء، فإنني أدعو هنا مرة أخرى إلى تنشيط الجمعية العامة وجعلها ذات أهمية. وأعلم أن ذلك لن يخدم مصالح الأقوياء، الذين يخشون التعبير عن المعارضة والمطالبة بالحقوق السياسية، وهي الحقوق التي يطالب الكثيرو منهم بتوفيرها في البلدان الأخرى، ولكنني سأكون مهملا لواجبي في توفير الرعاية للفقراء والضعفاء ومن يتم إسكاتهم والمضطهدين ولمسؤوليتي تجاههم، إذا لم أطلق هذا النداء المجلجل للمطالبة بتمثيل أكبر وأكثر إنصافا لجميع شعوب العالم.

وبصفتي قائدا لبلدي، فإنني أضع مصالحه في المقام الأول. بيد أنني أعلم أنه في سياق الدفاع عن مصالح بلدي أولا، سيكون من قبيل التهور أن أدافع عن بلدي وحده. فذلك سيكون اتباعا لشريعة الغاب التي يأكل القوي فيها الضعيف، والتي إذا مارستها كل دولة، فإنها ستؤدي إلى تحقيق مكاسب قصيرة الأجل للدول الأكثر ثراء، ولكنها ستؤدي في نهاية المطاف إلى خسائر للجميع. وسيفقد بلدي سريعا الأصدقاء والمستثمرين الأجانب، والأهم من ذلك، الأسواق التي يمكن تصدير سلعه وخدماته إليها. وينطبق هذا القياس على البلدان الأكبر بكثير من بلدي، وحتى الأغنى والأقوى، حتى أولئك الذين يعتقدون أنهم لا يُقهرون. فعندما يُضعفون جميع البلدان الأخرى لتقوية أنفسهم، فلمن سيبيعون سلعهم وخدماتهم وكيف سيحافظون على ارتفاع مستوى معيشتهم وزيادة ثروتهم؟ إن البشرية ذاتها هي مجتمعنا العالمي الذي يمنحنا جميعا مواطنة دائمة. ولا يمكن أن تكون الغلبة للولاء للمثل القومية القصيرة النظر على الشعور بالانتماء لبشريتنا المشتركة.

إنني أدرك أن جميع دول العالم مترابطة حاليا في سياق الجهود الرامية إلى وقف انتشار الأمراض والحد من آثار تغير

المناخ وجعل شعوبنا بمأمن من الإرهابيين والجريمة المنظمة، وإلى تشاطر المعرفة والتكنولوجيا ووصول كل منا إلى أسواق الآخر بغرض التجارة في السلع والخدمات، مما يؤدي إلى تحسين حياة جميع الناس. ولن يكون عالم اليوم قادرا على الحفاظ على السلام والأمن والازدهار وتوسيع نطاق كل ذلك إلا من خلال العمل الجماعي على المستوى الدولي. ولا يوجد سبيل آخر. وما من دولة، مهما كانت قوتها، يمكنها أن تسلك هذا السبيل بمفردها. ولهذا السبب، يؤيد بلدي نزع السلاح النووي من جانب كوريا الشمالية وإيران. ولهذا السبب، نود أن نرى جميع البلدان تتخلص من ترساناتها النووية. ولن يمكن تحقيق السلام العالمي بميزان الرعب، الذي يتجلى في توجيه الرؤوس الحربية النووية ضد بعضنا بعضا. إنه ميزان للرعب. إنه لعبة محصلتها صفرية، نقامر فيها ببقاء كوكبنا والبشرية جمعاء.

ولا ينبغي لأي بلد أن يلعب تلك اللعبة، مهما كان غنيا أو قويا. في منطقة بلدي في البحر الكاريبي، دعونا بقوة إلى إقامة منطقة سلام. لقرون عديدة، كانت منطقتنا منطقة لتنازع وأطماع الآخرين. لم يكن لدينا أي رأي في تلك الصراعات، التي خلفت في منطقتنا نموا متعثرا وحرمانا وتخلفا. لا نريد بعد الآن أن نكون مسرحا لحروب الآخرين بالوكالة. إننا نريد الفرصة للنمو والتطور وشغل مكان تحت الشمس وتقديم مساهمتنا الفريدة في التقدم البشري.

ولذلك السبب نرحب بالزيارة التي قام بها مؤخرا إلى كوبا رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة، السيد بوب كوركر للحديث عن العلاقات بين البلدين. نحن ندرك أن التقدم لا يتحقق بشكل منتظم. كان طريقه متعرجا من آن لآخر ولكن بعد خمسة عقود من فرض حظر تجاري على كوبا، يجب أن تكون عدم جدوى تلك السياسة باتت واضحة للجميع. لقد حان الوقت لوضع حد لهذا الحصار ومنح الشعب الكوبي الفرصة التي طالما حرم منها لوضع مواهبه المعروفة جيدا في الطب والفنون والموسيقى والتعليم في خدمة البشرية جمعاء. وندعو الكونغرس في الولايات المتحدة مرة أخرى إلى التخلي عن الحظر التجاري الذي عفا عليه الزمن المفروض على كوبا وتجديد قنوات الحوار والتعاون التي توفر آفاقا مفيدة لشعبي البلدين وبالتالي لجميع شعوب الأمريكيتين.

وفي نفس السياق، نحث جميع الدول على تذكر أن بلدان الأمم المتحدة قد التزمت قبل ١٣ عاما بالمسؤولية عن حماية سكانها من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية. ما لم نفعله هو إعطاء أي بلد أو مجموعة من البلدان الحق في التدخل دون دعوة في شؤون أي بلد آخر. نحن بالتأكيد لم نأذن بالتدخل العسكري بأي شكل من الأشكال. ما اتفقنا عليه هو أن هناك مسؤولية جماعية عن تشجيع ومساعدة كل بلد على الوفاء بالتزامه الفردي بحماية شعبه، وأعلنا استعدادنا لاتخاذ إجراءات حسنة التوقيت وحاسمة وفقا لميثاق الأمم المتحدة لمساعدتها على القيام بذلك.

كلنا يعلم ذلك، بحسب عبارات الميثاق نفسه،

”ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما“.

وفي ذلك الصدد، حينما تناقش الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة مرة أخرى هذه المسألة، يجب علينا أن نثني بقوة عن الحديث العدواني عن التدخل العسكري في أي دولة من جانب أي دولة أخرى أو مجموعة من الدول. ويجب عدم استخدام المسؤولية عن الحماية كغطاء سياسي لأي عمل لتبرير التدخل في أي بلد. إن التشجيع على التدخلات العسكرية من شأنه أن يدمر الأمم المتحدة كهيئة شرعية وفعالة. هذا احتمال يجب أن نتحاشاه بقوة. لذلك، عندما تقرر الأمم المتحدة أن الديمقراطية وحقوق الإنسان قد قوضتا جراء الاستبداد في أي بلد، فإن الأمم المتحدة مجتمعة هي التي يجب أن تأذن وتنفذ أي

إجراء متفق عليه. وكما قال الرئيس الجمهوري السابق للولايات المتحدة، دوايت إيزنهاور:

”إن اعترفت الأمم المتحدة في مرة بأنه يمكن تسوية النزاعات الدولية باستخدام القوة، فعندئذ نكون قد دمرنا أساس المنظمة وأفضل آمالنا في إقامة نظام عالمي“.

يجب أن تكون الأمم المتحدة دوما مظهرا لأفضل طبائع إنسانيتنا المشتركة، التي يجب أن نسعى من خلالها إلى إيجاد عالم من الأمن والحرية يحكمه العدل والقانون الأخلاقي. يجب علينا معاً أن نؤكد تفوق الحق على القوة والصالح العام على أهداف البعض الضيقة. لذلك يدعو بلدي إلى تجديد الالتزام بتعددية الأطراف ونبذ الحروب التجارية. تمثل السلع والخدمات مجتمعة أكثر من ٢٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، لكن تصاعد الحروب التجارية سيؤدي إلى اضطراب شديد في جميع أنحاء العالم. لن ينجو أي بلد، وبالمناسبة، سيكون أشد المتضررين هم من يشنون هذه الحروب. لقد بدأ ذلك الاضطراب وآثاره محسوسة على الصعيد العالمي.

إن بلدي، بالرغم من أنه لا يشارك في أي حرب تجارية مع أي طرف، يعاني بالفعل من الجانب السلبي للحروب التجارية بين شركائنا التجاريين، مع صعود أسعار وارداتنا منهم، مما يتسبب في رفع تكاليف المعيشة. إن منظمة التجارة العالمية ليست آلية مثالية لحل النزاعات التجارية، لكن الابتعاد عنها وتمزيقها لن يؤدي إلا إلى زعزعة استقرار النظام التجاري العالمي وهو أساسي لرفاه الجميع. من مسؤولية كافة الدول، الغنية والفقيرة، جعل النظام يعمل بكفاءة من خلال تحسينه والوفاء بالتزاماتها الفردية.

بعد خمسة عشر عاما من الفوز في عملية تحكيم في إطار منظمة التجارة العالمية، لا يزال بلدي الصغير ينتظر تسوية مقبولة من جانب الولايات المتحدة وفاء بالتزامها تجاهنا. نعم – بعد مرور ١٥ عاما ما زلنا ننتظر. إن اقتصاد الولايات المتحدة أكبر ألفي مرة من اقتصاد أنتيغوا وبربودا. والتعويض عن الضرر الذي لحق ببلدي الصغير أقل من ٠,٠٠٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة في عام واحد. إن الأضرار التي لحقت باقتصاد بلدي تزيد الآن عن ٢٠ في المائة من ناتجه المحلي الإجمالي. لا يمكن لأي بلد أن يستوعب بسهولة هذه الضربة القاسية، التي تضر باقتصادنا، وتعرقل تطوير بنيتنا التحتية وتقيد توفير فرص العمل وتحقيق تقدم في مجالي الصحة والتعليم. إن تمكن شعبي من اجتياز تلك المعاناة إنما يدل على قدرته على الصمود، وهو ما أفتخر به جدا، لكن ما كان يجب أن يتحمل ذلك.

بالطبع منظمة التجارة العالمية عاجزة عن إنفاذ قراراتها وبلدي لا يملك وسيلة للقيام بذلك. إننا نعول على احترام النظام الدولي والتقيد بالقانون الدولي وضمير الأقوياء في فعل الصواب تجاه الضعفاء الذين ألحقوا بهم الضرر. ذلك كفاح سيواصله بلدي. لن نتوانى. سنفعل ذلك لا في غضب أو عداوة بل بهدوء وود حتى تتحقق العدالة. نحن مدينون لمجتمعنا الجزري الصغير بألا يهدأ لنا بال حتى يتم تحقيق العدالة. وكما قلت من قبل، لن نتهاون بشأن هذه المسألة.

وفي سياق العدالة، فإن رفض بعض البلدان، ولا سيما البلدان التي أكبر المتسببين في انبعاثات غازات الدفيئة، الاعتراف بالآثار الضارة لتغير المناخ واتخاذ إجراءات علاجية تصرف مجحف. لا تسهم البلدان الصغيرة مثل أنتيغوا وبربودا إلا بالحد الأدنى من انبعاثات الكربون الضارة – أقل من ٠,٠١ في المائة. لكننا إلى جانب الدول الصغيرة الأخرى في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ أكثر من يعاني. إن الضرر الذي يلحق ببلداننا يستمر دون تعويض، مما يتسبب في تدهور اقتصاداتنا، ويسفر عن لاجئين داخل دولنا، ويصيب المستثمرين الأجانب بالذعر، ويزيد من تكاليف التأمين وإعادة البناء ويزيد من مستوى ديوننا. تلك هي حقائق تغير المناخ.

تكاليف موسم الأعاصير في العام الماضي في منطقة البحر الكاريبي تزيد على ١٥٠ مليار دولار. ولوضع ذلك في سياقه، يبلغ إجمالي حجم اقتصاد الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية ٨٠ مليار دولار. وهذا يعني أن الضرر الذي لحق ببلدان داخل منطقتنا دون الإقليمية في العام الماضي وحده كان ضعف حجم جميع اقتصاداتنا مجتمعة. وقبل عام تقريبا، عُقد مؤتمر إعلان التبرعات الرفيع المستوى المشترك بين الجماعة الكاريبية والأمم المتحدة لمساعدة البلدان الكاريبية التي تضررت من الإعصارين إيرما وماريا.

وقد أُعلن عن التبرع بمليارات الدولارات، ولم تكن لتكفي لتغطية التكاليف. والأهم من ذلك، للأسف، أنه لم يُسلم إلا أقل من نصف التبرعات. والإعمار أبعد ما يكون عن الإنجاز؛ إن إعادة بناء الحياة وسبل العيش ستشكل تحديا لنا لبعض الوقت في المستقبل. أين العدل؟

إن منطقة البحر الكاريبي محظوظة هذا العام حيث نجونا حتى الآن من موسم الأعاصير. ولقد شاهدنا بأسى وتعاطف كبير الدمار الهائل الذي أوقعه الإعصار فلورنس بكارولينا الشمالية وكارولينا الجنوبية في الولايات المتحدة. وتألمنا لفقد الأرواح – وهو ألم نعرفه تماما. إن تدمير كارولينا الشمالية وكارولينا الجنوبية هذه السنة، ودمار بلدان منطقة البحر الكاريبي في السنة الماضية، هو بالنسبة لنا بمثابة تأكيد على أن الحدود قد تفصل بين الدول، لكنها لا تعزلها عن الأخطار المشتركة الناجمة عن تغير المناخ. إن السيادة والوطنية لا توفران ملاذا من الكارثة؛ فالكارثة تحل بالأثرياء فضلا عن الفقراء.

وهذا هو السبب في أننا نواصل الحث على حوار بشأن السياسات على الصعيد العالمي يجمع بين البيئة والتنمية ويقبل الفهم الأساسي وهو أن كل بلد – دون استثناء – يجب أن يضطلع بدور مفيد، في حدود إمكانياته، لوقف التدهور المستمر في حياتنا والناجم عن تغير المناخ. تلك مشكلة عالمية تتطلب حلا عالميا. بل تتطلب التزاما من الجميع. إن ما يحتاج إليه العالم هو التزام باتفاق باريس بشأن تغير المناخ، بما في ذلك الالتزام بتجديد موارد الصندوق الأخضر للمناخ وصندوق التكيف.

وبالنيابة عن شعب بلدي، وشعوب منطقة البحر الكاريبي وجزر المحيط الهادئ، السكان الذين يعيشون في عين العاصفة، مثل تلك التي أصابت الساحل الشرقي للولايات المتحدة، أحث جميع البلدان على الجلوس إلى طاولة الحوار ومساندة الاتفاقات التي أبرمناها، والمعاهدات التي وقعناها. إن كوكبنا المشترك وإنسانيتنا المشتركة يعتمدان على ذلك.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء أنتيغوا وبربودا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد غاستون ألفونسو براون، رئيس وزراء أنتيغوا وبربودا، من المنصة.

خطاب السيد بافل فيليب، رئيس وزراء جمهورية مولدوفا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس وزراء جمهورية مولدوفا.

اصطُحب السيد بافل فيليب، رئيس وزراء جمهورية مولدوفا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بالسيد بافل فيليب، رئيس وزراء جمهورية مولدوفا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد فيليب (جمهورية مولدوفا) (تكلم بالرومانية؛ وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): أود في البداية، أن أهنئ معالي السيدة ماريا فيرناندا إسبينوسا على انتخابها رئيسة للجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين، وأتمنى لها النجاح في الاضطلاع بولايتها الهامة. وعلاوة على ذلك، أود أن أشكر السيد ميروسلاف

لايتشاك على الأعمال المثمرة التي اضطلع بها به بصفته رئيسا للجمعية العامة خلال الدورة السابقة، وأتمنى له النجاح في مساعيه المقبلة.

وأغتنم هذه الفرصة للإشادة بالراحل الأمين العام السابق كوفي عنان، ذلك الزعيم الحقيقي، والداعية لقيم الأمم المتحدة، الذي سيبقى في ذاكرة المنظمة باعتباره أحد أبرز وأخلص أنصار النزعة الإنسانية والسلام العالمي.

ما برحت الأمم المتحدة طوال أكثر من ٧٠ عاما، في صميم الدبلوماسية المتعددة الأطراف، وقامت بدور رئيسي في العمليات العالمية، من السلم والأمن الدوليين إلى تعزيز حقوق الإنسان والتنمية المستدامة. وبينما يستمر تطور البيئة الدولية، تحين الآن اللحظة الحاسمة التي يجب على الأمم المتحدة أن تكيف نفسها معها لمواجهة تحديات العالم المعاصر. لذلك، فإننا نرحب بمبادرة الأمين العام أنطونيو غوتيريش، التي ما برح ينفذها منذ أول يوم له في منصبه. ونرحب على وجه الخصوص بالإصلاح الرامي إلى تعزيز أداء الأمانة العامة في مجال السلم والأمن الدوليين من خلال التركيز على منع نشوب النزاعات كأولوية عليا. وعلاوة على ذلك، نؤيد الجهود الرامية إلى إصلاح إدارة الأمم المتحدة من خلال تبسيط المهام وتعزيز مساءلة جميع فروع الأمانة العامة في الاضطلاع بولايتها. وأخيرا، ثمة أهمية خاصة للقرار المتخذ مؤخرا لإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من خلال تمكينها من الإسهام بفعالية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، التي تم الاتفاق عليها قبل ثلاث سنوات.

ومما لا شك فيه أن تلك المبادرات معقدة جدا، وسوف تؤدي إلى تغييرات عامة على نطاق المنظمة بأسرها. وبغية التأكد من أن تلك الإصلاحات ستثمر النتائج المتوقعة في الأجلين المتوسط والطويل، يجب أن يستمر الحوار الشفاف والبناء بين إدارة الأمم المتحدة والدول الأعضاء في المنظمة.

وبالتأكيد سيكون تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ معلما بارزا في عمل المنظمة في السنوات المقبلة. إن إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية يأتي في وقت يجب فيه الإسراع بتنفيذ تلك الخطة على جميع المستويات، في جهد مشترك لمنظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء.

ونرحب بالرؤية الجديدة للإصلاح التي سيشارك القطاع الخاص بموجبها بمزيد من الفعالية في تحقيق التنمية المستدامة على كل من الصعد العالمية والإقليمية والوطنية. فهذه الشراكة يمكن أن توفر حافزا جديدا للتقدم والابتكار، بما في ذلك من أجل تعبئة الموارد المالية الرامية إلى سد الثغرات في التمويل التي تواجهها المنظمة حاليا.

لقد أعدت حكومة جمهورية مولدوفا، من خلال عملية شاملة وتشاركية، رؤية لاستراتيجية إنمائية جديدة، تسمى مولدوفا ٢٠٣٠، متوافقة تماما مع التزاماتها الدولية، بما في ذلك اتفاق الارتباط بين الاتحاد الأوروبي ومولدوفا، وواضعة في اعتبارها خطة التنمية المستدامة. وتبرز الاستراتيجية الإنمائية الجديدة، رفاه وحقوق الإنسان لمواطنينا، وحماية البيئة، فضلا عن تشجيع إقامة مجتمع شامل للجميع، كأولويات عليا.

وهناك العديد من المشاريع الجارية الرامية إلى تحقيق تلك الأهداف. ونعكف حاليا على تنفيذ برنامج وطني طموح لإصلاح الهياكل الأساسية للطرق في جميع أنحاء البلد من أجل تحسين الاتصال وتنقل الأشخاص والسلع والخدمات. ونستحدث المزيد من الابتكارات والتكنولوجيا في مجال الخدمات العامة من أجل زيادة إمكانية الوصول، والنهوض بالجودة والشفافية من أجل القضاء على الفساد.

وقد اتخذنا خطوة هامة للمضي قدما نحو إدماج جمهورية مولدوفا في سوق الطاقة الأوروبية من خلال التوقيع على اتفاق مع المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير لتمويل أكبر مشروع للطاقة في جمهورية مولدوفا منذ استقلالها. ويعد الاكتفاء الذاتي

من الطاقة للبلد أمرا مهما للغاية لتحقيق تنميته المستدامة واستقراره الاجتماعي. ونحن نعمل بنشاط مع شركائنا الدوليين، بما في ذلك وكالات وبرامج الأمم المتحدة في مجال البيئة، بغية تطوير الطاقة المتجددة والحد باستمرار من انبعاثات الغاز، وفقا لالتزاماتنا الدولية. ونظرا لتعقد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، نتابع عدة مبادرات أخرى كجزء من رؤيتنا الشاملة للتنمية المستدامة، التي ننفذها بالاشتراك مع الأمم المتحدة وشركائنا، تمشيا مع النهج المتكامل الجديد.

وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة قد تمكنت من وضع رؤية للإصلاح في مجال التنمية في القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في أيار/مايو الماضي (القرار ٩١/٧٢)، في مجال الأمن، ففي ميدان الأمن، الذي تهمين عليه العوامل السياسية أكثر من العوامل الأخرى، لا تزال أوجه القصور قائمة. ولا يمكن تحقيق فعالية وأهمية الأمم المتحدة في هذا المجال بشكل كامل إلا من خلال إعادة الهيكلة الداخلية لأمانتها العامة. ولم يسهم التأخير في إصلاح مجلس الأمن على مدى السنوات الـ ٢٥ الماضية في احترام ميثاق الأمم المتحدة أو القانون الدولي أو صون السلم والأمن الدوليين، وهما اختصاصان أساسيان للمنظمة.

ونحن نتابع ببالغ القلق النزاعات العنيفة التي تجري في مختلف أرجاء العالم، بما لها من عواقب وخيمة على السكان المدنيين. وعجز مجلس الأمن عن اتخاذ التدابير الفعالة في تلك الحالات يطرح سؤالا مشروعا عن أهميته بوصفه هيئة صنع القرار فيما يتعلق بالأمن الدولي. ومن هذا المنظور، فإن الإصلاح أساسي لاستعادة أهمية مجلس الأمن وسلطته، وبالتالي، الأمم المتحدة بأسرها، في مسائل السلم والأمن الدوليين. وتؤيد جمهورية مولدوفا الرؤية المتمثلة في مجلس أمن فعال وتمثيلي وديمقراطي وجامع، قادر على التصدي للتحديات الأمنية المعقدة على وجه السرعة. علاوة على ذلك، وكما ذكرنا عدة مرات في الماضي، فإننا ندعو إلى تخصيص مقعد إضافي غير دائم في المجلس لمجموعة دول أوروبا الشرقية. ويحدونا الأمل في أن يتوصل أعضاء الجمعية العامة إلى اتفاق بشأن المسائل المعلقة الخاصة بالإصلاح عاجلا وليس آجلا.

ويقضي ميثاق الأمم المتحدة أن تقوم المنظمة بدور استباقي في صون السلم والأمن الدوليين وضمان احترام سيادة الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية. إن الدول الأعضاء، من خلال عرض المسائل الناشئة عن التحديات التي تواجهها سيادتها وسلامتها الإقليمية وأمنها الوطني أمام الجمعية العامة، لا تسعى إلى مواجهة أو تسييس عمل الجمعية. فمن الطبيعي لهذه الدول اللجوء إلى الأمم المتحدة من أجل المساعدة في تعزيز وتشجيع الحلول المستندة إلى التقيد الصارم بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وخلال الجزء الرفيع المستوى من الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، كررت التأكيد، من على هذا المنبر الرفيع، على الدعوات الموجهة إلى الأمم المتحدة لتركز بصورة مجدية على الانتهاك الخطير للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، المتمثل في استمرار وجود القوات العسكرية والأسلحة الروسية على أراضي جمهورية مولدوفا، دون موافقتنا وضد رغباتنا (انظر A/72/PV. 15). كما ناشدت الدول الأعضاء أن تدعم إدراج بند في جدول أعمال الجمعية العامة يركز على هذه المسألة السياسية والقانونية والأمنية الملحة بالنسبة لجمهورية مولدوفا. ويسرني أن أشير إلى أن الجمعية العامة قد اعتمدت قرارا أعلنت فيه صراحة أن الشروط السياسية المسبقة التي يستند إليها استمرار رفض الاتحاد الروسي سحب قواته العسكرية وأسلحته من الأراضي المولدوفية تتعارض مع قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة (القرار ٢٨٢/٧٢). كما شددت الجمعية بشكل لا لبس فيه، باعتمادها ذلك القرار، في ٢٢ حزيران/يونيه، على أن عدم امتثال الاتحاد الروسي للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة قد أفضى إلى انتهاك واضح للسيادة والسلامة الإقليمية

لجمهورية مولدوفا، وأنه يجب على روسيا أن تسحب قواتها العسكرية دون قيد أو شرط، وبشكل كامل ودون مزيد من التأخير. إن هذا القرار هو أول وأهم معلم لتوطيد دعم الأمم المتحدة لسيادة جمهورية مولدوفا وسلامتها الإقليمية. وفي هذا السياق، أود أن أعرب عن امتناننا العميق لجميع الدول الأعضاء التي شاركت في تقديم مشروع القرار أو أيّدت اعتماده.

وفي الأسبوع الماضي، وبناء على توصية المكتب، قررت الجمعية العامة بتوافق الآراء أن يدرج في جدول أعمال الدورة الثالثة والسبعين بند جديد بعنوان ”الانسحاب الكامل للقوات العسكرية الأجنبية من أراضي جمهورية مولدوفا“ (انظر A/73/PV. 3). وترحب حكومة جمهورية مولدوفا بذلك القرار الهام، الذي يأتي في وقت يزداد فيه الأمن الداخلي ودون الإقليمي سوءا بسبب تكرار الأنشطة غير المشروعة والمزعزعة للاستقرار التي تقوم بها القوات العسكرية الأجنبية وهياكل السلطة غير الدستورية في الجزء الشرقي من البلد. إن المناورات العسكرية التي يقوم بها على نحو مشترك فريق العمليات في القوات الروسية في مولدوفا، الموجود بصورة غير قانونية على أرضنا، والجماعات شبه العسكرية التابعة لهياكل السلطة غير الدستورية، قد زادت من حيث النطاق والتواتر، الأمر الذي يمثل استمرارا لانتهاك اتفاق وقف إطلاق النار المولدوفي الروسي المبرم عام ١٩٩٢، الذي ينص على التزام صريح وملزم قانونا يكفل حياد القوات العسكرية التابعة للاتحاد الروسي أثناء عملية انسحابها من أراضي جمهورية مولدوفا. وتهدف المناورات العسكرية المشتركة غير القانونية إلى تحسين القدرات الهجومية العسكرية لهياكل السلطة غير الدستورية وتقويض الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل سلمي للمشكلة التي طال أمدها في ترانسنيستريا. وقد أعربت الدول الأخرى الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مرارا وتكرار، عن القلق البالغ الذي أبدته جمهورية مولدوفا إزاء تلك الأنشطة غير القانونية المستمرة والمزعزعة للاستقرار، التي تتعارض مع الالتزامات التي تعهد بها الاتحاد الروسي في إطار صيغة التسوية الدولية ٥+٢.

ومن هذا المنبر اليوم، فإننا نناشد مرة أخرى الاتحاد الروسي وقف هذه الأنشطة غير القانونية والاستفزازية، واستئناف عملية سحب قواته وأسلحته، دون شرط أو مزيد من التأخير، ووفقا للالتزامات القانونية بموجب الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة اسطنبول لعام ١٩٩٩، ومع مراعاة التزاماته بموجب القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

ومما لا شك فيه أن الانسحاب الكامل وغير المشروط للقوات العسكرية الأجنبية من أراضي جمهورية مولدوفا سييسر عملية تسوية نزاع ترانسنيستريا وسيساعد على توحيد أجزاء البلد. وعلى الرغم من الصعوبات الكثيرة التي تواجه في عملية التسوية، فإن السلطات المولدوفية مصممة على إيجاد حل سياسي للنزاع الذي نشب بأيد خارجية وطال أمده في الجزء الشرقي من جمهورية مولدوفا، في إطار صيغة التفاوض ٥+٢. ونرى أنه من الأهمية بمكان أن يقوم ذلك الحل على أساس الاحترام التام لسيادة جمهورية مولدوفا وسلامتها الإقليمية، على أن يكون لمنطقة ترانسنيستريا مركز خاص، على النحو الوارد في الوثائق ذات الصلة الصادرة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وأود الآن أن أشير بإيجاز إلى الهدف المتمثل في التكامل الأوروبي، الذي تسترشد به خطة الإصلاح في بلدي، ولا سيما من خلال تطبيق اتفاق الانتساب مع الاتحاد الأوروبي. وبمواءمة جمهورية مولدوفا مع مبادئ الاتحاد الأوروبي ومعاييره وبتحقيق التناغم بين التشريعات الوطنية المولدوفية والتشريعات الأوروبية، نهدف إلى تقريب بلدنا من الاتحاد الأوروبي لضمان استدامة عملية التحديث.

ومدى تعاوننا مع الاتحاد الأوروبي واسع النطاق. وهو يشمل عدة أبعاد، بما في ذلك المشاركة في حوار سياسي مكثف

وبنّاء، وإنشاء منطقة تجارة حرة وشاملة، وتعزيز التعاون فيما بين القطاعات وتقييم فرص التعاون في إطار الشراكة الشرقية.

ومن الناحية الاقتصادية، يشكل اتفاق الانتساب خطوة كبيرة إلى الأمام لاقتصاد جمهورية مولدوفا، إذ أصبح الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الرئيسي للبلد. وحققت عدة نتائج إيجابية أدت إلى تيسير التجارة في القطاعات الرئيسية، بما في ذلك زيادة القدرة التنافسية لسلعنا وخدماتنا، وفتح فرص جديدة للمنتجين المحليين. إنني على اقتناع بأن تنفيذ اتفاق الانتساب أفضل خيار عملي لضمان تحقيق الرخاء والتنمية المستدامة في جمهورية مولدوفا وهو سيكفل اتخاذ مسار لا رجعة فيه نحو الاندماج في الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام بلدي بمواصلة تعزيز احترام ميثاق الأمم المتحدة وبالإسهام في تحقيق أهداف الأمم المتحدة المتفق عليها دوليا. وأود أيضا أن أعرب عن الأمل بأن تسهم المبادرات التي أطلقت مؤخرا لتعزيز قدرات المنظمة في تحقيق تحسن الأداء فيما يتعلق بتحقيق التنمية والسلام والأمن الدوليين. وسنظل أوفياء لمثل الأمم المتحدة العليا وسنعمل على الحفاظ على قدرات المنظمة على كفالة احترام القانون الدولي.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية مولدوفا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد بافل فيليب، رئيس وزراء جمهورية مولدوفا، من المنصة.

خطاب السيدة ميا أمور موتلي، رئيسة الوزراء ووزيرة الأمن الوطني والخدمة المدنية، ووزيرة المالية والشؤون الاقتصادية والاستثمار في بربادوس.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيسة الوزراء ووزيرة الأمن الوطني والخدمة المدنية، ووزيرة المالية والشؤون الاقتصادية والاستثمار في بربادوس.

اصُطحبت السيدة ميا أمور موتلي، رئيسة الوزراء ووزيرة الأمن الوطني والخدمة المدنية ووزيرة المالية والشؤون الاقتصادية والاستثمار في بربادوس، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني كثيرا أن أرحب بدولة السيدة ميا أمور موتلي، رئيسة الوزراء ووزيرة الأمن الوطني والخدمة المدنية، ووزيرة المالية والشؤون الاقتصادية والاستثمار في بربادوس، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

السيدة موتلي (بربادوس) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بياني بتهنئة السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس على انتخابها لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين، ولا سيما على كونها المرأة الرابعة في تاريخ الأمم المتحدة المستمر لـ ٧٣ عاما التي تنال الشرف الرفيع للترقي إلى منصب رئيسة الجمعية العامة.

ومع ذلك، أود أن أتوقف في هذه المرحلة، لأنني حضرت مع خطاب لا يمكنني أن أدلي به بالنظر إلى الحوادث التي وقعت في الساعات الـ ٢٤ الماضية في العالم الذي نعيش فيه ولا يمكن تجاهلها. وتشمل تلك الحوادث مرور عاصفة مدارية عبر بلدي كنا نعتقد أنها تجاوزتنا، إلا أننا ووجهنا بفيضانات عصفت بالعديد من مجتمعاتنا المحلية بين عشية وضحاها، وبهجمة تلك العاصفة نفسها على شقيقتنا سانت لوسيا، وبوقوع زلزال قبالة شواطئ المارتينيك وغواديلوب ودومينيكا صباح هذا اليوم، لم يؤثر على الأرض ولكنه زعزع استقرار تلك الجزر، وبزلزال وأمواج ستامية قبالة إندونيسيا في وقت سابق اليوم، ولإعصار على وشك أن يوجه ضربة لشعب اليابان. وتشكل تلك الحوادث مصدر قلق بالغا لأن العالم الذي نعيش فيه مختلف للغاية عن العالم الذي عرفناه.

إنني أتساءل، ما هي أهمية كل ذلك؟ ففي العام الماضي وقف رئيس وزراء دومينيكا أمام هذه المنصة في غضون أيام من مرور إعصار بلغ مستوى من العنف بحيث سيشكل وصفه بأنه

إعصار من الدرجة الخامسة إجحافا بحق ما تعرض له شعب دومينيكا (انظر A/72/PV.19). واستمعت الجمعية لزميلي رئيس وزراء أنتيغوا الذي تكلم في وقت سابق عن حقيقة إلحاق خسائر زادت عن مبلغ ١٤٠ مليون دولارا بمنطقة البحر الكاريبي نتيجة لتلك النظم الجوية. ولذلك أطلب من المترجمين الشفويين اليوم أن يصبروا معي، لأنه يستحيل إلقاء خطاب يركز على أي شيء آخر سوى واقعنا في منطقة البحر الكاريبي، وواقعنا في جزر المحيط الهادئ، وواقعنا في العالم الذي نعيش فيه.

إننا، بصفتنا رؤساء حكومات، طلبنا من المجتمع الدولي أن يعالج تلك المسائل، على السواء في اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وفيما نحن نصل إلى الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، إزاء خلفية تغير المناخ الذي وصلت درجة احتراره إلى درجتين مئويتين. ولكن قبل يومين، وفي مؤتمر قمة ”كوكب واحد“، عرض رسم بياني أقلق مضجعي خلال الساعات الـ٤٨ الماضية. وتناول الرسم البياني مصير العالم فيما يتعلق بنقاط التحول لاحترار يبلغ ٣ درجات مئوية وما دونها، ومن ٣ إلى ٥ درجات مئوية، وأكثر من ٥ درجات مئوية. ومن أجل التغيير إلى ٣ درجات مئوية ودونها، الذي نمضي على مساره حاليا بسبب عجزنا عن اتخاذ إجراء حاسم، فإن منطقة القطب الشمالي وأنتاركتيكا وغرينلند، فضلا عن الجزر المرجانية وشعوبها – شعوب المنطقة التي أنحدر منها – تتعرض لخطر مروع.

وبالنسبة لنا تتعلق المسألة بإنقاذ الأرواح؛ أما بالنسبة للآخرين فإنها تتعلق بإنقاذ الأرباح. لقد وصلنا إلى مرحلة نطلب فيها من المجتمع العالمي أن يدرك أن ما هو على المحك بكل ببساطة ليس نقاشا أكاديميا. وهو بكل ببساطة أمر لا يتعلق بأرباح الشركات المتعددة الجنسيات. ولكن الأدلة واضحة وحاسمة على أن ما هو على المحك هو حياة شعبنا وسبل كسب رزقه.

إنني أسأل الجمعية العامة، كيف يمكننا مجرد أن نستمع لخطاب تلو الآخر عن المشكلة؟ وكم عدد الخطب الأخرى التي علينا أن نستمع لها قبل أن ندرك أن من الضروري التوصل إلى اتفاقات لتمويل مسعى التصدي لتغير المناخ، فضلا عن اتفاقات الحد من انبعاثاتنا. ولا يمكننا أن نقبل تغييرا قدره درجتان مئويتان لأن أي تغيير قدره درجتان مئويتان يعني ارتفاع مياه البحر بالنسبة لجزرنا بمقدار متر ونصف إلى مترين. ولجزر مثل بلداننا، فإن قدرا كبيرا من اقتصادنا يستند إلى سواحلنا. ويجب على المجتمع الدولي أن يشرع في إدراك الكيفية التي ستكون عليها حالنا بنهاية هذا القرن. وستصبح المسائل المتعلقة بالهجرة والأمن أكثر إلحاحا من أي وقت مضى في هذا العالم إذا لم نضع حدا لتزايد الانبعاثات.

ولذلك لم أحضر إلى هنا اليوم لأتكلم عن طائفة واسعة من المسائل. فهناك من يودون لو أنني تكلمت عن الأسلحة النووية، وسيسمع صوتنا بشأن تلك المسألة، مع أن البيان الذي كنت اعتزم الإدلا به أصلا سيوزع. وهناك من يودون أن نتكلم أيضا عن مسألة تؤثر بشكل خطير على مجتمعنا – الأمراض المزمنة غير المعدية – وسنتكلم عن ذلك باستمرار في المحافل الأخرى، لأنه يؤثر على واحد من كل أربعة من مواطنينا. وهناك من كانوا يريدونني أن أتكلم أيضا عن خروج البلدان المتوسطة الدخل إلى مركز فقدوا فيه إمكانية الحصول على التمويل، وهو، للمفارقة، أمر يؤثر على قدرتنا على تكييف بيئاتنا واقتصاداتنا ومجتمعاتنا على مجابهة آثار تغير المناخ وتقلباته.

ولكن حينما نقدم تلك الحجج في منتدى بعد منتدى، فإننا نقابل بوجوه متجهمة وتصميم على أن نصيب الفرد من الدخل – كما لو كان ذلك هو العامل الحقيقي لكيفية إطعام الناس وكيفية تنقلهم وكيفية نومهم – ينبغي حاليا أن يحول بيننا وبين التمكن من الحصول على ذات التمويل اللازم لحماية شعبنا من أسوأ ويلات العواصف والزلازل والحرائق التي تحدق

بنا. وأطلب من هذا المجتمع العالمي أن يتوقف ويتأمل. وكما علمنا حينما ذهبنا إلى سان فرانسيسكو قبل أسبوعين من أجل مؤتمر القمة للعمل المناخي العالمي، فإن وقتنا ينفد حقا.

وسنتخذ القرارات التي يتعين علينا اتخاذها على الصعيد الوطني. وقد التزمنا بحظر المنتجات البلاستيكية الأحادية الاستخدام والإستيروفوم ابتداء من نيسان/أبريل ٢٠١٩.

وسنحاول أن نصبح بلدا خاليا من الوقود الأحفوري بحلول عام ٢٠٣٠. ولكن ماذا يعني ذلك في عالم غير مستعد لتقديم التمويل اللازم لتمكيننا من وقف أسوأ جوانب تغير المناخ؟ وماذا يعني ذلك بالنسبة للبلدان التي يتعين عليها الاعتماد على الصندوق الأخضر للمناخ لأن نصيب الفرد من الدخل فيها أو قدرتها على تلبية احتياجات شعوبها غير موجودين ببساطة؟ فهل هذه بيئة عقيمة، أم أنها بيئة تسلم بأنه يجب علينا في هذا العالم، سواء كنا أقوياء أم صغارا، أن نحمي بعضنا بعضا؟

وبوصفنا دولة صغيرة، فقد اعتدنا على أن نُعامل أحيانا كما لو كنا غير موجودين. وهذا ما حدث عندما أصبح الحد من مخاطر المصارف المراسلة هو القاعدة في السنوات القليلة الماضية، كما لو كان بالإمكان حرمان منطقة من الوصول إلى التجارة وتوقع تمكنها من دفع ثمن السلع والخدمات، رغم أن مصارفها لم تعد قادرة على إقامة علاقات مع المصارف خارج حدودها. والفترة الوحيدة التي عومل خلالها الناس بهذا الشكل من قبل كانت في القرن الماضي عندما عزلنا أشخاصا عن عامة السكان بوصفهم مرضى بالجذام. غير أن البلدان التي تأتي هنا إلى الأمم المتحدة بوصفها بلدانا ذات سيادة قد بدأت تتساءل: هل نعيش حاليا في عالم يناور فيه الأقوياء لتحويل الأغلبية إلى بيادق؟ أم أن هذا لا يزال العالم الذي وُعدنا به في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، عالم يحترم كرامة الجميع؟

إننا، نحن الدول الصغيرة، بحاجة إلى ممر استقرار. ونحن ببساطة لا نملك حائط الصد الذي يمكننا من تحمل الصدمات الناجمة عن الأزمات الاقتصادية والمالية الدولية. وليس لدينا القدرة على الصمود في وجه الصدمات المناخية، أو القدرة على التصدي للأمراض المزمنة غير المعدية بطابعها المتفشي. وتلك هي الأمور التي تزعزع استقرارنا. ولكن يضاف إلى ذلك إلغاء وثيقة التأمين المتمثلة في الأمم المتحدة – وهي منظمة قد لا تكون معروفة جيدا أو معروفة بالاسم في أوساط مواطنينا، ولكنها منظمة لم نكن لنتمكن من دونها من تحقيق المكاسب التي حققناها فيما يتعلق بخفض وفيات الأطفال أو فيما يتعلق بانتشال بلايين الناس من وهدة الفقر المدقع أو فيما يتعلق بتمكننا كعالم من إنشاء مناطق سلام، كما نأمل أن تظل منطقتنا الكاريبية هكذا دائما، وليس كما كانت في القرون الماضية، ساحة معارك.

إن الأمم المتحدة مهمة بالنسبة لنا. فهي تحمي الدول الصغيرة وتكبح جماح الدول الكبيرة وتمكننا من أن نكون قادرين على التخطيط للمستقبل في ممر الاستقرار هذا. وعندما تُنتزع منا تعددية الأطراف، فما الذي سيتبقى لنا ومن سيتبقى ليحمينا؟ ومن سيستمع إلينا، ومن سيوفر لنا المنبر الذي يمكننا من عليه مخاطبة لا حكومات العالم فحسب، ولكن أيضا شعوب العالم؟ والمطلوب الآن بوضوح هو تغيير السلوك حتى نتمكن من الحد من الجنون السائد واستعادة الحوكمة العالمية من أجل التصدي للإجراءات الانفرادية التي يتخذها الكثيرون.

إننا نسأل أنفسنا: ما هو شعور مواطنينا إزاء أنه يتوجب علينا أن نأتي إلى هنا عاما بعد عام وأن نوجه النداء عاما بعد عام، كما نفعل؟ فنحن نأتي إلى هنا من بربادوس ونتكلم عن الحصار المفروض على شعب كوبا – عاما بعد عام – تقريبا كما لو كان ذلك مجرد مسألة شكلية. ولكنها ليست مسألة شكلية بالنسبة للناس في هافانا أو سانتياغو. ونتكلم عن النزاعات بشأن الأراضي ولكننا لا نرى تحقيق أي تقدم كبير فيما يتعلق بها. وقد يكون ذلك مقبولا فيما يتعلق ببعض الأمور، ولكنه

لا يمكن أن يكون مقبولا بخصوص مشكلة تغير المناخ. إنها مسألة حياة أو موت بالنسبة لنا.

إننا نقف هنا، مدركين لأن عالمنا اليوم يشبه، من نواح عديدة، ما كان عليه العالم قبل ١٠٠ عام – ذلك العالم الذي سكنه أجدادي، بما يسوده من تركيز للثروة ومن جور ونزعة قومية وكره للأجانب. فما الذي أدى إليه ذلك قبل ١٠٠ عام؟ لقد أدى إلى اندلاع حربين عالميتين وإلى استخدام القنبلة الذرية. وأكرر، لقد أدى إلى حربين عالميتين وإلى استخدام القنبلة الذرية. ربما يقول البعض إن وقوع هاتين الحربين هو الذي أدى إلى إنشاء الأمم المتحدة، لأن الظروف السائدة في ذلك الوقت أجبرت الدول على الاتفاق وأنه لولا ذلك لم تكن هذه الدول لتتفق.

وأنا أصلي حقا من أجل ألا يكون هذا العالم بحاجة إلى رؤية كوارث أكبر أو خسائر أكبر في الأرواح لفهم ما هو المطلوب منا جميعا دون استثناء، فيما نتكلم مستندين إلى ثقة الشعوب التي نمثلها والتي تطالب باتخاذ إجراءات حاسمة. ولا يُنتظر منا أن نحقق ذلك كله. يقول التلمود إنه لا يُنتظر منا حتى إنجاز المهمة، ولكننا لسنا أحرارا في التنصل منها. ونحن في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ نريد من العالم أن يعاود النظر في الالتزام بألا يتجاوز ارتفاع المتوسط العالمي للحرارة ١,٥ درجة مئوية، لأن حدوث ارتفاع بواقع درجتين مئويتين سيؤدي إلى حدوث فواجع. ويلزم تخصيص تمويل للتنمية، وفق خطة عمل أديس أبابا، التي تتحدث عن الدول الجزرية الصغيرة النامية. ونحن بحاجة أن يعترف العالم بأن الرسم البياني الذي أظهر نقاط التحول يجب ألا يؤدي إلى ترسيخ أكبر مخاوفنا، ألا وهو أن يعتقد أن العالم أنه لا قيمة لنا. وهذا هو ما شعرنا به قبل أكثر من قرن.

وأنا أثير هذه المسألة بنفس الطريقة التي أفهم بها أن المبادئ يجب أن تظل ثابتة. فقبل ٥٢ عاما، وقف أول رئيس وزراء لبربادوس على هذا المنبر وصاغ مبدأ لا يزال ملزما لنا اليوم، ألا وهو، أننا في بربادوس سنظل إلى الأبد أصدقاء للجميع وغير تابعين لأحد في سياق إدارتنا لعلاقاتنا الدولية (انظر A/PV.1487). ولا يزال ذلك هو مبدأنا تماما، ولكن العالم الذي نعيش فيه لم يعد العالم الذي كان قائما عندما أدلى بتلك الملاحظات. فقد انتقلت الراية من زعيم لآخر، ولكن حان الوقت الآن لنا في هذه القاعة وفي بلدي لأن نعترف بأنه يجب الإمساك بالراية بقوة، لأن العواصف وأمواج التسونامي والأعاصير والزلازل والحرائق تهدد بانتزاع الراية منا. وأنا أصلي من أجل أن تدرك الأمم المتحدة أنه لم يتبق على عام ٢٠٢٠ سوى ١٥ شهرا وأننا سنصل إلى نقطة اللاعودة.

إن هذا ليس فيلما من أفلام الخيال العلمي. وهذا ليس فيلم رسوم متحركة. ولو كان قد خطر على بالي مطلقا أن ذلك أمر خيالي، فإن ما حدث خلال الأربع والعشرين ساعة الماضية في مختلف أركان العالم قد ذكرني بأن الأمر ليس كذلك. وأنا أغادر هذا المكان، مختصرا زيارتي حتى أتمكن من العودة إلى بلدي. قد يقول البعض إننا محظوظون لأنه على الرغم من الفيضانات، لم تخلف العاصفة المدارية كيرك أضرارا أكبر. وقبل أسبوعين في سان فرانسيسكو، تعرضت المدينة للعاصفة المدارية إسحاق. وأقول ببساطة إنه لا يمكننا الاعتماد على الحظ في التخطيط لشؤوننا أو شؤون شعوبنا. بل يجب أن يكون هذا التخطيط على أساس السياسة العامة والعمل الحاسم، ولكن في المقام الأول، على أساس الاهتمام والتعاطف. وأطلب إلى العالم أن يتوقف – أن يتوقف لبرهة – وأن يتخذ القرار الصحيح، لأن الأمر لم يعد يتعلق بالحكومات. إنه يتعلق بالشعوب.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة الوزراء ووزيرة الأمن الوطني والخدمة المدنية ووزيرة المالية والشؤون الاقتصادية والاستثمار في بربادوس على البيان الذي أدلت به للتو.

اصُطحبت السيدة ميا أمور موتلي، رئيسة الوزراء ووزيرة الأمن الوطني والخدمة المدنية ووزيرة المالية والشؤون الاقتصادية والاستثمار في بربادوس، من المنصة.

كلمة السيد ريكي نيلسون هوينيبويلا، رئيس وزراء جزر سليمان

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى كلمة رئيس وزراء جزر سليمان.

اصطحب السيد ريكي نيلسون هوينيبويلا، رئيس وزراء جزر سليمان، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): يسعدني كثيرا أن أرحب بدولة السيد ريكي نيلسون هوينيبويلا، رئيس وزراء جزر سليمان، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد هوينيبويلا (جزر سليمان) (*تكلم بالإنكليزية*): دعوني في البداية أنقل بالنيابة عن حكومتي وشعب جزر سليمان، أحر تحياتنا إلى رئيسة الجمعية العامة وأعضائها. ونقدم أحر تهانينا للرئيسة على انتخابها لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين. وأنا على ثقة من أنها ستقود مداولاتنا باقتدار خلال الدورة الحالية. وأؤكد لها دعم وفد بلدي الكامل وتعاونه خلال فترة ولايتها. وأثني أيضا على سلفها معالي السيد ميروسلاف لايتشاك، وأشكره على إدارته الممتازة للدورة السابقة وعلى ريادته.

وتنضم جزر سليمان أيضا إلى أعضاء آخرين في التعبير عن حزنها على الراحل كوفي عنان، الأمين العام السابق، والإبن البار لغانا وأفريقيا. ونحن نقدر إسهاماته الهائلة في أعمال منظمتنا. كان الراحل كوفي عنان حقاً رجل دولة عالمي.

كما أرحب بالموضوع المختار لهذه الجلسة. إنه يجسد الهدف النهائي الذي تسعى هذه الهيئة لتحقيقه، وهو ”جعل الأمم المتحدة في خدمة الجميع: قيادة عالمية ومسؤوليات مشتركة من أجل مجتمعات منصفة ومستدامة يعمها السلام“، وهو في الواقع موضوع مهم. إنه يتحدث عن عالم موحد، بمسؤوليات متساوية وتكافؤ في الفرص. كما أنه يتحدث عن الحاجة إلى الاتحاد من أجل تحقيق السلام والهدوء بين جميع دولنا وشعوبنا.

يتطلب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، الواردة في خطة عام ٢٠٣٠، شراكة عالمية موحدة. ويتطلب تحقيق تلك الأهداف بذل جهود متضافرة من جانب جميع أصحاب المصلحة لتعبئة جميع الموارد المتاحة. وتقر خطة عام ٢٠٣٠ أننا، من خلال العمل الجماعي، يمكننا التغلب على التفاوتات التي نعاني منها اليوم، سواء كانت من صنع الإنسان أو الطبيعة. وتجسد الأهداف أيضا ديباجة ميثاق الأمم المتحدة، التي تركز بقوة على مهمتنا المتعلقة بإعادة تأكيد الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية، وكرامة الإنسان وقيمته، والمساواة في الحقوق بين الرجال والنساء والدول الكبيرة والصغيرة. وتوضح الديباجة بوضوح مبدأ العالمية لجميع الشعوب وجميع الدول بغض النظر عن حجمها.

ولسوء الحظ، دخل العالم عصرًا تتعرض فيه أسس تعددية الأطراف ونقاط قوتها للتحدي والتقويض جراء المواقف والمناورات الانفرادية التي تقوم بها الدول. لقد شهدنا انتشار سياسات مركزة على بعض البلدان من جانب بعض البلدان، مما جعلها تتراجع عن التزاماتها المترتبة عليها بموجب مختلف الأطر والمعاهدات الدولية. وتمكّننا الأمم المتحدة من تعزيز عزمنا وتضامننا الجماعيين لصون السلم والأمن الدوليين، وتعزيز التنمية المستدامة، وتعزيز احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

تؤكد جزر سليمان من جديد التزامها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. ولهذا الغرض، قمنا بإدراج أهداف التنمية المستدامة في استراتيجيتنا الإنمائية الوطنية للفترة ٢٠١٦-٢٠٣٥. ونرحب أيضا باستعراض منتصف المدة لإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية. وآمل أن توفر نتائج الاستعراض الزخم اللازم لإعادة تنشيط الحالة

الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية في المستقبل. وينبغي أن يضمن الاستعراض أيضا تصدي جميع الشركاء وأصحاب المصلحة، إلى جانب الدول الجزرية الصغيرة النامية، بشكل أكثر فعالية للتحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية واستفادتها بشكل كامل من الفرص المتاحة من خلال إقامة شراكات حقيقية ودائمة. وتقر جزر سليمان بأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة سيكون مهمة شاقة وصعبة. ومع ذلك، فإنه مسار يجب أن نسلكه، ونرحب بكل المساعدات والدعم الذي تلقيناه من شركائنا الإنمائيين بخصوص هذه المسألة.

وقد استوفت جزر سليمان هذا العام معيارين من المعايير الثلاثة للخروج من مركز أقل البلدان نمواً، للمرة الثانية على التوالي. وأوصت لجنة السياسة الإنمائية بشطب جزر سليمان من قائمة أقل البلدان نمواً. وقد أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضا بأن تنظر هذه الهيئة في ذلك وتصادق عليه.

وبينما تقدر حكومتي التقرير وتوصياته، لا بد لي من الإشارة إلى أن جزر سليمان تتطلب، بوصفها دولة تمر بفترة ما بعد الصراع، وضع سياسات اقتصادية ومالية حكيمة ومناسبة من أجل الحفاظ على مؤشرات المستوى الذي تستند إليه التوصية بإخراجها من تصنيف أقل البلدان نموا. ولذلك، يحدوني وطيد الأمل في أن تمنح الجمعية العامة جزر سليمان فرصة لإجراء تقييم صحيح للتأثيرات المحتملة لخروجنا من تصنيف أقل البلدان نموا على القطاعات الرئيسية التي تدعم اقتصادنا. ويجب تطوير إستراتيجية يمكن التنبؤ بها وقابلة للتطبيق من شأنها أن تضعنا على مسار تصاعدي مستمر. وأناشد منظومة الأمم المتحدة أن تدعمنا فيما يخص تلك التقييمات، وفي وضع الإستراتيجيات المناسبة التي يمكن أن تساعدنا على المضي قدما بجرأة وبثقة.

تحترم حكومة جزر سليمان عملية الخروج من تصنيف أقل البلدان نموا، التي تستند إلى نظام قائم على قواعد متفق عليها، وسنسعى لتحقيق ذلك الخروج. ومع ذلك، يجب أن يكون أي تقييم مدروسا بشكل جيد، وشاملا وملائما وخاضعا للتشاور. وكما تدرك الدول الأعضاء، فإن إخراج الدول الجزرية الصغيرة النامية من حالة أقل البلدان نموا لن يقلل من مواطن ضعفنا. وفي هذا الصدد، يسرنا العلم بإنشاء فرقة عمل خاصة، لضمان الخروج السلس للدول الجزرية الصغيرة النامية من مركز أقل البلدان نموا.

وبينما لا نتعرض نحن في جزر سليمان، لتهديدات بغزو مسلح، فإن عدوا مشتركا، يدعوه المجتمع الدولي تغير المناخ، يؤثر علينا بشدة. إن تغير المناخ يشكل الآن أكبر خطر يواجه البشرية. وبالنسبة لنا في جزر المحيط الهادئ، يعد ذلك التهديد وجوديا. وتعني الظواهر المناخية الشديدة المرتبطة بتغير المناخ أن جزر سليمان، شأنها شأن غيرها من البلدان الجزرية في المحيط الهادئ، وكما سمعنا للتو، منطقة البحر الكاريبي، قد أصبحت أكثر عرضة للكوارث الطبيعية التي تنطوي على خطورة شديدة. ويشكل التهديد بارتفاع مستوى سطح البحر، فضلاً عن غمر الأراضي الصالحة للزراعة بماء البحر المالح، وتدمير التنوع البيولوجي، الناجم جزئياً عن ارتفاع درجة حرارة المحيطات وتحمضها، عناصر تثير مخاوف تتعلق بالأمن الغذائي، وتزيد من مخاطر احتمال نشوب النزاعات.

وتدعو جزر سليمان، في ضوء ذلك الخطر، إلى قيادة عالمية جماعية لاتخاذ إجراءات فيما يتعلق بتغير المناخ وتعزيز الالتزام بتحقيق نتائج إيجابية خلال الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقدها في كاتوفيتسه، بولندا، في هذا العام. وتشارك جزر سليمان الدول الجزرية الأخرى في المحيط الهادئ في حث أكبر المتسببين في انبعاثات غازات الدفيئة على اتخاذ إجراءات عاجلة للحد من تلك الانبعاثات الضارة: إما أن تحدوا منها الآن أو تندموا عليها لاحقا. وفي إطار الحوار الجاري بشأن التحديات المناخية، يجب النظر بجدية في تقديم دعم مالي كاف للدول

الجزرية الصغيرة النامية لمعالجة الخسائر والأضرار الناجمة عن الآثار المدمرة لتغير المناخ.

ولا تزال جزر سليمان تلتزم، في سياق جهودنا الرامية إلى الحد من اعتمادنا على الوقود الأحفوري والوفاء بمساهماتنا المقررة المحددة وطنياً، بالانتقال إلى استخدام الطاقة المتجددة. وأعرب، باسم حكومة وشعب جزر سليمان، عن امتناننا لشركائنا، بما في ذلك البنك الدولي والصندوق الأخضر للمناخ وصندوق التعاون من أجل التنمية الاقتصادية الكوري والمكتب الأسترالي للمساعدة الإنمائية ومصرف التنمية الآسيوي، على مساعداتهم المالية ودعمهم لمشروع نهر تينا لتوليد الطاقة الكهرمائية. فذلك المشروع سيوفر، عند اكتماله، حوالي ٨٠ في المائة من احتياجات عاصمتنا هونيارا من الكهرباء. وأشيد كذلك بالمساعدة الثنائية المقدمة من حكومات إيطاليا وإسبانيا والنمسا ولكسمبرغ إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، بما في ذلك جزر سليمان، لدعم مشاريع الطاقة المتجددة. ونتطلع إلى مواصلة تلك الشراكات في السنوات المقبلة.

إن الهياكل الأساسية الكافية والجيدة تشكل شرطا أساسيا للنمو الاقتصادي الإيجابي والشامل للجميع. فالاستثمار في مشاريع الهياكل الأساسية يؤثر إيجابا على أغلبية السكان ويعزز إمكانية الحصول على السلع والخدمات من القطاعين العام والخاص. وتعرب جزر سليمان، في هذا الصدد، عن امتنانها لحكومة وشعب اليابان على ما يقدمونه من مساعدة في تنفيذ التنمية التحويلية للبنى التحتية الرئيسية، مثل الطرق الرئيسية في مدينة هونيارا وميناء هونيارا البحري والتحديث المقترح لمطار هونيارا الدولي. وكذلك يشكل افتتاح المطار الدولي الثاني، في موندا، ومد كابلات للألياف الضوئية تحت البحر مشاريع بنية تحتية هائلة التأثير. ويعرب شعب وحكومة جزر سليمان عن الامتنان للمساعدة القيمة المقدمة من أستراليا ونيوزيلندا.

وتستفيد جزر سليمان من التعاون بين بلدان الجنوب في مجال تنمية القدرات مع بلدان مثل بابوا غينيا الجديدة وفيجي وكوبا، بما في ذلك إمكانية استكشاف فرص مبتكرة أخرى، مثل الحلول الصيدلانية. ويشعر شعب جزر سليمان بامتنان أبدي لجميع شركائنا في التنمية على إقامة شراكات حقيقية ودائمة معنا. وسنتعاون ونزيد من جهودنا مستقبلا.

تشكل مسألة حفظ موارد المحيطات وإدارتها إدارة سليمة أولوية هامة بالنسبة لجزر سليمان بوصفها دولة محيطية كبيرة. وسنشارك بنشاط في المسائل المتعلقة بإدارة المحيطات. وفيما يتعلق بإدارة المحيطات في أعالي البحار، ترحب حكومتي بالمؤتمر الحكومي الدولي الأول المنعقد مؤخرا للتفاوض على صك دولي ملزم قانونا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن مسألة الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. والاختتام الناجح لهذه العملية في شكل إطار عادل ومنصف سيثبت مرة أخرى أهمية المنظمة وصلاحيتها في الدعوة إلى عقد اجتماعات.

وعلى الصعيد الإقليمي، تؤيد جزر سليمان مبادرة المحيط الهادي الأزرق، التي تحدد سياقا لوضع أولوياتنا الإقليمية. ونعتقد أنه ينبغي أن يشكل الحفاظ على سلامة المحيطات أولوية رئيسية، على النحو المعترف به في الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة. وتجديد الأرصدة السمكية وتنفيذ تدابير للإدارة القائمة على العلم والقيام بالرصد والمراقبة والإنفاذ، ما هي إلا بعض التدابير التي تروج لها جزر سليمان من خلال الترتيبات المحلية والإقليمية.

وعلى الصعيد الوطني، يسعدني أن أبلغ الجمعية بأننا في المراحل النهائية من وضع سياسة تتعلق بالمحيطات من شأنها أن ترشد وتعزز تنسيق وتنفيذ جميع التشريعات والسياسات المتعلقة بالمحيطات. ووضع السياسة الوطنية هو التزام طوعي أعلناه في المؤتمر المعني بالمحيطات في العام الماضي.

لقد أصبحت الشواغل الأمنية أكثر تعقيدا. فهي الآن تشمل أنشطة تتجاوز التعاريف التقليدية. وبعضها الآن يشمل تهديدات جديدة مثل تغير المناخ والجرائم الحاسوبية والجريمة المنظمة عبر الوطنية، من بين أمور أخرى. ولذلك، فإن من المهم الآن أكثر من أي وقت مضى أن نعمل بشكل جماعي وعلى نحو أوثق مع المجتمع الدولي في التصدي لتلك الشواغل والتهديدات الأمنية.

وقد شهدنا في هذا العام مشاركة بناءة من أجل تحسين إدارة العلاقات في شبه الجزيرة الكورية. ويجب أن تواصل الأمم المتحدة كفالة أن يظل منع نشوب النزاعات وحلها عنصرا محوريا في عملها، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

وتدرك جزر سليمان أن الاستقرار في الشرق الأوسط أمر بالغ الأهمية للسلام العالمي. فمن شأن السلام في الشرق الأوسط أن يؤدي إلى عالم يسوده الرخاء. وكذلك تواصل جزر سليمان الدعوة إلى تسوية سلمية للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، وتؤيد التوصل إلى حل يقوم على وجود دولتين.

إن الشواغل الأمنية في منطقة المحيط الهادئ تدفعها عوامل خارجية والأمن البشري والتحديات التي يطرحها تغير المناخ. وقد تعهد قادة منتدى جزر المحيط الهادئ، في ضوء إدراكهم لأهمية مشهدنا الأمني المتغير، بالاستفادة من المنبر الإيجابي الذي وفره إعلان بيكيتاوا. وتُوج ذلك باعتمادنا لإعلان ”بو“ في وقت سابق من هذا الشهر خلال مؤتمر قمة منتدى جزر المحيط الهادئ الذي عُقد مؤخرا في ناورو. وإذ نواصل العمل نحو تحقيق هدف السلام العالمي، تبقى الحاجة إلى المشاركة الفعالة في عمليات حفظ السلام.

وعلى الرغم من صغر جزر سليمان فإنها تساهم في تحقيق السلام والأمن العالميين من خلال مشاركتها في برنامج الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد شاركت جزر سليمان، حتى الآن، بـ ١٢ فردا في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وتلتزم جزر سليمان بزيادة مشاركتها في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وإذ ندرك الدور الهام الذي تضطلع به عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فإننا ندعو الدول الأعضاء إلى العمل الجماعي من أجل كفالة عدم تقويض استدامة برامج الأمم المتحدة بفعل نقص التمويل. ولأن بلدي استفاد من بعثة المساعدة الإقليمية إلى جزر سليمان، فإنه يقدر أهمية بعثات حفظ السلام.

وتوفير الموارد الكافية يشكل أمرا ضروريا للحفاظ على السلام. وأنا على يقين من أن المجتمع الدولي أيضا يسلم بذلك الأمر. وقد استفادت جزر سليمان، في ذلك الصدد، من التمويل المخصص لبناء السلام، الذي أقرته لجنة بناء السلام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

وبالموارد التي حصلنا عليها في إطار صندوق بناء السلام، تمكنا من تيسير حوار بمشاركة طائفة واسعة من أصحاب المصلحة بشأن المسائل الرئيسية، بما في ذلك الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية والمسائل الحدودية، وبمشاركة الشباب والنساء.

ووعيا من جزر سليمان بالطبيعة المعقدة والمتغيرة باستمرار للمشهد الأمني والوقائع على الصعيد العالمي، فإنها تكرر الدعوة إلى إصلاح شامل لمجلس الأمن، من خلال توسيع نطاق تركيز المجلس على الأولويات الأمنية غير التقليدية. ويجب أن تحظى الدول الجزرية الصغيرة النامية بصوت من خلال تخصيص مقعد لها في فئة العضوية غير الدائمة في المجلس.

إن أكبر تهديد يواجه الجزر المحيط الهادئ، علاوة على تغير المناخ، هو التهديد الذي تسببه الأمراض غير المعدية. فحوالي ٧٠ إلى ٨٠ في المائة من جميع الوفيات في منطقة المحيط الهادئ يمكن أن تعزى إلى الأمراض غير المعدية، والعديد من هذه الوفيات وفيات مبكرة. وفي منطقة المحيط الهادئ، بما في ذلك في جزر سليمان، يؤدي ارتفاع معدل انتشار الأمراض غير المعدية إلى عبء اقتصادي على نظم الرعاية الصحية. فثلث الأسرة

في مستشفى الإحالة الوطني في هونيارا، عاصمة بلدنا، يشغلها المصابون بالأمراض غير المعدية. والعبء الذي تشكله الأمراض غير المعدية على إنتاجية شعب جزر سليمان والفرص الضائعة جراء توفير الرعاية للمصابين بالأمراض غير المعدية تجعل من تلك المسألة مصدر قلق بالغ على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي بالنسبة لاقتصاد صغير من حيث قاعدة الموارد البشرية. وقد أقر المجتمع الدولي بالفعل، في مسار ساموا، بالتحديات التي تطرحها الأمراض غير المعدية في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد حان وقت العمل.

وبينما نتكلم عن وجوب ألا يُترك أحد خلف الركب، فإننا لا نزال نغلق أبوابنا أمام تايوان ولا نزال نناقض مبادئنا بترك ٢٣ مليون شخص من أبناء تايوان خلف الركب. وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة يتطلب شراكة عالمية موحدة. وتايوان مستعدة وقادرة على المشاركة والإسهام في طائفة واسعة من البرامج الفنية للأمم المتحدة من أجل رفاه البشرية. ولا تزال جزر سليمان تدعو إلى مشاركة تايوان في هيئات الأمم المتحدة المتخصصة، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الطيران المدني الدولي. وتايوان هي الاقتصاد الثاني والعشرين في العالم، وبالتالي، ينبغي أن تكون جزءا من الحلول العالمية في مختلف الأطر الدولية. وأعتقد أن تايوان لديها الكثير مما يمكن أن تسهم به من خلال تجربتها وقدراتها التكنولوجية. وإذا أردنا التركيز على المسؤولية المشتركة، وتعزيز المجتمعات السلمية والعادلة والمستدامة، ينبغي أن نعطي الفرصة لتايوان و٢٣ مليون شخص من أبناء شعبها. وعلى الرغم من إسهامات تايوان في رفاه مواطني العالم، فإننا لا نزال نتجاهل حق تايوان في تقرير المصير. لقد حان الوقت لتعترف الجمعية العامة بتايوان على النحو الواجب بوصفها عضوا شرعيا في أسرة الأمم.

ومن المهم أن تفي الدول القائمة بالإدارة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وجميع المنظمات المعنية بالتزاماتها بموجب الميثاق وإعلان ١٩٦٠منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وتحقيقا لهذه الغاية ووفقا لاتفاق نوميا لعام ١٩٩٨، فإن جزر سليمان ترحب بإجراء استفتاء حر ونزيه في كاليدونيا الجديدة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وتؤكد جزر سليمان من جديد أن مبادئ حقوق الإنسان مبادىء عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ويجب التعامل معها على نحو منصف. وعلى جميع الدول واجب أخلاقي ومسؤولية للتمسُّك بحقوق الإنسان واحترامها وتعزيزها، وإذا لزم الأمر، اتخاذ التدابير الوقائية والحمائية والعقابية للتصدي للتعديات على حقوق الإنسان وانتهاكاتها.

إن جزر سليمان تعترف بسيادة إندونيسيا على حدودها الإقليمية وتحترمها. وتلتزم حكومة بلدي بالعمل مع حكومة إندونيسيا بشأن المجالات ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان في بابوا وبابوا الغربية.

وجزر سليمان ملتزمة بمبادئ الحوكمة الرشيدة والشفافية. وقد أقررنا قانونا لمكافحة الفساد، يرمي إلى القضاء على آفة الفساد في جميع مستويات مجتمعنا. وبالإضافة إلى ذلك، أقر برلماننا قانونا لحماية المبلغين عن المخالفات، مما يمنح الحماية الواجبة لمن يوجه انتباه السلطات المعنية إلى مسائل الفساد. كما تلتزم سليمان بالمبادئ والعمليات الديمقراطية. وبالمثل، نحن ملتزمون بإجراء انتخابات حرة ونزيهة في أوائل عام ٢٠١٩.

وتؤمن جزر سليمان إيمانا قويا بالعمل الجماعي. ونحن من أشد مؤيدي تعددية الأطراف. وهكذا، نعرب عن تضامنا مع جميع أعضاء الجمعية – قمة تعددية الأطراف. ولولا الأمم المتحدة، لما كان بمقدورنا باعتبارنا بلدا جزريا صغيرا، أن نسمع صوتنا. فهناك أصوات أقوى كانت ستطغى علينا. وما زالت توقعاتنا من المنظمة كبيرة. وعلى هذا النحو، تقوم الحاجة إلى إيجاد موارد كافية للبرامج والمشاريع التي تؤثر على المواطنين. إن

للأمم المتحدة عيوبا، ولكن جزر سليمان لا تزال تستشعر أثر قوة التعاون بشأن المسائل العالمية التي تدافع عنها الأمم المتحدة. ونؤمن بأن المبادئ والقيم التي تأسست عليها الأمم المتحدة ما زالت وجيهة.

وجعل الأمم المتحدة مجدية لجميع الناس لا يقتصر على الوقوف للتكلم عن ذلك في قاعة الجمعية العامة. ومن واجبنا جميعا أن نعمل على جعل الأمم المتحدة مح مجدية لجميع الشعوب فيما نتخذه من إجراءات بشكل فردي أو جماعي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جزر سليمان على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد ريكي نيلسون هوينيبويلا، رئيس وزراء جزر سليمان، من المنصة.

خطاب السيد خوريلسوخ أوخناع، رئيس وزراء منغوليا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء منغوليا.

اصطُحب السيد خوريلسوخ أوخناع، رئيس وزراء منغوليا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني عظيم السرور أن أرحب بدولة السيد خوريلسوخ أوخناع، رئيس وزراء منغوليا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد أوخناع (منغوليا) (تكلم بالمنغولية؛ وقدم الوفد النص بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن خالص التهاني إلى السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس على انتخابها رئيسة للجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين. وأتعهد لها بدعم وفد بلدي وتعاونه الكاملين في الاضطلاع بمسؤولياتها الجسيمة.

إننا نعيش اليوم في عالم ثابت ومعولم ومترابط. وقد أصبحت حياتنا مرقمنة إلى حد كبير، وأسلوب حياتنا يشكله التقدم التكنولوجي بصورة كبيرة. ورغم هذه التطورات، نواجه العديد من بؤر التوتر على الصعيد العالمي، بما في ذلك النزاعات والفقر والجوع وعدم المساواة.

ولذلك، يسرني أن أمثل حكومتي في هذه المناقشة العامة، التي ستتداول بشأن المسائل المتعلقة بجعل الأمم المتحدة أوثق صلة بالناس جميعا وجعل العالم أكثر سلما وإنصافا واستدامة.

وطوال الأعوام الثلاثة والسبعين الماضية، تواصلت الأمم المتحدة مع كل دولة من الدول الأعضاء وساعدتها كجزء من جهودها الحثيثة الرامية إلى تعزيز السلام والعدالة والتفاهم العالمي. لذا، وفي إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فقد آن الأوان لكي تسعى الأمم المتحدة، وفقا لمبادئها التأسيسية، للوصول إلى كل فرد في الدول الأعضاء. ومنغوليا تقدر ريادة الأمين العام أنطونيو غوتيريش، التي تتجلى من خلال مبادراته الإصلاحية في تعزيز الجهود المشتركة للدول الأعضاء الآيلة إلى ضمان ألا يتخلف أحد عن الركب. ونؤيد مبادراته الإصلاحية في هيكل السلام والأمن، التي تهدف إلى كفالة أنشطة أقوى للوقاية والوساطة وإلى جعل عمليات حفظ السلام أكثر فعالية من حيث التكلفة، فضلا عن مبادراته الرامية إلى إعادة تموضع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، تطلعا إلى إصلاح الأمم المتحدة وجعلها منظمة أكثر فعالية وتنسيقا وشفافية وخضوعا للمساءلة.

ووفقا لتقرير صادر عن معهد ستكهولم الدولي لبحوث السلام، بلغ الإنفاق العسكري العالمي ما يقدر بـ ١,٧ تريليون دولار في عام ٢٠١٧. ولا يمثل ذلك زيادة عن السنة السابقة فحسب، بل إنه أعلى مستوى بلغته تلك النفقات منذ نهاية الحرب الباردة. ولا يظهر سباق التسلح أي علامة على التراجع، والأوضاع في بعض المناطق غير مستقرة بسبب الصراعات المتفاقمة. إن استخدام التقدم التكنولوجي في الصراعات المسلحة يجعل الوضع العالمي أكثر خطورة من ذي قبل. ولطالما اتخذت منغوليا موقفا مبدئيا بضرورة حل النزاعات سلميا وعن

طريق الحوار. واستنادا إلى فلسفتنا السلمية، المستمدة من عقليتنا الوطنية ومعتقداتنا الدينية، فإننا ندعم دائما مبادرات السلام والأمن المقترحة في الجمعية العامة والمحافل الأخرى، ونسعى جاهدين إلى أن نكون عضوا مسؤولا في المنظمة.

وفيما يتعلق بمبادرات منغوليا الرامية إلى البرهنة على إسهاماتها في السلام والأمن على الصعيدين العالمي والإقليمي، لا أحتاج إلا إلى ذكر القرارات المتعلقة بأسبوع نزع السلاح، الذي يحتفل به من ٢٤ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر من كل سنة منذ عام ١٩٧٨؛ والإعلان بشأن حق الشعوب في السلام، الذي اعتمد في عام ١٩٨٤؛ وإعلان بلادي كدولة خالية من الأسلحة النووية في عام ١٩٩٢، وهو وضع لا نزال نضمنه. ولدى المنغوليين قول مأثور: ”إعطاء إبرة في وقت الشدة أفضل من إعطاء جمل في وقت اليسر“– أو، كما يقال بالإنكليزية، ”الصديق الحق هو الصديق وقت الضيق“. ويسعى المنغوليون دائما إلى مساعدة الدول والشعوب الأخرى عندما يكونون في حاجة أو يسعون إلى السلام والاستقرار. وفي إحدى هذه المناسبات، أحضرنا مئات الأيتام من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى منغوليا في أعقاب الحرب الكورية وقمنا على تنشئتهم. وخلال العقود الماضية، مددنا أيدينا قدر الاستطاعة إلى عدد من البلدان التي واجهت كوارث طبيعية وأعمالا إرهابية، وقدمنا المساعدة الإنمائية إلى بلدان المنطقة وتقاسمنا معها خبرتنا المتواضعة مع التحول الديمقراطي.

نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية السبعين لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، التي أسهمت إسهاما كبيرا في السلم والأمن العالميين. ومنغوليا انضمت لأول مرة إلى حفظ السلام للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٢، بنشر مراقبين عسكريين غير مسلحين، وبدأت نشر القوات في عام ٢٠٠٦. واليوم، نحن فخورون بقواتنا، التي أثنى المجتمع الدولي على نهجها القوي والهادئ والمناسب لحفظ السلام. وكواحدة من البلدان الثلاثين الرئيسية المساهمة بقوات، فضلا عن كونها أحد القادة قياسا على نسبة القوات التي تساهم بها إلى عدد السكان، تعتزم منغوليا زيادة مشاركتها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وتؤيد مبادرة الأمين العام ’العمل من أجل حفظ السلام‘ تأييدا تاما.

وتعد معالجة القضايا الأمنية في شمال شرق آسيا من أولويات سياستنا الخارجية، لما لها من تأثير مباشر على الأمن والتنمية. وتتابع منغوليا عن كثب، كما ترحب بالتطورات الإيجابية الأخيرة في شبه الجزيرة الكورية، بما في ذلك مؤتمرات القمة بين الكوريتين وغيرها من اللقاءات الثنائية التي وفرت زخما هاما لبناء الثقة وضمان السلم والأمن في شمال شرق آسيا. ومع ذلك، فنحن لا نكتفي بمراقبة العملية، بل نحاول أيضا المساهمة فيها. ومنذ الثمانينات من القرن الماضي، ما فتئنا نتبع سياسة إطلاق آلية الحوار في شمال شرق آسيا. وأسفرت تلك الجهود عن حوار أولان باتار بشأن الأمن في شمال شرق آسيا – وهو مؤتمر دولي يعقد سنويا منذ عام ٢٠١٤. ويتطور الحوار حاليا إلى آلية مفتوحة وشاملة تجمع بين المسؤولين الحكوميين وممثلين من الأوساط الأكاديمية من جميع البلدان في المنطقة دون الإقليمية. وتغطي مواضيع المناقشة مجموعة واسعة من القضايا، بما في ذلك الأمن والطاقة والبنية التحتية والتنمية الخضراء وفرص التعاون الإنساني، في جملة أمور.

إن آسيا من أكثر المناطق تعرضا للكوارث في العالم. ونحن ندعم بنشاط التعاون الإقليمي لتعزيز القدرة على مواجهة الكوارث والحد من مخاطرها وزيادة فعالية أنشطة الوقاية من الكوارث. وفي هذا الإطار، اقترحنا مبادرة لإنشاء منتدى شمال شرق آسيا للحد من مخاطر الكوارث في منغوليا. ونوقش الاقتراح في مؤتمرات حوار أولان بتار بشأن الأمن في شمال شرق آسيا، والمؤتمر الوزاري الآسيوي الثاني بشأن الحد من مخاطر الكوارث، الذي استضافته أولان باتار في تموز/يوليه بنجاح، وحظي بدعم كبير من بلدان المنطقة فيما يتعلق بتنفيذه. ويعتقد المنغوليون أن

الجيران يشاركونهم نفس التصرف والمصالح. ومنغوليا عازمة على إقامة شراكات استراتيجية مع جارتيها الكبيرتين، وتتابع عن كثب مبادراتهما على المستوى الإقليمي وتسعى جاهدة للعمل معهما بكل الطرق الممكنة. وقد اقترحنا مؤخرا مبادرات لتيسير السفر لمواطني البلدان الواقعة على امتداد ممر الحزام والطريق، واقترحنا جائزة للسلام والرخاء والتقدم والوعد تمنح للدبلوماسيين المبتدئين والباحثين من بلدان الحزام والطريق.

ولا شك أن العديد من الصراعات المسلحة وأوجه التنافس وحركات التمرد والهجمات الإرهابية التي تزعجنا اليوم قد نجمت عن صدام الحضارات والأديان. ومنغوليا واحدة من الدول القليلة التي لم تشهد حروبا دينية أو عرقية في تاريخها. والإمبراطورية المنغولية الكبرى التي أنشئت قبل ٨١٢ عاما، كان يحكمها قانون مدون ومكتوب، وكانت موطنا حقيقيا للحرية الدينية، حيث كان يعامل المسيحيون والمسلمون والبوذيون وأتباع كونفوشيوس على قدم المساواة، وعاشوا معا دون أي صراعات أيديولوجية. وباختصار، فإن إرث التسامح والاحترام الديني في الإمبراطورية المنغولية، التي غطت رقعة كبيرة من الأراضي، مفيد جدا لعالمنا اليوم. وفي الآونة الأخيرة، خلال حقبة الحرب الباردة في القرن العشرين، قمنا بتنفيذ أنشطة محددة تهدف إلى الجمع بين أصوات البوذيين الدوليين لدعم السلام العالمي من خلال المؤتمر البوذي الآسيوي للسلام، الذي أنشئ في عام ١٩٦٩ وحقق نتائج ملموسة في مكافحة الانقسامات الإيديولوجية.

ونرى الحاجة ملحة اليوم إلى آليات حوار فعالة مثل المؤتمر البوذي الآسيوي للسلام، الذي يتمتع بمركز استشاري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ولذلك، فقد عقدنا العزم على تنشيط أنشطته على الصعيدين الإقليمي والدولي. وفي هذا الصدد، وكمركز إقليمي بين بلدان شمال شرق ووسط آسيا، فإننا نعلن من هذا المنبر عن مبادرتنا لاستضافة مؤتمر الحرية الدينية في منغوليا في آذار/مارس ٢٠١٩. ونحن على ثقة من أن مبادرتنا هذه ستسهم بشكل بناء في تطورات جديدة في ثقافة السلام والتسامح الديني والحرية الدينية في جميع أنحاء العالم.

لقد كانت منغوليا أحد البلدان التي أقرت مبكرا أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني، باعتماد الرؤية الخاص بها للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في شباط/فبراير ٢٠١٦. ووفقا لرؤيتها، تتطلع منغوليا بحلول عام٢٠٣٠ إلى توطيد حوكمتها الديمقراطية، والحفاظ على التوازن الإيكولوجي، والقضاء على الفقر بجميع أشكاله وكفالة تصنيفها ضمن الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل. لقد دأبت حكومة بلدي على اتخاذ خطوات هامة لضمان الاتساق بين أهداف التنمية المستدامة والسياسات الإنمائية الوطنية التي نفذت في السابق وترجمتها الحكومة إلى خطط وبرامج قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل. ومن أجل توفير التمويل للتنمية، تم إقرار برنامج للاستثمار تمشيا مع خطة عمل الحكومة. وعلاوة على ذلك، وضعت مؤشرات أهداف التنمية المستدامة استنادا إلى مشاورات مع أصحاب المصلحة المتعددين وستعتمد هذه المؤشرات قريبا.

وشهدت منغوليا طفرة اقتصادية مع تسريع حركة التجارة الخارجية، وزيادة الاستثمارات وفائض الميزانية خلال العامين الماضيين. بيد أن النمو الاقتصادي لمنغوليا الذي يعتمد اعتمادا كبيرا على التعدين وأسعار السلع الأساسية المتقلبة، يميل إلى أن يكون غير مستقر من حيث ضمان تخصيص الموارد المالية من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما في أعوام انخفاض أسعار السلع الأساسية. وعلاوة على ذلك، ينطوي تحد آخر تواجهه حكومة بلدي على ضمان أن يحصل كل مواطن على فوائد من النمو الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، في أعقاب النمو الاقتصادي الذي تحقق مؤخرا انخفضت البطالة انخفاضا متواضعا، ولكن ليس الفقر. ولذلك نقوم بإدخال تدابير تهدف إلى الحد من التباينات في الدخل ومعدلات الفقر في جميع البرامج الحكومية والخطط القطاعية، مع تجميع قاعدة بيانات

شاملة للأسر المعيشية المنخفضة الدخل ودعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ومن أجل حل المسائل بصورة شاملة، سيطلق قريبا البرنامج الوطني للحد من الفقر والبطالة.

إننا نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان – وهو وثيقة هامة للغاية في تاريخ حقوق الإنسان. ووفقا للمثل العليا المكرسة في الإعلان، أحرزت منغوليا تقدما متميزا في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ففي الأعوام الأخيرة تولى أهمية خاصة للمسائل المتعلقة بالنهوض بالمساواة بين الجنسين، وحماية حقوق الأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة، ومكافحة الاتجار بالبشر وبالمخدرات، وكفالة حرية الكلام والتعبير. وخلال الفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٨، ظلت منغوليا تعمل بصفتها عضوا في مجلس حقوق الإنسان للمرة الأولى. وكان من دواعي شرفنا أن نسهم في المساعي العالمية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. إن لكل فرد الحق في نظام اجتماعي ودولي يمكن فيه المراعاة التامة للحقوق والحريات المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وعقب إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين الصادر في عام ٢٠١٦، واصلت الدول الأعضاء العمل بشكل بناء بشأن مسألة الهجرة. ونتوقع أن يقر الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في مراكش، المغرب، في كانون الأول/ديسمبر في اليوم التاريخي الذي يصادف الاحتفال بالذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وسيكون الاتفاق وثيقة قيمة فيما يتعلق بضمان حماية حقوق جميع المهاجرين. لقد شهد العالم أعلى مستوى لتشريد السكان في التاريخ خلال العقدين الماضيين. وتلك الظاهرة لم ينج منها بلدي، الذي يقطنه عدد صغير من السكان ويقع في مرتفعات شمال شرق آسيا.

إننا نشهد تزايد حجم الهجرة الداخلية والخارجية لعدد من الأسباب، بما في ذلك البطالة والفقر. وبسبب العدد الكبير من المواطنين الذين ظلوا ينتقلون من الأرياف إلى المدن منذ تسعينيات القرن الماضي، فإنه اعتبارا من عام ٢٠١٧ يعيش ٤٥ في المائة من مجموع السكان في العاصمة أولانباتار، بنسبة نمو سنوي صاف تبلغ ٢٢,٣ في المائة. وتشمل التداعيات الاجتماعية الفقر، والبطالة، وضعف إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية وارتفاع مستوى تلوث الهواء في العاصمة بالمقارنة مع المناطق الأخرى. إن مواطني منغوليا على درجة عالية من التعليم. وفي الواقع فإن تخصيص ثاني أكبر جزء من ميزانية الدولة لعام ٢٠١٨ لقطاع التعليم يدل على التزام الحكومة الثابت بمنح الأولوية لتنمية الموارد البشرية. ومع ذلك، فإن إمكانية الوصول إلى المدارس ونوعية التعليم لم تواكب دائما خطى النمو الديمغرافي، ومعدلات التحضر ومعايير التعليم الحديثة. ومع أن نسبة التلاميذ إلى طاقة الفصل الاستيعابية في المدارس ودور الحضانة قد انخفضت بالترافق مع انخفاض الكثافة السكانية في المناطق الريفية، فإن العكس هو الصحيح في المراكز الحضرية. ومن دواعي شعوري بالقلق أن أسمع في أحد اجتماعاتي العلنية في أولانباتار في العام الماضي أنه يتعين على الطفل البالغ عمره ١٠ سنوات لأي مواطن أن يذهب سيرا على قدميه إلى المنزل الساعة ٠٠/٢١ في الشوارع المظلمة خلال فصل الشتاء حينما تنخفض درجة الحرارة إلى ما بين – ٢٠ درجة مئوية و – ٢٥ درجة مئوية أثناء عودته إلى المنزل بعد النوبة الثالثة لمدرسته، التي لا توفر له خدمة الحافلات.

وتعتزم حكومة منغوليا تخطيط وتنفيذ السياسات والبرامج التي تهدف، بحلول عام ٢٠٣٠، للتصدي بشكل فعال للتحديات التي تواجه الإقامة في العاصمة، بما في ذلك نقص رياض الأطفال وكون على حولي ٣٠ من مدارس الضواحي أن تعمل ثلاث نوبات، وتحميل مستشفيات الأسر فوق طاقتها

وآثار تلوث الهواء الضارة بصحة الناس، فضلا عن مسألة العاطلين عن العمل في أولانباتار، الذين يشكلون ثلث العاطلين عن العمل في البلد. وفضلا عن ذلك، فإن نسبة ٥ في المائة تقريبا من مجموع سكان بلدنا الذي هم في سن العمل يعملون في الخارج، وأن هذه النسبة آخذة في التزايد. ولذلك نحن بحاجة إلى اتخاذ تدابير شاملة لتسوية المسائل المتعلقة برعايتهم الصحية والضمان الاجتماعي والجنسية المزدوجة، وتحسين البيئة القانونية ذات الصلة.

ويمثل تغير المناخ تحديا صعبا آخر للبشرية في الوقت الحالي، إلى جانب مسائل السلام والأمن والتنمية. لقد صدق ١٧٩ بلدا على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. ومع ذلك، فإن معدل التنفيذ لا يرقى إلى مستوى التوقعات، ولا يزال وفاء الدول الأعضاء بالمسؤوليات المشتركة غير كاف. ولذلك نرحب بمبادرة الأمين العام وندعم المبادرة الحسنة التوقيت لعقد الأمم المتحدة لمؤتمر قمة المناخ لعام ٢٠١٩ لاستعراض التزامات اتفاق باريس. إن الاحترار العالمي وتغير المناخ يؤثران على جميع الدول، وتلمس بدرجة أكثر كثافة في سياق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي ذلك الصدد، أود أن أبرز أنه من خلال مبادرة منغوليا وقيادتها، أصبح مجمع الفكر الدولي للبلدان النامية غير الساحلية في أولانباتار يعمل بكامل طاقته في أيار/مايو. وسيجري مجمع الفكر الدولي – المنظمة الحكومية الدولية الأولى في التاريخ التي تمثل ٣٢ من البلدان النامية غير الساحلية –بحوثا في مجال السياسات العامة وتنفذ مشاريع عملية للتصدي للتحديات المشتركة وحماية مصالح ومواقف تلك البلدان بغرض زيادة قدرتها على الاستفادة من التجارة الدولية. إنني على ثقة بأن الأعضاء سيواصلون تعاونهم ودعمهم لأنشطة مجمع الفكر، مثلما فعلوا في الماضي.

وفي منغوليا، حيث تسود الظروف الجوية القاسية ويعتمد الاقتصاد في الغالب على التعدين والزراعة، ازداد في الأعوام الأخيرة نطاق آثار الكوارث – مثل الزلازل، والتصحر، وتآكل التربة وحرائق الغابات وتواترها وتأثيرها السلبي. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأبلغ أعضاء الجمعية بأنه خلال أسبوع الأمم المتحدة بشأن المناخ، سينظم وفد بلدي عرضا لفلم وثائقي بعنوان الذهب الأزرق (Blue Gold). ونحن نتبادل تلك الأفلام الوثائقية مع الدول الأعضاء ليس لإظهار الآثار المدمرة لتغير المناخ في منغوليا فحسب، بل أيضا لدق ناقوس الخطر بشأن حدوث آثار مماثلة في أماكن أخرى، وندعو إلى اتخاذ خطوات الحماية في الوقت المناسب.

وفي الختام، أود أن أدعو من هذه المنصة للأمم المتحدة، إلى الوحدة فيما بين جميع الدول بروح من الثقة المتبادلة والوعي بمسؤولياتنا ليس من أجل الوقت الحالي فحسب بل أيضا للأجيال المقبلة، فضلا عن السعي الجاد لبناء المجتمعات السلمية والعادلة والمستدامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء منغوليا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد خوريلسوخ أوخناع، رئيس وزراء منغوليا من المنصة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سيمون كوفني، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة مع المسؤولية مسألة عن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في أيرلندا.

السيد كوفني (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): تجتمع الجمعية العامة هذا الأسبوع للاحتفال بالذكرى السنوية المائة لمولد الراحل نيلسون مانديلا رئيس جنوب أفريقيا ونحن نحزن على وفاة السيد كوفي عنان، الأمين العام السابق للأمم المتحدة، التي حصلت

مؤخرا. لقد كانا قائدين عظيمين من أفريقيا، لا يتزعزع التزامها الشخصي بقيم تعددية الأطراف ومبادئها – وهو ما ينبغي أن نفكر فيه، ويحدوني الأمل، في أن نستمد منه الإلهام، لا سيما في وقت لعدم الاستقرار العالمي وللتحديات المفتوحة للنهج ذاته المتخذ نحو عملية صنع القرار التي كانت الأساس الذي تقوم عليه هذه المؤسسة. وكان من دوعي الشرف لأيرلندا أن طلب منها المشاركة في تيسير العملية التشاورية مع الدول الأعضاء لإعداد الإعلان السياسي الذي اعتمد في قمة نيلسون مانديلا للسلام (القرار ١/٧٣) المعقودة يوم الاثنين. لقد كان نيلسون مانديلا وكوفي عنان مبجلين في بلدي ومحبوبين.

ومن أجل إنصاف إرثهما، يجب أن نجدد جهودنا الرامية إلى العمل بنشاط لنشر ثقافة السلام والتسامح واحترام كرامة الإنسان على الصعيد العالمي. أليس ذلك أساساً ما ينبغي أن تكون عليه الأمم المتحدة اليوم؟ ألا يمكن أن نتحدى أنفسنا لاغتنام فرصة مؤتمر قمة السلام وهذا الأسبوع في الجمعية العامة كي نسعى جاهدين، بالشجاعة والتواضع اللذين أبداهما مانديلا وعنان، بغية إيجاد العالم الذي تصوّراه وكافحا من أجله؟ في الحقيقة، يجب علينا أن نُحسن بقدر كبير الجهود التي نبذلها حالياً لنرقى إلى مستوى التطلعات التي كانا يمثلانها.

من الناحية الجغرافية، أيرلندا هي مجرّد جزيرة صغيرة على الحافة الغربية لأوروبا، لكننا في أيرلندا نرى أنفسنا كجزيرة تقع في مركز العالم، حيث نستضيف شتاتا عالميا يبلغ ١٠ أضعاف حجم سكان بلدنا. وقد علمنا أن تحديات عصرنا، في عالم مترابط، لا تعترف بالحدود الجغرافية. ومن المؤكد الآن أن إيجاد حلول مسؤولية مشتركة. فنحن جميعاً، سواء كنا جزيرة بولينيزية صغيرة أو دولة عظمى، نتنفس الهواء ذاته. ويوجه الشعور بالمسؤولية المشتركة رؤية أيرلندا للعالم والدور الذي نسعى إلى القيام به فيه. وقبل ما يقرب من قرن من الزمن، أصبحت أيرلندا دولة مستقلة، متخلصة بذلك من تاريخ استعماري. وليست قصتنا فريدة من نوعها، ولكنها قصةَ آملُ أن تتيح لنا في أيرلندا أن نتعاطف مع الكثير جدا من البلدان الممثلة في هذه القاعة. وعلى غرار الأمم المتحدة نفسها، فقد وُلدنا من رحم النزاع. وصاغَ ذلك نظرتنا إلى العالم ومسؤولياتنا الحالية بصفتنا مواطنين عالميين. وأدّت عضويتنا في الأمم المتحدة ولا تزال تؤدّي دوراً رئيسياً في تنميتنا. ونحن لا نؤيد نظاماً عادلاً قائماً على القواعد في الشؤون الدولية وحسب، بل إننا نوجد ونبقى ونزدهر بسببه. ولا نرى بديلاً عملياً لهذا النهج.

وفي مجالات حفظ السلام ونزع السلاح والتنمية المستدامة ومسائل تغير المناخ والتغذية وحقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية، نسعى إلى أن نقرن أقوالنا بالأفعال، متمثلة في زيادة التمويل والدعم المقدّمين إلى الهياكل المتعددة الأطراف. وعلى الرغم من أن هذا النظام مشوبٌ بالعيوب ويتطلّب دائماً التحسين والتحديث، فإن أيرلندا مقتنعة بأنه لا توجد طريقة أخرى لنعالج على نحو مجدٍ الفرص والتهديدات المشتركة التي تواجهنا جميعاً. وبالنسبة إلى أيرلندا – وإلى العديد من الدول الأعضاء الصغيرة، كما أظن – فإن تعددية الأطراف تعزز حصولنا على استقلالنا وثقتنا بأنفسنا وأمننا، بدلاً من أن تحد منها. وإذا كان هناك من يؤمن بتعددية الأطراف، مثل أيرلندا، فقد حان الوقت الآن للكفاح من أجلها عبر منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الوقوف، عند الاقتضاء، في وجه البلدان القوية التي اضطلعت تقليدياً بأدوار قيادية كبيرة في هذه المؤسسة. ونحن بالتأكيد لا نستطيع الدفاع – ولن أفعل ذلك أبدا – عن المنطق القائل بأن المشاركة المتعددة الجنسيات تمثل تخليا عن القيادة الوطنية أو فقدانا للنفوذ على الساحة الدولية. إننا بحاجة ماسة إلى قيادة عالمية تشحذُ الدعم العالمي من خلال قوة الحجّة، بدلاً من القوة الاقتصادية أو العسكرية، وتؤدي إلى إيجاد حلول لمشاكلنا الجماعية من أجل رفع مستويات المعيشة للجميع، لا سيما بالنسبة لأولئك الأشد تخلفاً عن الركب. ويجب أن نبدأ الإيمان

بعالم تتساوى فيه أهمية التضامن مع أهمية السيادة، إن لم تفقها، عالم يعيش فيه كل منا في حمى الآخر لا تحت جناحه.

ونحن بحاجة إلى قيادة إيجابية منفتحة على الآخر من قبل الدول الكبرى في الأمم المتحدة، ولا سيما الدول التي ما برحت تقليدياً قوى لا غنى عنها، وإن كان يعوزها الكمال، من أجل الخير في جميع أنحاء العالم. وأعتقد أن علينا أن نطالب بذلك خلال أسابيع كهذا الأسبوع. ومن دون ذلك، في الحقيقة، أخشى على مستقبل الاستقرار العالمي وأخشى على مستقبل الأمم المتحدة في العمل الذي يجب أن تقوم به – العمل الذي لا يمكن تكراره أو الاستعاضة عنه بعلاقات المشاركة الثنائية التي يهيمن فيها الأقوياء على عمليات صنع القرارات، وحيث لم تعد القرارات تستند إلى قوة الحجّة أو التعاطف أو السخاء، بل تستند عوضاً عن ذلك إلى إجبار الدول على الانحياز إلى هذا الطرف أو ذاك، خوفاً – ربما – من إقصائها على يد الدول المتنفّذة والقوية أو – في بعض الحالات – إفرادها بمعاملة خاصة إذا لم تقدم دعمها. ولا تريد أيرلندا أن ترى أي تضاؤلٍ في الدور الذي تضطلع به الجهات الفاعلة والممولة الرئيسية في الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، سنطالب دائماً بمكان للجميع على الساحة وبأجواء تشجّع حرية التعبير والفكر الجديد، وإن كان ذلك الفكر مثيراً للجدل أحيانا. إن مؤسسات الأمم المتحدة ستنهار دون استيعاب الجميع وغزارة الفكر المتأصّلة على مدار عقود من الخبرة. وفي بعض الأحيان، تكون حلول أكبر المشاكل بيدِ أصغر الدول.

ولا يمكننا أن نتقاعس اليوم عن الإصلاحات المؤسسية اللازمة لزيادة شرعية الأمم المتحدة وأهميتها في عالم سريع التغير. وتشيد أيرلندا بجهود الأمين العام وتُرحّب بالخطوات التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن الإصلاح، لكن تنفيذ تلك الإصلاحات سيكون الاختبار الحقيقي لنجاحنا. وترغب أيرلندا بشكل خاص في أن ترى النجاح في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والذي يرمي إلى تحسين دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وهذا هو السبب في أن حكومة بلدي تعهّدت في وقت سابق من هذا الشهر بأكثر من مليون دولار لدعم إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية باعتبار ذلك تكملة للدعم المالي القوي الذي تلتزم أيرلندا بتقديمه إلى صناديق وبرامج ووكالات الأمم المتحدة.

بيد أن إصلاحات الأمم المتحدة يجب أن تتجاوز المستويين الإداري والهيكلي. كما يتعين على هيئات الأمم المتحدة السياسية اللحاق بركب بقية العالم في الوقت الحاضر. وينطبق ذلك بصفة خاصة على مجلس الأمن. وتدرك أيرلندا بوضوح ضرورة زيادة حجم المجلس. وهناك العديد من مناطق العالم التي تعاني إما من نقص التمثيل في المجلس أو أنها، في بعض الحالات، غير ممثلة فيه على الإطلاق. وعلى وجه الخصوص، ينبغي معالجة تمثيل أفريقيا المجحف تاريخياً بحيث يمكن أن يكون هناك حضور منصف للأفارقة لدى اتخاذ قرارات المجلس التي تؤثر على قارتهم، التي سيلزم أن تركز الأمم المتحدة عليها بقدر كبير في العقود القادمة. ونحن نعرف ذلك. ونريد أيضاً أن يتم النظر في إسناد دور للدول الجزرية الصغيرة النامية. والأثر المتزايد لتغير المناخ، الذي ذكره متكلمون كثيرون قبلي، على شواغل السلم والأمن الدوليين يضيف وزناً لتلك الدعوة.

ومع ذلك، فإن ما ينبغي أن يخضع للتدقيق ليس تكوين مجلس الأمن وحده. فاستخدامُ حق النقض أو التهديد باستخدامه لا يزال يشكل عقبة خطيرة أمام عمل المجلس، وأيضاً أمام عمل الأمم المتحدة ككل. وينجم عن استخدام حق النقض في أحيان كثيرة جداً التخلي المفجع عن بعض أشد الناس ضعفاً على كوكبنا. وفشل مجلس الأمن في اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع جرائم الفظائع الجماعية يمثل خيانة للضحايا ويقوّض مصداقية الأمم المتحدة. ولن يكون التاريخ رحيما في حكمه علينا بشأن هذه المسألة. وإنني أؤمن إيماناً راسخاً بأن الإصلاح السياسي

للمجلس سيؤدي حتماً إلى زيادة الشعور بالمشاركة والمسؤولية وامتلاك زمام الأمور في أوساط أعضاء الأمم المتحدة ككل.

ومن المؤكد أن هذا سيكون أمرا إيجابيا بالنسبة لعمل الأمم المتحدة على نطاق أوسع. إن العديد يقولون أن أشخاصا مثلي وغيري نهدر وقتنا في الدعوة إلى إصلاح مجلس الأمن، وأن الدول الكبرى لن تسمح بذلك أبدا. قد يكون الأمر كذلك، ولكن إذا كانت قوة الأدلة والحجج لا تعني أي شيء في قاعة المجلس، فإن أيرلندا ستواصل محاولة بناء تحالف من أجل التغيير.

وإذ نسلم بالحاجة إلى هياكل جديدة، ينبغي لنا أيضا أن نستفيد على أفضل وجه من الهياكل القائمة، وانتطلع دائما إلى تحسينها، بطبيعة الحال. ومن الأمثلة على ذلك العدالة الجنائية الدولية، التي شهدت تحولا كبيرا، آمل أن يكون تحولا لا رجعة فيه صوب تحقيق المساءلة. ومن المهم بشكل خاص التذكير بذلك في الذكرى السنوية العشرين لاعتماد نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

إن العدالة والمساءلة دائما ما توفران بديلا أفضل للانتقام أو الإفلات من العقاب أو العفو. وقد شهدنا تطورات هامة في مجال العنف الجنساني والجنسي من خلال تمكين الملاحقة القضائية لمرتكبي العنف الجنسي باعتباره جريمة حرب، وجريمة ضد الإنسانية، وجريمة إبادة جماعية. ويسرني أن أقول إننا شهدنا غلبة تعزيز العدالة العالمية على المصالح الجيوسياسية وسياسة القوة. ويسرني أن أشير إلى أن أيرلندا صدقت، في وقت سابق من هذا الشهر، على التعديلات التي أدخلت على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بشأن جريمة العدوان، التي تم الاتفاق عليها في كامبالا. وقد قمت بالأمس بإيداع صك التصديق لدى الأمين العام.

وترحب أيرلندا بمستوى الطموح الذي يقع في صميم خطة الأمين العام الجديدة لنزع السلاح. ويحدونا الأمل في أن تكون بمثابة نقطة تحول في التحديات الراهنة التي تواجه عمليات نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

وتفخر أيرلندا بالدور التاريخي الذي قامت به في وضع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في القرن الماضي. فالمعاهدة تبرز ما يمكن أن تحققه الدول معا بروح من السلام والتعاون. بيد أنه من مسؤوليتنا أن نظل طموحين في السعي إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ويحدوني الأمل في أن تواصل جهودنا الرامية إلى تعزيز اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية تجسيد ذلك.

وتشعر أيرلندا، شأنها شأن الكثيرين في هذه القاعة، بقلق عميق من استمرار استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان في النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم. ولا يزال السكان المدنيون يتحملون وطأة النزاعات المسلحة. ويجب علينا أن نضاعف جهودنا للاستجابة للنداء الذي أطلقه الأمين العام للتصدي لهذا التحدي بطريقة أكثر شمولا من التي نتبعها الآن. ولا نزال ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التقيد بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والتزاماتها الدولية، والتخلي عن جميع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل وبرامج القذائف التسيارية بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه. ونرحب بالتقدم المحرز لبلوغ تلك الغاية.

إن نهج تعددية الأطراف بالنسبة لأيرلندا نهج راسخ في التزامنا بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتتمتع مساهمتنا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بمكانة خاصة في قلوب الشعب الأيرلندي. ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الستين لمشاركة أيرلندا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. لقد ارتدى عشرات الآلاف من النساء والرجال الأيرلنديين الخوذ الزرق والقبعات الزرقاء في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على مدى أكثر من ستة عقود، ولا سيما البعثات في أفريقيا والشرق الأوسط. وقد ذكر رئيس وزرائنا هنا في مقر الأمم

المتحدة في تموز/يوليه أننا نشعر بالفخر بذوي الخوذ الزرق بنفس القدر الذي نفتخر به بالقيثارة أو نبات النفل – وهما رمزا أيرلندا. واليوم، هناك أكثر من ٥٠٠ فرد من أفراد قوات الدفاع الأيرلنديين – من الرجال ويسرني أن أقول ومن النساء، على نحو متزايد – منتشرين في أنحاء الشرق الأوسط وأفريقيا في ست بعثات تابعة للأمم المتحدة.

إن العمل الإنساني والعمل الإنمائي للأمم المتحدة أمر أساسي بالنسبة لالتزام أيرلندا تجاه المنظمة. ومع ذلك، فإننا ندرك أن علينا التزاما بتقديم المزيد. وقد أكدنا مجددا على التزامنا بتحقيق هدف الأمم المتحدة المتمثل في تقديم ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠٣٠ – وهو نفس العام الذي تعهد العالم بتحقيق أهداف التنمية المستدامة فيه. ولكن من حيث القيمة الحقيقية، فإن ما يعنيه ذلك هو أن أيرلندا سيتعين عليها زيادة إسهامها في التنمية من حوالي ٧٥٠ مليون يورو سنويا إلى أكثر من ٢,٥ بليون دولار في السنة على مدى ١٠ إلى ١٢ سنة المقبلة. ولدينا طموح للتعاون الإنمائي الدولي لأيرلندا، إلا أنه علينا أيضا أن نكون واقعيين في تجاربنا خلال سعينا لزيادة مساهمتنا.

لقد عرف بلدي الجوع والمجاعة. وعرفنا الفقر. ولكننا أيضا شهدنا التحول – تحول استند إلى التعليم والابتكار ومجتمع مدني حيوي. وبطبيعة الحال، فإن قيمنا لا تخص أيرلندا وحدها. فهي في صميم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والمستقبل الذي يسعى معظم من في هذه القاعة إلى تحقيقه. إننا نعلم أنه لإيجاد عالم سلمي ومنصف وعادل، يجب أن نحترم حقوق الإنسان للجميع. ولا يمكن إحراز تقدم اقتصادي على حساب تحقيق المساواة للجميع، وحماية أكثر الفئات ضعفا في مجتمعاتنا. كما يجب علينا تخطي مجرد الكلام في جهودنا الرامية إلى تمكين النساء والفتيات. فلا يمكن أن ينظر إلى المساواة بين الجنسين باعتبارها هدية تمنح، بل باعتبارها محركا أساسيا يمكن أن يدعم تحقيق تحسينات حقيقية في حياة الكثير من الناس.

لقد أصبحت الحاجة إلى العمل الجماعي من أجل التصدي لتغير المناخ موضوعا مشتركا في هذا الأسبوع، وأصبحت أكثر وضوحا خلال هذا الشهر. وبصفتنا دولة جزرية، أدركنا منذ قرون أن المياه المحيطة بجزيرتنا لا تردع القوى الخارجة عن سيطرتنا. فالعزلة قطعا لا تعني السلامة. فمنذ أخر مرة تكلمت فيها هنا في العام الماضي (انظر A/72/PV.20)، شهدت أيرلندا أول إعصار في شرق المحيط الأطلسي، والشتاء الأشد بردا، وأكثر جفاف مستمر في الذاكرة الحية هذا الصيف. هناك حاجة لوقف تغير المناخ، وتكثيف العمل الجماعي بشأن التكيف مع المناخ، فضلا عن التخفيف من حدته. واليوم تواجه العديد من الدول الجزرية تحديات لا تخصها نتيجة لتغير المناخ، والتلوث، وارتفاع مستوى سطح البحر. ويجب أن نعمل معا للتغلب على تلك التحديات كأمم متحدة في تصميمنا على حماية أنفسنا والطريقة التي نعيش بها.

وبشكل عام، لا يمكن المبالغة في تقدير حجم الأزمات الإنسانية التي يواجهها المجتمع الدولي. وهناك أكثر من ١٣٤ مليون شخص في جميع أنحاء العالم بحاجة إلى المساعدة الإنسانية والحماية، كون النزاع هو المحرك الأكبر الوحيد لتلك الحاجة. وبوصفنا بلدا ملتزما بالمبادئ الإنسانية، سنواصل الإسهام في الجهود الدولية الرامية إلى التخفيف من محنة المدنيين الذين يعانون آثار النزاعات في أماكن مثل جنوب السودان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وسوريا، واليمن، وفلسطين، وللأسف، أجزاء عديدة أخرى من العالم.

فهناك ٦٨ مليون شخص اليوم في جميع أنحاء العالم شردوا قسرا من ديارهم، وأكثر من ٢٥ مليون لاجئ عبر الحدود. وإنني أدرك تماما أن الغالبية العظمى من المشردين يجري إيواؤهم في بلدان تعاني بالفعل من ارتفاع مستويات الضعف والفقر، وأن

سخائها يلقي عبئا هائلا على الموارد المحدودة للغاية بالفعل. وستواصل أيرلندا دعم اللاجئين والمجتمعات المضيفة الضعيفة. بيد أنني أود التنويه بصفة خاصة بسخاء العديد من الدول والعبء الاستثنائي الذي تتحمله اليوم – دول مثل إثيوبيا والأردن وأوغندا وباكستان وبنغلاديش وتركيا وكينيا ولبنان ومصر وغيرها الكثير. فتلك البلدان تستضيف أعدادا كبيرة من المشردين بسبب النزاعات في المناطق المجاورة. ونحن بحاجة إلى بذل المزيد من الجهد لمساعدتها.

تستضيف بنغلاديش الآن أكبر مخيم للاجئين في العالم، حيث تأوي أكثر من مليون لاجئ. وخلال العام منذ آخر مرة خاطبت فيها الجمعية العامة، اكتظ المخيم بمئات الآلاف من الروهينغيا اللاجئين الهاربين من العنف المروع في دولتهم المجاورة. يجب أن يكفل للروهينغيا العودة الآمنة والطوعية والكريمة والمستدامة، والمجتمع الدولي يجب أن يصر على إنهاء الإفلات من العقاب على أعمال العنف المروعة التي تكشفت، فضلا عن ضمان المساءلة عن الجرائم التي ارتكبت.

وبالنظر إلى تجربة أيرلندا فيما يتعلق بالنزاع الطويل والمستعصي، ولكنه انتهى بتسوية سلمية ناجحة، كان الصراع الإسرائيلي الفلسطيني وعدم إحراز التقدم في التوصل إلى اتفاق سلام أولوية كبيرة في السياسة الخارجية بالنسبة لي وللحكومة الأيرلندية لسنوات عديدة. وتظهر تجربة أيرلندا أنه حتى الصراعات التي دامت عقودا لها نقطة تحول. وأحيانًا تأتي نقطة التحول بشكل غير متوقع، وأحيانًا يحدث ذلك بسرعة.

إن السلام عملية؛ لا لحظة. ولكي تؤتي تلك العملية ثمارها، تتطلب العمل ووالاتزام بلا كلل. وندرك جميعا الآن أن النتائج الإجبارية بفائزين وخاسرين لا يمكن أبدا أن تكون أساسا للسلام الدائم. ومن خلال جميع زياراتي إلى منطقة الشرق الأوسط، أعلم أن الحالة الراهنة لا يخدم مصالح الشعبين، لكنني أدرك أيضا أن عبء العيش تحت الاحتلال هو الأثقل.

إن بناء المستوطنات يفاقم هذه الحقيقة ويسبب ضررا متزايدا باستمرار لآفاق السلام. وأيرلندا، شأنها شأن الكثيرين، مدركة تماما للخطر الذي يهدد قرية خان الأحمر البدوية الصغيرة وغيرها من القرى التي تقع في مواقع استراتيجية في الضفة الغربية. وأود أن أقول ذلك بوضوح تام: ما سيحدث هناك سيبين لنا بشكل مفصل ما إذا كان بوسعنا الاعتماد على التزام حقيقي من جانب الأطراف المعنية بالتفاوض على حل الدولتين.

و الحالة في غزة أيضا لا تطاق، بكل بساطة، إذ يحتاج ١,٩ مليون شخص يعيشون هناك إلى إنهاء الحصار المستمر منذ عقد حتى يتمكنوا من الشروع في إعادة بناء حياة طبيعية، وحتى يرفض المراهقون الوعود الكاذبة من المتطرفين ويتطلعوا إلى المستقبل بشيء من الأمل. كما يحتاجون إلى أن تقوم البلدان التي تمول الأنشطة الإرهابية والفوضى وسوء الإدارة في غزة بوقف تدخلها غير المحمود دون مزيد من التأخير.

عندما زرت غزة، أدهشني مدى اعتماد الناس هناك على جهود وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لتلبية الاحتياجات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية، ولكن أيضا لمعرفة أنهم غير منسيين. لم تنساهم البلدان حول العالم. إنه لمن دواعي الفخر أن أيرلندا ما فتئت تدعم الوكالة منذ أمد طويل، لا في غزة فحسب، بل في الضفة الغربية وفي جميع أنحاء المنطقة في الأردن ولبنان أيضا. وستواصل أيرلندا تلك المساعدة وزادت مساهمتنا إلى ٧ ملايين يورو لهذا العام. آمل قبل نهاية العام في إضافة المزيد إلى ذلك إدراكا منا للضغوط المالية التي تتعرض لها.

وأشعر ببالغ الأسف إزاء التخفيضات الأخيرة التي أجرتها الولايات المتحدة في تمويل الوكالة، وأناشد المسؤولين في ذلك البلد إعادة النظر في عواقب القرارات التي اتخذت في ذلك الصدد. قد تكون هناك حاجة إلى إصلاح الوكالة، ولكن من المؤكد يجب أن يحدث في سياق اتفاق سلام ودولة فلسطينية

فعالة في المستقبل. ووقف التمويل الآن ببساطة يفاقم من اضطرابات الضغوط والمشقة الحالية، حيث تفسر التخفيضات في تمويل الوكالة – بالتأكيد محليا وفي الميدان – بوصفها عقابا جماعيا يستهدف النساء والأطفال والرجال على السواء.

هل من الصعب أن نفهم أن زيادة بؤس الفلسطينيين لا تؤدي إلا إلى تمكين المتطرفين الذين يريدون تسميم عقول الفلسطينيين الشباب الغاضبين والبائسين وزعزعة القيادة السياسية المعتدلة الملتزمة بالسلام الدائم؟ فالشعب الذي تعرض للاضطهاد لعقود لن يُجبر أو يُضغَط عليه للتفاوض من خلال المشقة القسرية أو الإذلال – فالروح البشرية ببساطة لا تعمل على هذا النحو. كم عدد الأمثلة التي نحتاجها لتعلم هذا الدرس؟ بدون أمل أو كرامة، العقول التي تقتنع بالتسويات التي نعرفها جميعا ضرورية للتوصل إلى تسوية نهائية ولسلام.

أعتقد أن هناك طريقًا إلى الأمام في الشرق الأوسط بالقيادة الأمريكية، ولكن أيضًا بدعم ومشاركة البلدان الأخرى التي يمكن أن تساعد في التوسط في اتفاق سلام بين إسرائيل التي تطالب بمطالب أمنية مشروعة في أي اتفاق مستقبلي وشعب فلسطيني الذي يحلم ببلده ودولته. أعلم أن أيرلندا جهة فاعلة صغيرة في كل ذلك، ولكننا سنواصل الدعوة بصدق من أجل إحراز التقدم وتحقيق العدالة بوصفنا دولة صديقة لكل من إسرائيل وفلسطين.

تعرف الدول الأعضاء أن أيرلندا مرشح فخور وطموح للحصول على مقعد في مجلس الأمن في الانتخابات التي ستجري في حزيران/يونيه ٢٠٢٠. لقد أوضحنا للدول الأخرى موقفنا خلال الأشهر الماضية. ونعتذر إن كنا بالغنا في الأمر. نحن الأيرلنديون بطبيعتنا من بناة الجسور ونحب الكلام كثيرا، ولكننا نستمع أيضًا – إلى جميع الأطراف – ونعمل على التوصل إلى حلول جماعية لتحدياتنا العالمية. ونحن ملتزمون بالاستماع والإصغاء إلى أصوات جميع الدول للتوصل إلى توافق في الآراء وتحقيق الهدف المشترك. نفكر بشكل مستقل. نحدد مسارنا بأنفسنا، ولا نقدم أي مصالح حزبية إلى الطاولة. نحن هنا لخدمة الخير الأوسع ولدعم الأمم المتحدة. سنناضل دوما من أجل نظام متعدد الأطراف يعمل للجميع، لا سيما الدول الصغيرة والضعيفة. سنتحلى بالشجاعة حينما تحتاج الأمم المتحدة وجميع أعضائها إلى الشجاعة والقيادة من مجلس الأمن. سنسترشد بالتعاطف والشراكة والاستقلال.

أيرلندا بلد صغير بفكر منفتح يستمع ويصغي وله صوت مستقل قوي يعزز القيم التي آمل أن نتشاطرها جميعا التي يمكن أن تدفع تلك الهيئة قدما بثقة وإنصاف نحو المستقبل.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد عادل أحمد الجبير، وزير خارجية المملكة العربية السعودية.

السيد الجبير (المملكة العربية السعودية): يطيب لي في البداية أن أتقدم بخالص التهنئة لمعالي السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس لانتخابها رئيسة للدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. متمنيا لها النجاح في أداء مهامها. كما أتقدم بالشكر الجزيل لسلفها، السيد ميروسلاف لايتشاك، رئيس الدورة السابقة على ما بذله من جهود. كما لا تفوتني الإشادة بالعمل الدؤوب الذي يقوم به معالي الأمين العام للأمم المتحدة السيد أنطونيو غوتيريش.

ترتكن المملكة العربية السعودية على إرث عظيم من المبادئ والثوابت التي ترتكز عليها سياستها الخارجية، وعلى رأسها الإتجاه الدائم نحو الحلول السلمية للنزاعات، ومنع تفاقمها، واعتماد جهود الوساطة التي يشاركها سمو الهدف وسلامة المقصد. ولعل في اتفاق السلام الذي أبرم في مدينة جدة مؤخرا، برعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، بين دولتي إثيوبيا وإريتريا، والذي أنهى أطول نزاع شهدته القارة الأفريقية، وكذلك رعايتها للاجتماع التاريخي بين قادة

دولتي إريتريا وجيبوتي بعد قطيعة استمرت عشر سنوات، خير دليل على الدور السياسي المسؤول الذي تجسده بلادي بتعزيزها للأمن والسلم الدوليين.

كانت القضية الفلسطينية ولا تزال هي القضية المحورية والجوهرية لبلادي وللعالم الإسلامي، منطلقة في ذلك من إيمانها بحق الشعب الفلسطيني في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، استنادا إلى قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية. ومن هنا نجدد دعوتنا إلى تكثيف الجهود المخلصة لإنهاء أطول صراع تشهده المنطقة.

تواصل مليشيات الحوثي الإرهابية التابعة لإيران إطلاق الصواريخ الباليستية الإيرانية الصنع والمنشأ في اتجاه المدن السعودية حيث بلغ عددها ١٩٩ صاروخا بالإضافة إلى أنشطتها المزعزعة للأمن وسلامة الملاحة البحرية في منطقة باب المندب والبحر الأحمر. إن بلادي تجدد التزامها تجاه أهمية الحل السياسي للوضع في اليمن، على أسس المرجعيات الثلاث: المبادرة الخليجية، ومخرجات الحوار الوطني اليمني، وقرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥). كما أننا مستمرون في تقديم وتسهيل كافة الأعمال الإنسانية لتخفيف المأساة التي يعيشها الشعب اليمني الشقيق. فضلا عن حرصنا الكامل على دعم الاقتصاد اليمني، حيث كان آخرها وديعة بمقدار ملياري دولار أمر بها خادم الحرمين الشريفين جلالة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، للبنك المركزي اليمني ليصل إجمالي الدعم الإنساني الذي قدمته المملكة العربية السعودية خلال السنوات الأربع الماضية لليمن أكثر من ١٣ مليار دولار.

إن الإرهاب والتطرف من أهم التحديات التي تواجه العالم بأسره حيث لم تسلم منطقتنا من تفشي التنظيمات الإرهابية. ونجدد دعوتنا في هذا الإطار إلى تكثيف التعاون الدولي للقضاء على كافة أشكال الإرهاب وتجفيف منابع تمويله ومعاقبة من يدعمه ويغذي أنشطته بأي طريقة كانت. إن جهود المملكة في هذا الشأن واضحة للجميع، فقد أنشأت بلادي مؤسسات تعنى بمحاربة التطرف والإرهاب، وهي المركز العالمي لمكافحة الفكر المتطرف بالاعتدال، والتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب الذي يشمل أكثر من ٤٠ دولة، ومركز الأمم المتحدة الدولي لمكافحة الإرهاب الذي تبرعت بلادي له بمبلغ ١١٠ ملايين دولار.

تواصل إيران أنشطتها الإرهابية وسلوكها العدواني. وتعرب المملكة العربية السعودية عن دعمها للاستراتيجية الأمريكية الجديدة للتعامل مع إيران، بما في ذلك، التعامل مع برنامجها النووي، وبرنامج الصواريخ الباليستية، ودعمها للإرهاب. إن المملكة العربية السعودية تؤمن أن تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط يتطلب ردع إيران عن سياستها التوسعية والتخريبية. لقد قامت إيران بتشكيل المليشيات الإرهابية المسلحة وتزويدها بالصواريخ الباليستية، واغتيال الدبلوماسيين، والاعتداء على البعثات، فضلا عن إثارة الفتن الطائفية وتدخلها في شؤون دول المنطقة. إن هذا السلوك العدواني يشكل انتهاكا صارخا لكافة المواثيق والمعاهدات الدولية، وقرارات مجلس الأمن، الأمر الذي جعل إيران تحت طائلة العقوبات الدولية.

تولى رئاسة الجلسة نائب الرئيس، السيد أروتشا رويث (بنما).

وفي ظل جهودنا الحازمة والمستمرة لمكافحة الإرهاب، قامت بلادي، ومعها دولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، وجمهورية مصر العربية، بمقاطعة دولة قطر، فلا يمكن لدولة تدعم الإرهاب وتحتضن المتطرفين وتنشر خطاب الكراهية عبر إعلامها، ولم تلتزم بتعهداتها التي وقعت عليها في اتفاق الرياض عام ٢٠١٣، واتفاق الرياض التكميلي عام ٢٠١٤، أن تستمر في نهجها. قطر تمادت في ممارساتها وهو ما جعل من مقاطعتها خيارا لا مفر منه.

في العام الثامن للأزمة السورية ننظر إلى واقع إنساني لا بد لنا أن نقف أمامه بمسؤولية، فبلادي حرصت منذ اليوم الأول لهذه الأزمة على الإنسان السوري، وتحقيق تطلعاته ليعيش آمنا في أرضه. ومن هذا المنطلق فإننا نؤكد على ضرورة الإلتزام بقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) والوصول إلى الحل السياسي وفقا لمبادئ إعلان جنيف (A/66/865، المرفق). ولقد عملت المملكة العربية السعودية على توحيد صفوف المعارضة السورية ليتسنى لها التفاوض مع النظام، بما يضمن أمن واستقرار سورية ووحدتها، ومنع التدخل الأجنبي أو أي محاولة لتقسيم البلد.

تقف المملكة العربية السعودية دائما داعمة للشرعية في ليبيا، ولأهمية التمسك باتفاق الصخيرات لحل الأزمة الليبية، وتدعو إلى الحفاظ على وحدة ليبيا وسلامة أراضيها؛ كما نؤكد دعمنا لجهود الأمم المتحدة، ومبعوثها السيد غسان سلامة.

تُعتبر بلادي من أكبر الدول المانحة على صعيد المساعدات الإنسانية والتنموية، حيث بلغت نسبة المساعدات المقدمة من المملكة ٣,٧ من الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية، متجاوزة بذلك النسبة المقترحة من الأمم المتحدة والبالغة ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

إن النظام الدولي قائم منذ قرون على مبدأ احترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. إن الالتزام بالأعراف والقوانين الدولية أمر بالغ الأهمية، ولا يقبل جدالا أو نقاشا؛ فالسيادة خط أحمر لا مساس به. وترفض بلادي أي تدخل في شؤونها الداخلية، أو فرض أي إملاءات عليها من أي دولة كانت.

إن حكومة بلادي، وبمتابعة من خادم الحرمين الشريفين صاحب الجلالة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، جعلت الإنسان محور التنمية، ومن خلال رؤية المملكة لعام ٢٠٣٠ فتحت المملكة أبواب المستقبل لمواطنيها وعملت على تمكين الشباب والإستفادة من إبداعاتهم، وتوظيف تقنيات العصر لخدمة التنمية، وجعل بلادنا بيئة إستثمارية رائدة. وللمرأة في بلادي حضور مؤثر في كافة المجالات، وتمكينها هدفنا لتحظى بفرصتها الكاملة للمساهمة في التنمية.

إن رسالة المملكة العربية السعودية تقوم على شراكة صادقة مع العالم، ليكون الحاضر مزدهرا والمستقبل مشرقا، ولتعيش الأجيال القادمة في أمن واستقرار وسلام. ونتمنى لمنظمتنا هذه مزيدا من النجاح في تحقيق أهدافها السامية.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بيتر زيجارتو، وزير الخارجية والتجارة في هنغاريا.

السيد سيارتو (هنغاريا) (*تكلم بالإنكليزية*): عادة ما يجري تعريف بعض الفترات التاريخية وفقا للتطورات والظواهر الرئيسية التي تحدث خلال تلك الفترات. وإذا تساءل المرء عن التطورات أو الظواهر التي سيختارها المؤرخون لتعريف الفترة الحالية التي نعيشها، فإن الجواب سيكون واضحا جداً. فموجات الهجرة الضخمة التي نشهدها على الصعيد العالمي هي التي سيُعرف المؤرخون بها عصرنا الحالي. وتفرض موجات الهجرة الضخمة هذه مخاطر أمنية كبيرة في كل مكان في العالم تقريبا. وقد زعزعت استقرار عدد من البلدان خلال السنوات الماضية. وأثارت مناقشات سياسية جادة على الصعيد العالمي. وتجلب هذه الموجات معها خطر الإرهاب وعواقبه التي أصبحت أخطر من أي وقت مضى – حتى في أنحاء العالم التي لم تشهد تلك الظاهرة من قبل. وموجات الهجرة لا تفيد أحدا، ومن المؤكد أنها ليست مفيدة لأولئك الذين يُجبرون على المخاطرة بحياتهم للوصول إلى مكان آخر في العالم، ولا للبلدان التي ينتهي بها الأمر وقد استضافت عددا كبيرا من الأشخاص القادمين من ثقافات مختلفة. ولن تؤدي موجات الهجرة الهائلة تلك إلا إلى نشوء مجتمعات موازية، بما ينطوي عليه ذلك من آثار أمنية خطيرة للغاية.

إنني أنتمي إلى بلد من بلدان وسط أوروبا، شهدت أراضيه دخول ٤٠٠ ٠٠٠ مهاجر غير شرعي خلال عام ٢٠١٥. وقد انتهك هؤلاء المهاجرون حدودنا وأظهروا عدم الاحترام لأنظمتنا وثقافتنا وأسلوب حياتنا. وهاجم المهاجرون الشرطة. ورفضوا أي نوع من التعاون مع السلطات المحلية. واحتلوا الميادين العامة. وهددوا الناس وعائلاتهم.

ونحن، في هنغاريا، لدينا تجربة مباشرة مع الهجرة غير الشرعية – فلم نرها على شاشات التلفاز ولم نسمعها من رواة القصص. إن لدينا تجربة مباشرة، شهدناها بأم أعيننا. وبناءً على ذلك، يمكنني أن أبلغ الأعضاء بأنه لا عجب في أن تدور مناقشات كبرى على مستوى العالم بشأن كيفية التعامل مع هذه الظاهرة. وللأسف، لا بد لي من أن أبلغ الجمعية بأن الاتحاد الأوروبي لم يجد ردا على هذا التحدي. لقد كان رد الاتحاد الأوروبي سيئا للغاية: فبدلاً من التركيز على كيفية وقف تدفقات الهجرة، انصبّ تركيز الاتحاد الأوروبي على كيفية تشجيع هذه التدفقات وإدارتها. وهذه في الأساس سياسة تدعو إلى إطلاق المزيد من موجات الهجرة وتشجعها.

وكما تعلم الدول الأعضاء، أراد الاتحاد الأوروبي تطبيق نظام الحصص الإلزامية في توزيع المهاجرين بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وكانت هنغاريا من بين البلدان التي رفضت هذا النهج وجرى ابتزازها ومعاقبتها فيما بعد. وقد اتضح أن النهج الذي يتبعه الاتحاد الأوروبي في معالجة الهجرة ضار وفاشل للغاية. وإذا ما فكرنا في السنوات الأخيرة في أوروبا، نجد أنه قد وقع أكثر من ٣٠ هجوما إرهابيا كبيرا، وهي هجمات ارتكبها أشخاص ذوو خلفية تتعلق بالهجرة منذ عام ٢٠١٥. وقُتل أكثر من ٣٠٠ شخص وأصيب أكثر من ١ ٠٠٠ بجروح. وهذه ظاهرة لم تشهدها أوروبا من قبل.

واستمرت المؤسسات الأوروبية في بروكسل في القول بأنه من المستحيل إيقاف الهجرة، لكن هذا ليس صحيحاً. والحقيقة هي أنه يمكن وقف موجات الهجرة تلك. وقد أثبتنا، نحن في هنغاريا، ذلك بالفعل بمساعدة العديد من بلدان وسط أوروبا، مثل الجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وبولندا. ونحن ننفق أكثر من بليون يورو لبناء سياج على حدودنا الجنوبية ونشرنا عناصر من الشرطة والجيش هناك. نعم، لقد أثبتنا إمكانية وقف موجات الهجرة، وأنه من الممكن حماية حدود البلدان التي ذكرتها. وفي الآونة الأخيرة، حاول وزير الداخلية الإيطالي وقف موجات الهجرة على الطريق البحري. وبدلا من يلقى الثناء، فقد تعرض، كما تعرضت هنغاريا، لهجوم شديد.

واستناداً إلى تجارب السنوات الأخيرة، ينبغي أن تسعى الجهود الدولية إلى وقف تدفقات الهجرة ووضع حد للسياسات التي تشجع على المزيد من موجات الهجرة. إنها ضارة ويجب إنهاؤها فورا. وفيما يتعلق بالقانون الدولي، ينبغي للمنظمات الدولية أن توضح بجلاء أن الهجرة ليست ببساطة حق أساسي من حقوق الإنسان. فليس من بين حقوق الإنسان الأساسية أن يختار المرء بلدا يرغب في العيش فيه، وينتهك، من أجل الوصول إلى ذلك البلد، سلسلة من الحدود ويتجاهل اللوائح الوطنية والدولية. إن الهجرة ليست أحد حقوق الإنسان الأساسية.

وللأسف، تحدث مسؤولو الأمم المتحدة، مثل بعض المسؤولين في الاتحاد الأوروبي، عن سياق زائف، كما لو أن الهجرة حق من حقوق الإنسان الأساسية. لكن ذلك غير صحيح؛ والأمر ليس كذلك. فعلى الرغم من الأحداث العالمية الأخيرة التي أثبتت أن الهجرة تمثل ظاهرة خطيرة غير مرغوب فيها وأنها تطرح تحديات أمنية خطيرة في العديد من مناطق العالم، يميل مسؤولو الأمم المتحدة إلى الحديث عنها كمصدر للازدهار والابتكار والثروة العالمية. وكأن الهجرة كانت أفضل شيء حدث للبشرية على الإطلاق؛ لكن هذا ادعاء كاذب ومتحيز. ولهذا السبب، تعارض هنغاريا بشدة هذا الموقف.

إن الأمم المتحدة بصدد الموافقة حاليا على الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. ويمكنني أن أبلغ الدول الأعضاء بأن ذلك أسوأ ما يمكن أن تفعله الأمم المتحدة فيما يتعلق بمجابهة تحديات الهجرة. وللأسف، فإن الأمم المتحدة تستعد لارتكاب نفس الخطأ الذي ارتكبه الاتحاد الأوروبي. ولأسباب وجيهة، انسحبت الولايات المتحدة من عملية التفاوض في بدايتها تماما وقررت الحكومة الهنغارية أن تنأى بنفسها عنها، لأننا لا نقبل مبدأ الاتفاق العالمي بشأن الهجرة. فنحن لا نقبل الاتفاق العالمي بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في حد ذاته، ولن نشارك في آلية الموافقة عليه. وكما ذكرنا، فإننا لا نعتبره التزاماً على الإطلاق.

إن الاتفاق العالمي بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية هو وثيقة متحيزة للغاية وغير متوازنة ومؤيدة للهجرة بشكل مغال فيه ولهذا السبب، فإنها بالغة الخطورة وستتسبب في ضرر كبير للعالم بتشجيع المزيد من موجات الهجرة الجماعية وغير المشروعة. ونحن نختلف بشدة مع النهج الأساسي للاتفاق العالمي بشأن الهجرة، الذي يحاول تصوير الهجرة كما لو أنها تقدم تعريفا لمستقبل عالمنا المعولم، مما يجعلنا جميعا بلدان منشأ وعبور ومقصد. ولا ترغب هنغاريا في أن تكون أي من هذه الأنواع الثلاثة؛ بل على العكس تماما، نعتقد أنه يجب على المجتمع الدولي احترام سيادة كل بلد.

ويجب على المجتمع الدولي احترام حق الدول في جعل سلامة وأمن مواطنيها أولوية من أولوياتها، ويجب على المجتمع الدولي احترام حق البلدان في اتخاذ القرارات المتعلقة بتحديد من يُسمح لهم بدخول أراضيها ومن لا يُسمح لهم بذلك. وتملك جميع البلدان، جميع الدول، الحق في أن تقرر أولئك الذين ترغب في العيش معهم. وينبغي للمجتمع الدولي – بل يجب عليه – أن يدعم البلدان فيما يتعلق بحماية تراثها التاريخي والديني والثقافي، فضلاً عن نسيجها الاجتماعي.

ومن الواضح أن على المجتمع الدولي ألا يمارس ضغطا على أي بلد للتخلي عن قيمه أو تراثه أو لتغيير تلك الظواهر.

وللأسف، فإن الاتفاق العالمي بشأن الهجرة يشير إلى أن الهجرة ستكون أفضل رد على التحديات المتعلقة بالتركيبة الديمغرافية وسوق العمل. ونحن نختلف بشدة مع ذلك. إننا نرى عكس ذلك – إن على المجتمع الدولي أن يحترم الحقوق السيادية لكل بلد في اتخاذ قراراته الخاصة فيما يتعلق بسياساته الاقتصادية والاجتماعية الخاصة، التي من المفترض أن تكون أكثر نجاحا لذلك البلد المعين. وعلى المجتمع الدولي أن يحترم الحق السيادي لأي بلد في مراقبة سياساته الخاصة فيما يتعلق بنظم سوق العمل والسياسات الاقتصادية ومعالجة الاتجاهات الديمغرافية.

ويشير الاتفاق العالمي بشأن الهجرة إلى أن تدابير حماية الحدود لبعض البلدان ينبغي البت فيها استنادا إلى حقوق الإنسان. ونرى أن ذلك النهج شديد الخطورة والضرر. ولذلك السبب نعارضه بقوة. ونرى عكس ذلك. ونرى أن حماية الحدود الوطنية مسألة تتعلق بالأمن الوطني وهي التزام على عاتق كل بلد بمفرده. وأود أن أشدد على حقيقة أن لكل دولة الحق وعليها المسؤولية عن مراقبة حدودها. ويجب أن يدعم المجتمع الدولي كل دولة في النجاح في الاضطلاع بمسؤولياتها عن مراقبة الحدود. وعلى المجتمع الدولي أن يوضح أن عبور الحدود بصورة غير قانونية فعل إجرامي خطير. ويجب أن ننهي السياسات التي تشجع على عبور الحدود بصورة غير قانونية أو تهون من خطورته وخطورة من يرتكبون تلك الجريمة. وينبغي ألا يكون عبور الحدود ممكنا إلا بالاحترام الكامل للقانون الدولي والقواعد التنظيمية الوطنية. ويجب أن يؤدي انتهاك تلك القواعد التنظيمية إلى عواقب وخيمة.

كما يشير الاتفاق العالمي بشأن الهجرة إلى أن المجتمع المتعدد الثقافات، بحكم تعريفه، أكثر قيمة من المجتمع المتجانس

أو أفضل منه. ومرة أخرى، نرفض بشدة ذلك التعريف والنهج لأنه يجب أن يترك الأمر في ذلك لما تقرره الدولة المعنية عما إذا كانت تعتقد أن المجتمع المتعدد الثقافات أو المجتمع المتجانس أكثر قيمة. ونحن الهنغاريون لا نعتقد أن مجتمعنا سيكون أقل قيمة أو أسوأ من أي مجتمع آخر يعتبر نفسه متعدد الثقافات.

ومع ذلك، وإجمالا، فإن المشكلة الأكبر تتمثل في أنه بالرغم من أن نص الاتفاق العالمي بشأن الهجرة يعلن أن الاتفاق يضع الأفراد في صميمه، فإن من دواعي الأسف أن ذلك ليس صحيحا. والحقيقة هي أن الاتفاق لا يأخذ بعين الاعتبار سوى حقوق المهاجرين ومصالحهم ورفاههم ولا يقول شيئا عن حقوق الإنسان الأساسية القائمة بالفعل لمن يرغبون في أن يعيشوا حياتهم في ديارهم وفي ظروف آمنة ومأمونة. وأود أن أوضح أن هنغاريا تستند في سياساتها للهجرة إلى الحس السليم. فنحن لا نريد أن نرى حوادث عام ٢٠١٥ تكرر في هنغاريا. وبالنسبة لنا، فإن أمن هنغاريا والشعب الهنغاري وسلامتهما أولوية عليا – وفي المقام الأول، توفير الأمن.

ولا نزال نحمي حدودنا بشكل ثابت وصارم. ولن تسمح لأي شخص بدخول أرض هنغاريا بصورة غير قانونية. وبدلا من النظر في الهجرة، نحن عازمون على الاستمرار في تحديث نظامنا التعليمي ومساعدة الأسر لكي تكون قادرة على تنشئة المزيد من الأطفال لتحديات سوق العمل والديمغرافيا في هذا الاثناء. وسنحافظ على هنغاريا باعتبارها بلدا هنغاريا يعتز بتاريخه وتراثه. ونناشد المجتمع الدولي ألا يشجع المزيد من موجات الهجرة المقرر أن تنطلق بل أن يوقف تدفقات الهجرة الآن.

وعلى المجتمع الدولي أن يسلم بأن لكل شخص الحق في العيش في وطنه في جو للسلام والأمن. وإذا لم يكن ذلك ممكنا، يجب علينا أن نساعدهم على العيش بطريقة كريمة قريبة من ديارهم بقدر الإمكان ريثما يمكنهم العودة إلى هناك. وبدلا من الإيحاء بأن الناس يخاطرون بحياتهم بالخروج إلى طريق الهجرة ودفع ملايين اليوروهات على خدمات شبكات التهريب ومغادرة ديارهم، ينبغي تقديم المساعدة حيث توجد حاجة إليها. إن هنغاريا تساعد الطوائف المسيحية في الشرق الأوسط. وننفق عدة ملايين من اليوروهات على إعادة بناء المنازل التي هدمت، وبناء المدارس، وتغطية النفقات الطبية للمستشفيات وتقديم المنح الدراسية للشباب في المنطقة. وعادة ما يطلب منا قادة الكنائس من الشرق الأوسط عدم تشجيع أفراد طوائفهم على المغادرة ولكن مساعدتهم على أن يكونوا قادرين على البقاء حيث عاشت طوائفهم لقرون، أو على الأقل لوقت طويل.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أبلغ الممثلين بأن هنغاريا لن تؤيد اعتماد الاتفاق العالمي بشأن الهجرة، لأنه لا يخدم المصلحة الوطنية لبلدنا. ولن نتخلى إطلاقا عن حقنا السيادي، الذي يتمثل تحديدا في أن الشعب الهنغاري حصرا هو من يتمتع بالحق في اتخاذ قرار بشأن مستقبل هنغاريا، بلدنا. وسنعمل دوما على التمسك بحقنا ذاك.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جيل تونيلي، وزير الخارجية والتعاون في موناكو.

السيد تونيلي (موناكو) (*تكلم بالفرنسية*): في شباط/فبراير، قدمت الرئيسة إسبينوسا غارسيس رؤيتها الاستراتيجية للدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة: ”الحوار وتعزيز تعددية الأطراف كعامل حفاز من أجل رفاه جميع الأشخاص وكوكب مستدام“. ونرحب بالتزامها بموضوع ”جعل الأمم المتحدة في خدمة الجميع: قيادة عالمية ومسؤوليات مشتركة من أجل مجتمعات منصفة ومستدامة يعمها السلام“.

إن وفد موناكو سيدعمها لكي نتمكن، معا، من مواءمة مؤسساتنا مع أهداف التنمية المستدامة لضمان أن يجري المنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي سيعقد هنا في العام المقبل التعديلات اللازمة من أجل التنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

كما كان الحوار وتعزيز تعددية الأطراف ذات الوجه الإنساني من أولويات سلفها، السيد ميروسلاف لايتشاك. وفي ظل رئاسته، سهلت أعمال الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين إحراز التقدم الحيوي اللازم من أجل أن تبقى قرارات الأمم المتحدة ذات أهمية. وأود أن أؤكد بشكل خاص على إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، فضلا عن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، المقرر اعتماده رسميا في مراكش في كانون الأول/ديسمبر. ونعرب عن جزيل الشكر له على استماعه دائما لممثلينا وعلى منح الأولوية لتحقيق المصلحة المشتركة، التي هي الضامن لنجاح تعددية الأطراف.

وفيما تحتفل الجمعية العامة بالذكرى السنوية السبعين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، كيف يمكننا ألا نتذكر أن ديباجة الإعلان تنص على أن سبب التزامنا نحن، الدول الكبيرة والصغيرة، بالعمل معا هو ”تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب“؟

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر الرئيسة باشيليت على تناولها عن حق شعلة الأمير زيد بن رعد الحسين، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

إننا نؤكد لها دعمنا، ونهنئ الأمير زيد رعد الحسين على عدم التهرب أبدا من مواجهة الصعوبات ودفاعه المستميت عن حقوق الإنسان.

لقد تكيفت الأمم المتحدة ودولها الأعضاء باستمرار مع التحديات الجديدة الناجمة عن أعمال العنف والنزاعات والجريمة المنظمة عبر الوطنية وآفة الإرهاب العالمية. وعندما يتصرف مجلس الأمن، فإنه يقوم بذلك من أجل ضمان الأمن الدولي لجميع الدول وحماية المدنيين. وعندما يُمنع المجلس من اتخاذ إجراءات، يدفع المدنيون، ولا سيما النساء والأطفال، ثمناً غاليا. وفي هذا الصدد، هل يمكن أن نتجاهل تقرير الأمين العام، الذي يشير إلى أنه في عام ٢٠١٧، أسفرت النزاعات المسلحة عن ٠٠٠ ٦ حالة انتهاك ثبت ارتكابها ضد الأطفال على أيدي القوات الحكومية وأكثر من ٠٠٠ ١٥ حالة ارتكبتها جماعات مسلحة من غير الدول (انظر A/72/865، الفقرة ٥)؟ ولهذا السبب، أيدت موناكو مدونة قواعد السلوك المتعلقة باتخاذ مجلس الأمن إجراءات ضد الجرائم الوحشية الجماعية، خلال الدورة السبعين للجمعية العامة.

وبهذه الروح، فإننا ندين بشدة الهجمات ضد المدارس والمستشفيات، والعنف الجنسي والحرمان من الوصول إلى المساعدات الإنسانية. ونؤمن إيمانا راسخا بدور المرأة في عمليات السلام، وندعم إشراك الشباب في منع نشوب النزاعات وتسويتها. وبهذا الفهم، تؤيد موناكو قرارات مجلس الأمن بشأن هذه المسائل.

وإذ يحتفل الصليب الأحمر في موناكو بالذكرى السنوية السبعين لتأسيسه هذا العام، أود أن أذكِّر بالتزام الإمارة بتعزيز احترام القانون الإنساني الدولي. ونغتنم هذه الفرصة أيضا لنشيد بجميع الرجال والنساء الذين كرسوا حياتهم للمنظمة، وهم يعملون بلا كلل على ضمان أن تسود قيم الأمم المتحدة، وبأفراد حفظ السلام ومسؤولي الأمم المتحدة الذين لقوا حتفهم خلال أدائهم لمهمتهم.

ويؤيد بلدنا بقوة تعيين الأمين العام لمحامي حقوق الضحايا، الذي يعهد إليه بوضع الحقوق والكرامة في صميم جهود المنظمة وسياسة عدم التسامح مطلقا مع حالات التحرش الجنسي. ونأمل أيضا أن يكون مبدأ المسؤولية عن الحماية، الوارد في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠)، معترفًا به ومسخرا في النهاية لتحقيق التقدم، ويقبله الجميع.

وقامت موناكو منذ انضمامها إلى الأمم المتحدة، بتعزيز قوانينها بشكل كبير. وخلال السنوات الخمس والعشرين الماضية، صدّقت موناكو أو قبلت أو انضمت إلى أكثر من ٤٠ معاهدة

دولية بشأن حقوق الإنسان واللاجئين والامتيازات والحصانات والقضايا الجنائية ونزع السلاح والبيئة وقانون البحار، ووقعت على ثماني معاهدات من هذا القبيل.

وحتى إذا كان أقل من ١٠ في المائة من سكان العالم يعيشون تحت خط الفقر، فإن ملايين البشر، بمن فيهم النساء والأطفال، لا يزالون يعيشون دون تلك العتبة، وبالتالي لا يحصلون على التعليم والرعاية الصحية والسكن اللائق، والعمل وفرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي عالم يتطور فيه الذكاء الاصطناعي وحيث أضحت الهندسة الوراثية والفضاء الإلكتروني حقائق بالنسبة للكثيرين منا، كيف يمكننا تجاهل حقيقة تشريد أكثر من ٦٨ مليون شخص قسرا في عام ٢٠١٧ وتقديم الأمم المتحدة المساعدة إلى عدد قياسي هو ١٠٥ ملايين شخص في ٤٠ دولة؟ هل من المقبول أن ٣ من أصل ١٠ أشخاص لا يحصلون على مياه شرب آمنة و ٦ من أصل ١٠ لا يحصلون على خدمات الصرف الصحي؟ كما قام الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، الذي تساهم الإمارة فيه، بتمويل تقديم المساعدات الطارئة في ٣٦ بلداً لتصل إلى ٤١٨ مليون دولار.

كما نعلم، فإن العديد من الأزمات والتحديات التي ذكرتها مرتبطة ببعضها البعض. وبهذه الروح، اعتمدنا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). ومع ذلك، ما هو التحدي الأكبر الذي يواجه مجتمعاتنا البشرية اليوم؟ من الواضح أنه تغير المناخ. فآثاره الوخيمة لا تستثني أي منطقة في العالم، وهي تشكل بنفس القدر عوامل الاضطراب الجيوسياسي الذي يفاقم حالات عدم المساواة والصراعات التي نعمل يوميا على مواجهتها في هذا المنتدى. واليوم، إذا لم نتصرف بطريقة طموحة وفعالة لمكافحة هذه الآفة، غدا سيكون علينا أن نكون مستعدين للعيش على كوكب مدمر، حيث سيكون من الصعب للغاية الحفاظ على السلام.

لذلك، أؤيد نداء الأمين العام، الذي وجهه في وقت سابق من هذا الشهر، لوضع حد للشلل واللامبالاة والالتزامات الضعيفة تجاه التحدي الذي يمثله تغير المناخ. وأصبح اليوم، مصطلح أزمة قديما تقريبا. وكما أشار السيد غوتيريش، لمنع حدوث الأسوأ، يجب علينا تغيير المسار بحلول عام ٢٠٢٠. وهذا هو السبب في ضرورة أن تؤدي المفاوضات الخاصة بالدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المزمع عقده في كاتوفيتشي، إلى اعتماد قواعد تسمح بتنفيذ اتفاق باريس. ويجب علينا من أجل الأجيال القادمة، الارتقاء إلى مستوى هذا التحدي ومواجهته.

إن موناكو ليست استثناء فيما يخص هذا الإطار. وعلى المستوى الوطني، يعتبر ميثاق نقل الطاقة، الذي أطلق في بداية العام، طموحًا ويسعى لتحقيق الهدف الذي حدده صاحب السمو الأمير ألبرت الثاني من أجل تحقيق تحييد أثر انبعاثات الكربون، بحلول عام ٢٠٥٠ بعد تخفيض غازات الاحتباس الحراري، بنسبة ٥٠ في المائة، في عام ٢٠٣٠. وتمثل هذه المبادرة إجراءً ملموسًا جديدًا اتخذته الحكومة الملكية من أجل تحقيق أهداف اتفاقية باريس. والميثاق هو شراكة بين جميع عناصر المجتمع، ويبرز إرادة الأمير السيادية، لكي تظل موناكو إمارة للابتكار، خصوصا إذا كان من المرجح أن يعجل ذلك بالانتقال إلى عالم خال من الكربون.

وفي هذا الصدد، رحبنا أيضا بأكبر قدر من الاهتمام بعزم الأمين العام عقد مؤتمر قمة بشأن المناخ في عام ٢٠١٩. وقبل المؤتمر ببضعة أيام، ستستضيف موناكو اجتماعا للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، بغية إصدار التقرير الخاص بالمحيط والغلاف الجليدي في مناخ متغير.

إن المبدأ القائل بعدم وجود تنمية بدون سلام ولا سلام بدون تنمية يوجه باستمرار عملنا منذ قمة الأرض التي عقدت في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢. ومع ذلك، فإن التقدم

متفاوت وأحيانا بطيء للغاية لضمان تحقيق جميع الأهداف والغايات، بحلول عام ٢٠٣٠. وهذا التكيف الضروري مع تحديات تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ خطوة هامة في اتجاه الشروع في تحول نموذجي سيضفي المزيد من التماسك والكفاءة والوضوح على عمل منظمتنا، رغم أن الواجب الأساسي لكل دولة عضو بالطبع هو البقاء معبأة.

وفي هذا الصدد، تعطي موناكو الأولوية أيضا للشراكات في تعاونها الدولي بالنظر إلى أنه من المفروغ منه أنه لا يمكننا اتخاذ إجراءاتنا بشكل موحد، إلا من خلال الاستفادة من أفضل الممارسات ومن خلال استعراض الفرص التقنية المتاحة باستمرار استنادًا إلى تجربتنا السابقة.

ويقوم تعاوننا مع المنظمات غير الحكومية المحلية في البلدان الشريكة على الثقة والمشاركة البشرية. ودفعنا حجم إقليمنا بطبيعة الحال إلى التطلع إلى التعاون مع الآخرين. إن الثقة في الروابط القائمة مع ١١ دولة من شركاء التعاون الدولي في موناكو تتيح تقديم الدعم حصرياً من خلال المنح لأكثر من ١٣٠ مشروعاً سنوياً في القطاعات ذات الأولوية، وهي التعليم والصحة والأمن الغذائي والتكامل الاجتماعي والاقتصادي. وتظل الإمارة شريكة ملتزمة وحازمة في القيام بدورها لجعل النموذج الجديد للتنمية المستدامة حقيقة واقعة للجميع.

إن إيماننا بتعددية الأطراف مرتبط بواقع عالم تتطور فيه التهديدات. وتتحمل إمارة موناكو مسؤوليتها بتنفيذ مبدأ دولة واحدة، صوت واحد المكرس في ميثاق الأمم المتحدة. إن موناكو مقتنعة بأن الأمم المتحدة وحدها لا تزال مركزا لتنسيق أعمال الأمم في اتجاه تحقيق الأهداف المشتركة. لقد كان واضعو الميثاق مستبصرين. وأسوة بهم، يجب علينا أن نجدد باستمرار التزامنا بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب.

في الختام، اسمحوا لي أن أقتبس من سينيكا، الذي قال: ”نحن لا نجرؤ ليس لأن الأشياء صعبة، بل الأشياء صعبة لأننا لا نجرؤ“. وبالنظر إلى تكاثر التحديات، دعونا نجرؤ على الاتحاد والعمل سويا.

وحتى لو لم يُحلّ كل شيء في إطار زمني يسهل قياسه، فعلينا تعزيز التفاهم بين الشعوب واحترام اختلافاتنا. وسأكون مقصراً إذا لم أجدد ثقتنا الكاملة بالسيد أنطونيو غوتيريش ومبادراته التحويلية، التي ستجعل الأمم المتحدة أكثر ملاءمة وأكثر احتمالاً لمواجهة تحديات الغد بفعالية وكفاءة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة ماريس باين، وزيرة خارجية كمنولث أستراليا.

السيدة باين (أستراليا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشعر جميعاً بالفخر كأعضاء في هذه المؤسسة الموقرة. وإذا كان هذا المكان وعضويتنا فيه يمثلان أي شيء، فنحن إذن نمثّل نظاماً دولياً قائماً على القواعد والتعاون. ويوجّه هذا المبدأ أعمالنا وتعاملاتنا مع بعضنا البعض ومعالجتنا للتحديات الجماعية التي تواجهنا. وتدرك أستراليا واقع عالم تشكل فيه قوة الدول الكبرى النظامَ الدولي الذي نسعى فيه إلى تعزيز مصالحنا الوطنية. هذا هو الاتجاه الذي نعمل فيه جميعاً.

كما نتمسك بالفرضية البسيطة التالية – سنكون أكثر أماناً وازدهاراً في عالم تدار فيه الخلافات العالمية وتُعالَج التحديات العالمية من خلال قواعد متفق عليها بدلاً من ممارسة النفوذ وحده. فالتعاون العالمي القوي يُحدِّدُ الاتجاه العام، ويضعُ قواعد ومعايير للدبلوماسية البنّاءة في كل منطقة من مناطق العالم. وينطبق ذلك حتى في فترة من التغيير العاجل والمتسارع وصعود النزعة القومية والمنافسة الجيوسياسية. لن تُحلّ التحديات العالمية الأكثر إلحاحاً من جانب البلدان التي تعمل منفردة؛ فالحلول تبدأ بالتعاون.

وفي الكتاب الأبيض للسياسة الخارجية في أستراليا لعام ٢٠١٧، وضعنا تحليلاً للاتجاهات التي تشكّل العالم. والأهم

من ذلك أننا حدّدنا سياستنا للاستجابة لها. وفي حقبة تنافسية وخلافية جداً، تُمسك أستراليا حالياً بزمام المسؤولية عن أمنها وازدهارها. وفي وطننا، نستثمر في قدرتنا على الصمود وفي قوتنا، كافلين أن يكون اقتصادنا قوياً وأن يكون الأستراليون آمنين. إننا دولة مستقلة وذات سيادة. ونسعى إلى أن تصبح منطقتنا – بين المحيطين الهندي والهادئ – جواراً يحترم حقوق جميع الدول، وحيث التقيد بالقواعد يحقق السلام الدائم. ونلتزم على الصعيد الدولي بتعزيز وحماية القواعد والمؤسسات التي تدعم الاستقرار والازدهار، وتمكّن العمل الجماعي من مواجهة التحديات العالمية.

وفي هذا الوقت من التغيير والتحديات والفرص، نتشرّف نحن ممثلو الدول الأعضاء بالحفاظ على النظام والقواعد الدولية والنهوض بها بغية الوفاء بتوقعات شعوبنا في عالم عادل ونزيه وآمن. إن إثبات الحاجة إلى الأمم المتحدة يكمن في الحقيقة الثابتة في أننا ما زلنا لم نتمكن بعد، بكل ثقة، من تخليص العالم من الأسلحة النووية – لا اليوم ولا هذا العام.

وفي ضوء هذا الواقع، يجب علينا أن نضاعف جهودنا لمنع الانتشار النووي وبناء الثقة والاطمئنان الدوليين اللازمين للمضي قدماً نحو إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وتتوقع شعوبنا منا مواصلة العمل من أجل نزع السلاح النووي الذي يمكن التحقق منه بوجود نظم سليمة للامتثال والضمانات والإنفاذ. وتتوقع منا الأغلبية الساحقة من شعوبنا أن نمنع زيادة انتشار الأسلحة النووية. ولتحقيق ذلك، يجب أن نواصل البناء على التقدم الذي أحرزناه من خلال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ولهذا السبب، تؤيد أستراليا خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن برنامج إيران النووي، ما دامت إيران تتقيد بالتزاماتها. ومن مصلحتنا الجماعية أن تبقى الضوابط بشأن برنامج إيران النووي قائمة. ولهذا السبب، يراقب العالم بشغف المفاوضات بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية، ساعياً إلى نزع السلاح النووي بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه في شبه الجزيرة، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة.

وستواصل أستراليا أيضاً تنفيذ التزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن وتحافظ على الجزاءات المستقلة الخاصة بنا، في انتظار إحراز تقدم حقيقي نحو نزع السلاح النووي. وبالإضافة إلى ذلك، شهدنا في الآونة الأخيرة نمطاً جديداً للقتل العشوائي من خلال استخدام الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك استخدام مواد كيميائية صناعية سامة مثل الكلور كسلاح. لقد اتفقنا جماعياً على أن استخدام الأسلحة الكيميائية في أي وقت وفي أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف هو أمر غير مبرر وغير مقبول.

وبوصفنا دولاً أعضاء، فإننا يجب أن ندافع عن حظرنا الثابت على استخدام الأسلحة الكيميائية وأن نكون على استعداد للالتزام بحقنا وعزمنا الجماعيين في التحقيق في الادعاءات وفي التحقق من الامتثال لهذا الحظر. وتنضمّ أستراليا إلى من يناشدون سورية الكفَّ عن استخدام المواد الكيميائية كأسلحة. كما تواصل أستراليا حثّ روسيا وجميع الدول على تعزيز حظر استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان.

إن أستراليا، شأنها شأن الأمم المتحدة، ملتزمة بتحسين المساعدة الإنسانية في البيئات الهشة. وأود أن أثني على الأمين العام لإنشائه مبادرة المساواة بين الجنسين، وإعلانه عدم التسامح إطلاقاً مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. كما تسهم أستراليا بصورة فعالة وثابتة في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، التي وُضعت أول مرة بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). لقد كانت أستراليا واحدة من أولى الدول الأعضاء التي وضعت خطة عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، ونواصل العمل على خطتنا الوطنية الخمسية المقبلة.

وتتضمّن الأمثلة على عملنا بشأن هذه المسألة إدراجَ معيار أدنى يبلغ ١٥ في المائة من النساء للأفراد العسكريين المنتشرين في أفرقة بعثات حفظ السلام الأسترالية، وهو أمر أفتخر بدعمه على مدى السنوات الثلاث الماضية في منصبي السابق كوزيرة الدفاع في أستراليا. كما أن لدى أستراليا برامج تدريبية فاعلة بشأن المرأة والسلام والأمن في أفغانستان والعراق والفلبين، حيث تقوم قواتنا العسكرية بمساعدة القوات الشريكة على التعامل مع تحديات مكافحة الإرهاب ومكافحة التمرد.

وتعتقد أستراليا اعتقاداً راسخاً بأنه لا يمكن تحقيق الأمن الدائم إلا من خلال إشراك المرأة في جميع جوانب مبادرات السلام والأمن، بما في ذلك المفاوضات، وفي تصميم عمليات السلام وإدارة وإنفاذ برامج السلام.

يتذكر الكثيرون هنا العمل الدؤوب والمستمر لسلفي وصديقتي جولي بيشوب في السعي إلى مساءلة المسؤلين عن إسقاط رحلة الخطوط الماليزية MH-17. وتظل أستراليا ملتزمة بقوة بهذا الهدف، وسنواصل العمل مع شركائنا في فريق التحقيق المشترك طلباً للعدالة للضحايا وأحبائهم.

وإذ نتوقع من الدول الأعضاء الأخرى الالتزام بالقواعد الدولية، يجب علينا أيضاً أن نخضع لنفس تلك المعايير والتوقعات. وفي ٦ آذار/مارس، هنا في نيويورك، وقّعت أستراليا وتيمور – ليشتي معاهدة جديدة للحدود البحرية. وكانت المعاهدة نتيجة نجاح أول مصالحة إلزامية بدأت في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وهي تؤكد على التزام أستراليا بالقانون الدولي وهي دليل على الطريقة التي يمكّن فيها القانون الدولي، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، البلدانَ من حل المنازعات بالوسائل السلمية وعلى النحو الواجب، عبر التقيّد بالقواعد. وقد فسحتْ عمليةُ المصالحةِ المجالَ للتوصل إلى تسوية ودية ومفاوضات على ما أقر بأنه كان خلافاً مستعصياً قبل ذلك، وعزز في نهاية المطاف العلاقات الثنائية.

وعندما تعمل الدول الأعضاء معا لدعم القانون الدولي والمؤسسات التي تدعمه، تعود الفوائد على الجميع – الأقوياء والضعفاء، الكبار والصغار على السواء. وهذا مبدأ مستقر منذ أمد بعيد ونتشاطره جميعا، بغض النظر عن ثقافتنا أو لغتنا أو ديانتنا أو نظامنا السياسي. ونحن جميعا متساوون أمام القانون.

وأستراليا ترحب على وجه الخصوص بالمشاركة الفعالة للأمم المتحدة في منطقتنا، منطقة المحيط الهندي – المحيط الهادئ. وهي منطقة حيوية شهدت في العقود الأخيرة تحولا اقتصاديا لم يسبق له مثيل في تاريخ البشرية. والرخاء المتزايد في المنطقة يقوم على أساس قوي من الاستقرار. وأستراليا ملتزمة تماما بضمان الحفاظ على المبادئ الأساسية التي مكنت من نجاح المنطقة.

ونحن ملتزمون بمنطقة تُحترم فيها حقوق جميع الدول، وحيث يوجد احترام للقانون الدولي والمعايير الأخرى، وحيث تُحل النزاعات بالطرق السلمية، وحيث تيسر الأسواق المفتوحة التدفق الحر للتجارة ورؤوس الأموال والأفكار. ومن أجل تحقيق تلك النتائج، تعزز أستراليا علاقاتها الثنائية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، لأنها من أهم علاقاتنا في حد ذاتها، ولأن العلاقات الثنائية القوية تساعدنا على دعم أهدافنا الإقليمية. وبرنامجنا للمعونة آلية مهمة من خلالها ندعم تطلعات جيراننا. وهي تركز في الغالب وبصورة لا خجل منها على منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وتهدف إلى زيادة الفرص المتاحة للأشخاص والأعمال التجارية والمجتمعات لتعزيز النمو الاقتصادي ومواصلة الحد من الفقر على المستوى الإقليمي.

ونحن نعمل في قطاعات تدفع النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، بما في ذلك تقديم المساعدات للتجارة والهياكل الأساسية والتعليم والصحة وتمكين النساء والفتيات. ونعمل بأكثر الطرق فعالية، بما في ذلك مع المنسقين المقيمين للأمم المتحدة، ومن خلال البنية السياسية والأمنية والاقتصادية للمنطقة.

وتقع رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) في قلب منطقتنا. وهي الصوت الجماعي لجنوب شرق آسيا. وهناك أسباب وجيهة لأن تكون أستراليا شريك الحوار الأطول أمدا للآسيان. ونحن ملتزمان بدفع النمو الاقتصادي الإقليمي بشكل قوي ومستمر، ونحن نتشاطر التفاؤل إزاء المستقبل. وفي الوقت نفسه، فإننا نتشاطر الاقتناع بالحاجة إلى التصدي مباشرة للتحديات الأمنية في منطقتنا، بما في ذلك مكافحة الإرهاب. وكمنظم للاجتماعات خلال أكثر من ٥٠ عاما من البنيان الدبلوماسي الأهم في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، لا سيما مؤتمر قمة شرق آسيا، تضطلع رابطة أمم جنوب شرق آسيا بدور حيوي في أمن واستقرار وازدهار منطقة المحيطين الهندي والهادئ. ومصالح أستراليا تخدمها الآسيان بشكل جيد، والتزامنا باستمرار فعاليتها ونجاحها أقوى من أي وقت مضى.

وكان ذلك الالتزام ماثلا أمام الجميع في مؤتمر القمة الاستثنائي بين الآسيان وأستراليا، المعقود في سيدني في آذار/مارس. وكانت هذه القمة بداية مرحلة جديدة في الشراكة الاستراتيجية بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا وأستراليا. وأصدر القادة إعلان سيدني، الذي يحدد بصورة شاملة الالتزام المشترك للآسيان وأستراليا بالعمل معا من أجل منطقة أكثر أمنا وازدهارا.

وفي جزء رئيسي آخر من البنيان الإقليمي، يسعى منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ إلى البناء على الترابط المتنامي بين اقتصادات بلدان آسيا والمحيط الهادئ البالغ عددها ٢١ بلدا. ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، الذي سيعقد في بابوا غينيا الجديدة في تشرين الثاني/نوفمبر، سيوفر فرصة هامة لتعزيز التعاون والنشاط الاقتصادي عبر الحدود بما يحقق المنفعة المتبادلة للجميع. وأثني على بابوا غينيا الجديدة للعمل المهم الذي اضطلعت به لاستضافة منتدى عام ٢٠١٨، وأتطلع بصفة خاصة إلى أسبوع قادة ناجح للغاية في بورت موريسبي في وقت لاحق من هذا العام.

وأثني أيضا على جارتنا في المحيط الهادئ، جمهورية ناورو، لاستضافتها الناجحة للدورة ٤٩ لمنتدى جزر المحيط الهادئ في الأسبوع الأول من أيلول/سبتمبر. ومع موضوع ”بناء منطقة قوية في المحيط الهادئ: جزرنا وشعبنا وإرادتنا“، واصلت الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبون والمراقبون والشركاء في الحوار في منتدى جزر المحيط الهادئ التقليد القديم للصداقة والتشاور والشراكة ووضع السياسات بشأن مسائل متنوعة، مثل تغير المناخ والإصلاح الاقتصادي والنقل والتجارة.

وأستراليا ملتزمة بالعمل مع الدول الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ والمنسقين المقيمين للأمم المتحدة من أجل تعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ والكوارث الطبيعية في منطقة المحيط الهادئ. وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي شريك حيوي في هذا المسعى. وتدرك أستراليا أن البلدان الجزرية في المحيط الهادئ معرضة بوجه خاص لآثار تغير المناخ والكوارث، وأن هذه المشكلة تعد أولوية رئيسية بالنسبة للمنطقة. وإعلان Boe لمنتدى جزر المحيط الهادئ، الصادر في الشهر الماضي خلال اجتماع الدول الأعضاء، يعتمد رأيا معاصرا للأمن، بما في ذلك الأمن البشري والبيئي، ويشدد على أهمية التعاون الإقليمي والتعاون في بناء المرونة في مواجهة الكوارث وتغير المناخ.

وفي عام ٢٠١٨، انضمت أستراليا إلى مجلس حقوق الإنسان لأول مرة. وتعمل أستراليا في المجلس وتسعى من أجل إقامة منطقة تعزز المساءلة وتحترم القانون الدولي لما فيه صالح الجميع – الدول والشعوب. وكانت أستراليا داعما قويا للبعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن ميانمار، وقد شعرنا بانزعاج بالغ إزاء النتائج التي توصلت إليها. ونعمل مع ميانمار ومع رابطة أمم جنوب شرق آسيا والشركاء الإقليميين والدوليين لإيجاد حلول طويلة الأجل لتلك الأزمة المعقدة، بما في ذلك مع إندونيسيا كرئيسين مشاركين لعملية بالي ومن خلال الجهود الإنسانية المشتركة في كوكس بازار. وستواصل أستراليا العمل

مع حكومة ميانمار والمجتمع الدولي من أجل التوصل إلى حل دائم وطويل الأجل لمشاكل ميانمار المعقدة. فبعد ٥٠ عاما من العزلة وعدم الاستقرار، تمر ميانمار بمرحلة حرجة في تحولها الديمقراطي والاقتصادي، ومن مصلحتنا جميعا ضمان نجاحها. ودعونا نكرم الأمين العام السابق الراحل، كوفي عنان، بتجديد جهودنا حتى نرى التنفيذ الكامل والحقيقي لتوصيات اللجنة الاستشارية بشأن ولاية راخين، التي قادها باقتدار.

إن المؤسسات الدولية، والأمم المتحدة بوجه خاص، تساعدنا على التكيف بشكل جماعي مع تغير عالمنا من حولنا. ولكن، كما لاحظ الأمين العام غوتيريش لدى افتتاحه الجمعية العامة في وقت سابق من هذا الأسبوع:

> ”وغدت الثقة في إدارة شؤون العالم هشة أيضا، إذ تتجاوز تحديات القرن الحادي والعشرين مؤسسات القرن العشرين وعقلياته“ (A/73/PV.6، الصفحة ١).

ولذلك، تؤيد أستراليا جهود الأمين العام لإصلاح الأمم المتحدة. ونحن بحاجة إلى العمل معا لمواكبة احتياجات وتطلعات الناس الذين نخدمهم. ولكن، لكي تظل الأمم المتحدة صالحة لعصرنا، يجب أن تظل مخلصة للمبادئ التأسيسية، والحقوق والالتزامات العالمية التي اتفقنا عليها عندما اجتمعنا أول مرة كدول أعضاء. وأهمها المساواة في السيادة بين جميع الدول. ويجب على الدول الأعضاء أن تكرس نفسها مجددا لتطلعات مؤسسي المنظمة وأن تتأسى بميثاق الأمم المتحدة بشدة، حتى يمكن لعالمنا أن يكون مكانا أكثر عدلا وإنصافا وأمنا للعيش فيه.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد خيرت عبد رحمانوف، وزير خارجية جمهورية كازاخستان.

السيد عبد الرحمنوف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): هذا العام، ونحن نحتفل بالذكرى السنوية المائة لولادة واحد من أعظم من أنجبت البشرية، الراحل نيلسون مانديلا، وأود أن أبدأ بياني باقتباس أحد أقواله ”من السهل للغاية أن تُكسّر وتُدمّر، ولكن الأبطال هم أولئك الذين يبنون السلام ويصنعونه“.

لقد بدأنا الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة بعدد متزايد من المشاكل مقارنة بالعام الماضي، بما في ذلك انعدام الثقة والاحترام المتبادل. ونجد أنفسنا في حالة أزمة عالمية خانقة، تلمس كل جانب من جوانب حياة كل فرد في عالمنا المترابط والمتسارع. ويعيش ملايين الناس في خضم حروب مروعة، كما هو الحال في سورية واليمن والعديد من أنحاء العالم الأخرى. وتعتقد كازاخستان أن الحرب لا يمكن أبداً أن تكون حلاً دائماً لأي مشكلة.

وبناءً على هذا الاقتناع واعتقادنا المشترك بأن الحل الوحيد القابل للتطبيق للأزمة الحالية في سورية هو عملية سياسية شاملة بقيادة سورية، أطلقنا عملية أستانا لتعزيز إجراءات بناء الثقة بين الأطراف المتصارعة في سورية.

ويتجسد التزامنا البعيد المدى في البيان المناهض للحرب لعام ٢٠١٦، المعنون ”العالم في القرن ٢١“، الذي قدمه رئيس كازاخستان نور سلطان نزاربايف، الذي ذكر في ذلك البيان أن الأداة الرئيسية لحل جميع النزاعات بين الدول يجب أن تتجلى في الحوار السلمي والمفاوضات البناءة على أساس المساواة في المسؤولية عن السلام والأمن والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الأمور الداخلية. إنه عبارة عن خارطة طريق للسلام، تدعو إلى الاستخدام الفعال لجميع الأدوات المتاحة، من الإنذار المبكر ومنع نشوب الصراعات، والدبلوماسية والوساطة وحفظ السلام وبنائه، إلى التنمية المستدامة.

وفي وقت الأزمات، نعتقد أنه من الأهمية بمكان أن تظل الأمم المتحدة قريبة من الناس في جميع أنحاء العالم، وأن تضمن

ألا يترك أحد خلف الركب. وعلينا أن نتغلب على الخلافات وأن نعيد تأكيد التزاماتنا المشتركة بالقيم المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

لقد أصبح بلدي مساهما حقيقيا في إحلال السلام وتحقيق الأمن والاستقرار، فضلا عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ليس في منطقتنا فحسب بل وفي مناطق أبعد بكثير. لقد حفظنا بعناية السلام والوئام في مجتمعنا المتعدد الأعراق والأديان من خلال التأكيد على المساواة والكرامة لكل مواطن. لقد حققنا ذلك بينما وضعنا أيضا نموذجا اقتصاديا فعالا، أتاح نمو اقتصادنا بأكثر من ٢٠ مرة مقارنة بنمونا خلال الفترة التي تلت استقلال دولتنا.

واستشرافا لسبيل المضي قدما، لدى كازاخستان رؤية واضحة لتطورها في المستقبل. ونسعى بحلول عام ٢٠٥٠ إلى أن نصبح واحدا من الاقتصادات الثلاثين الأكثر تقدمًا في العالم، حيث نلتزم بأعلى المعايير العالمية من حيث الأداء الاقتصادي والحوكمة الشفافة، لا سيما المعايير الصعبة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

وكنموذج جديد للنمو الاقتصادي، أعلن الرئيس نزاربايف خطته في خطابه السنوي في وقت سابق من هذا العام، وعنوانها ”فرص التطوير الجديدة في ظل الثورة الصناعية الرابعة“. وهي خطة تحدد المسار الذي يجب أن يتبعه بلدنا من أجل تحقيق هذه الأهداف الطموحة. وتركز خريطة الطريق الجديدة هذه على التصنيع، وزيادة تطوير إمكانات مواردنا، واستخدام التقنيات الذكية، التي توفر فرصة لتحقيق نجاحات كبيرة في تطوير صناعتنا الزراعية، وزيادة كفاءة البنية التحتية للنقل والخدمات اللوجستية، وإعادة تنشيط القطاع المالي، وتعزيز رأس المال البشري كأساس للتحديث.

وعلى المستوى العالمي، طرح الرئيس نزاربايف مبادرة جي غلوبل، وهي عبارة عن منبر لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات تهدف إلى ضمان إجراء حوار واسع وشامل بشأن الحاجة إلى إيجاد حلول مشتركة لأوجه القصور الاقتصادية والمالية العالمية. ويجمع المنبر بين علماء دوليين بارزين ورجال أعمال وسياسيين.

وفي السياق الإقليمي، فإننا نلتزم بمواصلة توسيع شراكتنا مع بلدان آسيا الوسطى وتعزيز قدرتنا المشتركة على تحمل التهديدات والتحديات. واليوم، في آسيا الوسطى، جرى تسطير واقع جديد. إننا نعتبر أن الإمكانيات السياسية والاقتصادية والثقافية للمنطقة تشكل موردا مشتركا، ولا يمكن تحقيق الاستخدام الأكثر عقلانية وفعالية إلا بشكل جماعي.

ويتجلى هدفنا المشترك في وضع نموذج لمنطقة للسلام والأمن والثقة والتنمية والتعاون في منطقتنا في آسيا الوسطى وخارجها. وهناك العديد من السمات في مثل هذه المنطقة موجودة بالفعل، كما يتضح من مجلس التعاون للدول الناطقة بالتركية، والصندوق الدولي لإنقاذ بحر الآرال، وآخر مؤتمر قمة عقده ذلك الصندوق، والذي شهد تعاونا سياسيا قويا بين القادة الإقليميين بشأن مواضيع تشمل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا وآليات أخرى.

ولأننا أول بلد من المنطقة يتم تمثيله في مجلس الأمن، فقد عمّقنا تركيزنا على الحالة في أفغانستان بكامل تداعياتها وتهديداتها في السياق الإقليمي الأوسع. علاوة على ذلك، ساهمت كازاخستان لسنوات عديدة بشكل كبير في إحلال السلام في ذلك البلد وإعادة تأهيله. ونعتقد أن إحياء ذلك البلد كجار مزدهر وسلمي سيكون له أثر إيجابي على الأمن العام في منطقتنا. وينبغي أن تقوم النساء الأفغانيات بدور خاص في تلك العملية.

ومن أجل زيادة الوعي والدعم الدوليين لاحتياجات النساء والفتيات الأفغانيات، استضفنا المؤتمر الإقليمي المعني بتمكين المرأة في أفغانستان في شهر أيلول/سبتمبر في أستانا. وقد حضرته سيدات وبرلمانيات، ورجال أعمال، وأعضاء من المجتمع المدني

من أفغانستان والمنطقة الأوروبية الآسيوية. وقد أعطى الحدث زخما كبيرا لتعزيز دور المرأة، ليس في أفغانستان فحسب، بل في منطقة آسيا الوسطى بأسرها، مما ساعد على تحسين أوضاعها والتأثير في مستقبلها.

لقد كشفت اتجاهات العولمة الجديدة عن تهديدات وتحديات عبر الحدود، الأمر الذي يتطلب نموذجاً جديداً للتصدي لها. وتلك التحديات العابرة للحدود محددة، ولكنها مشتركة لمناطق معينة، ولا سيما المناطق المعرضة للنزاعات، وتتطلب الانتقال من استراتيجية خاصة بكل بلد إلى استراتيجية إقليمية لمعالجتها. وتصبح الاستراتيجية الإقليمية فعالة مع التنسيق الكامل لأنشطة هياكل الأمم المتحدة على نطاق المنطقة.

وكحالة تجريبية، فإننا نقدم إنشاء المركز الإقليمي للأمم المتحدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، في ألماتي عاصمتنا الجنوبية. وقد استضافت المدينة من قبل أكثر من اثني عشر مكتبا من مكاتب الأمم المتحدة التي لها ولايات إقليمية ودون إقليمية ومتعددة الأقطار. وقد نجح ذلك الوجود الميداني القوي للأمم المتحدة في تعزيز أهداف التنمية المستدامة في منطقتنا لسنوات، ويسرني أن أعلن أننا سنوفر بحلول نهاية العام، كبلد مضيف، مبنى حديثا ومجهز تجهيزا كاملا لتلك المكاتب، المصممة خصيصا لكي تلبي متطلبات الأمم المتحدة والمتطلبات الدولية.

وكمثال على التعاون الإقليمي، أود أيضا أن أوجز نتائج مؤتمر قمة بحر قزوين الذي عقد قبل شهر في مدينة أكتاو في غرب كازاخستان. إننا جميعا نشعر بالارتياح والفخر لأن الوضع القانوني لبحر قزوين الذي طال انتظاره قد تم الاتفاق عليه وتحديده من قبل الدول الساحلية الخمس التي تطل عليه. إن المعاهدة ترسي أساسًا قانونيًا قويًا لمزيد من التفاعل الشامل بين جميع دول بحر قزوين، وتعزز الأمن والاستقرار الإقليميين، فضلاً عن الاستخدام الفعال لموارد البحر. وأود أن أؤكد أن بحر قزوين أصبح منطقة سلام ووئام وحسن الجوار والتعاون الدولي المعزز.

وتواجه قدرة البلدان اليوم، على إظهار القيادة والمسؤولية على الصعيد العالمي تحديات عديدة، من انتشار الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل، والإرهاب، والتطرف، والجريمة المنظمة، وجميع أشكال الإتجار، ومشكلة الغذاء، والمياه، وانعدام الأمن الصحي، وانتهاك حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق النساء والشباب والأطفال، التي تحط من كرامة الإنسان، وعدم الاحترام وتوفير العدالة للجميع.

وتبذل كازاخستان قصارى جهودها للبقاء في طليعة الجهود الرامية للتصدي لهذه التحديات الدولية والسعي إلى إيجاد حلول مبتكرة لها. إننا نؤيد تأييدا تاما جهود الأمين العام الرامية إلى تنفيذ إصلاحاته في منظومة السلام والأمن ونظام الأمم المتحدة الإنمائي وإدارته. وسنسهم في تحسين المسؤولية المشتركة والشفافية والتنسيق الشامل بين جميع هيئات الأمم المتحدة بغية تحقيق تلك الأهداف. إننا منخرطون في إصلاح أساليب عمل مجلس الأمن، من أجل تعزيز أهميته وشفافيته ومساءلته وقدرته الفعلية على الاستجابة بسرعة لمختلف الأزمات.

إن كازاخستان ملتزمة بضمان تعزيز حفظ السلام عن طريق كفالة وجود ولايات واضحة وقابلة للتحقيق وموظفين من ذوي المؤهلات العالية وتوفر الموارد الكافية. وسنزيدُ مساهمتنا في عمليات حفظ السلام من خلال أشكال مبتكرة من الشراكات، بما في ذلك النشر المشترك. وسنعملُ على نشر وحدة وموظفين إضافيين في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام خلال هذه الدورة الثالثة والسبعين وزيادة عددهم في المستقبل.

وإذ يؤيّد رئيس كازاخستان تأييداً تاماً مفهوم الدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب النزاعات وبناء الثقة، فقد بادر إلى إنشاء مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى، وكذلك المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في

آسيا، الذي يضم ٢٧ بلداً، تمتد من الشرق الأوسط إلى الشرق الأقصى وجنوب شرقي آسيا.

وقد أثبت بلدي أنه رائد أخلاقياً في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، بعد أن تخلّى عن رابع أكبر ترسانة نووية في العالم وأكبر موقع للتجارب النووية في سيميبالاتينسك. وندعو جميع البلدان الأخرى إلى أن تحذو حذونا، فالأسلحة النووية لا تضمن القوة الحقيقية ولا الحماية الحقيقية. والحماية تُستمد من الثقة في المجتمع الدولي.

وقد وقّعت كازاخستان على معاهدة حظر الأسلحة النووية في ٢ آذار/مارس، بعد مشاركتها الفعالة في صياغة المعاهدة واعتمادها. ونحن الآن بصدد التحضير للتصديق عليها. إن التعجيل ببدء نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية لا يزال هدفاً رئيسياً بالنسبة لنا. ويبذلُ بلدُنا، وهو أحد أكثر المتضررين من العواقب الوخيمة للتجارب النووية، جهوداً كبيرة للوصول إلى عالم بلا أسلحة نووية. ولذلك قدمنا القرار ٣٥/٦٤، الذي أنشأ اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية. وقبل ثلاثة أسابيع، احتفلت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالذكرى التاسعة لهذا اليوم، مع الدعم الثابت من جانب الجمعية العامة للإنهاء العاجل والتام لجميع التجارب النووية.

ولا يزالُ إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية واحداً من أكثر التدابير فعالية لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. ومن هذا المنطلق، اقترح الرئيس نور سلطان نزاربايف تعزيز التعاون فيما بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وعقدَ مؤتمراتٍ مشتركة بين المناطق على أساس منتظم. وتقترح أستانا استضافة أولى هذه الاجتماعات.

وقد قمنا أيضاً بالدعوة بثبات إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي وندعو جميع الأطراف المعنية إلى الاتفاق على شروط مقبولة من الطرفين لمواصلة عملية التفاوض. كما نؤيد الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة بالنسبة لإيران وكفالة التنفيذ السليم لها، فضلاً عن إجراء تحقيق شامل في جرائم الأسلحة الكيميائية في سورية ومنع الإرهاب الكيميائي.

إن لمكافحة الإرهاب أهمية خاصة بالنسبة لبلدي. وقد صدّقت كازاخستان على ١٦ صكاً من أصل ١٩ من صكوك الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الإرهاب، باتخاذ التدابير من أجل الانضمام المبكر إلى المعاهدات الثلاث المتبقية. ولا يزال تعزيز القيادة العالمية في مجال مكافحة الإرهاب بالغ الأهمية. ويجب علينا أن نفعل المزيد لمعالجة جذور التطرف، باستخدام أفضل الممارسات وصكوك الأمم المتحدة ذات الصلة.

و نعمل بجدّ في إطار خطة العمل المشتركة من أجل تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في وسط آسيا. وبما أن كازاخستان قد أسهمت بـ ٣٠٠ ٠٠٠ دولار، فقد أصبحت أول المانحين في المرحلة الثالثة من الخطة، ونشكر المانحين الآخرين أيضاً.

وقد طرح الرئيس نزاربايف، في خطابه أمام الجمعية العامة في عام ٢٠١٥ (انظر A/70/PV.13)، عدة مبادرات لمكافحة الإرهاب: إنشاء تحالف أو شبكة عالمية لمكافحة الإرهاب واعتماد وثيقة شاملة للأمم المتحدة بشأن مكافحة الإرهاب. وفي هذا السياق، قدّم بلدنا مدونة السلوك من أجل عالم خالٍ من الإرهاب، وهو يدعو جميع البلدان إلى التنسيق الوثيق في مكافحة هذا الشر. ونحيي جميع شركائنا على دعمهم. وقد أقيم حفل التوقيع على هذه المدونة في وقت سابق من بعد ظهر هذا اليوم في مناسبة خاصة رفيعة المستوى، مع تصديق أكثر من ٧٠ من الدول الأعضاء على الوثيقة، ونحن ممتنون جداً لهذا الأمر. ولا تزال المدونة مفتوحة للتوقيع من جانب الدول الأخرى، ونحن ندعوها جميعاً إلى إظهار حسن النية في مكافحة تلك الظاهرة المدمرة.

ولدينا اقتناع قوي بأن النجاح الشامل في مجال الأمن المادي أمر مستحيل دون النجاح في تحقيق أهداف التنمية

المستدامة. وقد أطلقنا عدداً من المبادرات لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة: المعرض الدولي الشهير إكسبو ٢٠١٧ حول موضوع الطاقة في المستقبل؛ والمركز الدولي التالي للمعرض للتكنولوجيات المراعية للبيئة ومشاريع الاستثمار؛ والمركز المالي الدولي لأستانا؛ ومنتدى أستانا الاقتصادي السنوي؛ ووكالة ''كازايد KazAID'' للتنمية؛ والمركز الإقليمي للخدمة المدنية؛ والمركز الإقليمي للحد من مخاطر الكوارث؛ والمركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وسلائفها. جميعُ هذه المبادرات والعديد من المشاريع الأخرى تتسم بالعديد من الآفاق الواعدة في المستقبل.

إن كازاخستان هي أكبر بلد غير ساحلي، وهي أيضاً جزء من أكبر منطقة غير ساحلية في آسيا الوسطى وأفغانستان، وهي الأبعد عن المحيطات. وقد قطعت العديد من الخطوات في تحقيق الترابط وفي تحويل ما يمكن تسميته ''البر غير الساحلي'' إلى ''البر المترابط''.

واستناداً إلى نتائج تنفيذ برنامج عمل ألماتي والعمل معاً من أجل الوفاء بإعلان وبرنامج عمل فيينا للبلدان غير الساحلية الأقل نمواً، فإننا نعمل على توسيع نطاق الاتصالات وتعزيز الهياكل الأساسية، وتعزيز التجارة والمرور العابر، والتصدي لتغير المناخ وتحسين أمن الطاقة. وفي الآونة الأخيرة، استضفنا الاجتماع الوزاري للبلدان النامية غير الساحلية بشأن التجارة وتيسير التبادل التجاري في أستانا.

ونحن على استعداد لتبادل خبراتنا في النهوض بأهداف البرنامج الثالث للتحديث الواسع النطاق لدينا، والموجّه نحو الانضمام إلى البلدان الـ ٣٠ الأعلى نمواً، ونحن نقدّم المساعدة إلى البلدان النامية. وفي هذا السياق، يكتسب التعاون فيما بين بلدان الجنوب أهمية بالنسبة لنا. وسنواصل بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء تقديمَ المساعدة إلى البلدان الأفريقية. وسنعملُ في إطار الشراكة بين أفريقيا وكازاخستان من أجل أهداف التنمية المستدامة، وسنواصل العمل مع الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وسيسهم إنشاء المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي الذي جرى في الآونة الأخيرة في أستانا في جهود المساعدة الإنسانية من خلال إنشاء احتياطيات من الأغذية. وعلاوة على ذلك، ستعمل مبادرة جديدة لمنظمة التعاون الإسلامي في مجال العلوم والتكنولوجيا على خدمة هدف تضييق فجوة تكنولوجيا المعلومات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

تولّى السيد تن – باو (غيانا)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

إن تعددية الأطراف والتناغم بين الأديان هي من بين العديد من السمات الأخرى لكازاخستان. وهي تُعزَّزُ من خلال منبر لم يسبق له مثيل للحوار، وهو مؤتمر زعماء الأديان العالمية والتقليدية في أستانا. وسينعقد المؤتمر السادس من هذا النوع في الشهر المقبل في أستانا. وتكمن قيمته المضافة في أنه يجمع بين الزعماء الدينيين والسياسيين والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، ويُحوّل نموذج النزاع والصدام بين الثقافات والأديان إلى نموذج فريد من التسامح والوئام. وقد كشف الرئيس نزاربايف عن برنامج للتجديد الروحي للمجتمع الكازاخستاني يُدعى ''التنوير الروحي''، والذي يمزج العناصر المعاصرة مع التقليدية. ويمكنني أن أنقل جوهر المبادرة باستحضار كلماته التي تقول: إننا عندما نحلم بمستقبلنا العظيم، يجب ألا ننسى ماضينا النبيل.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أؤكد من جديد أنه لا يمكننا تحويل عالم الأزمات الحالي هذا إلى عالم من الأمل والوعد إلا من خلال إرادتنا الجماعية وتضامننا. وينبغي للأمم المتحدة أن تظل مفتوحة ووثيقة الصلة بجميع الناس، بما أنها مسؤوليتنا المشتركة هي أن نترك تراثاً معززاً ومستخدَماً بكثرة للتحرك نحو مجتمعات سلمية ومنصفة ومستدامة لا يتخلف فيها أحد عن الركب.

وفي الختام أود أن أعود مرة أخرى إلى كلمات نيلسون مانديلا، وهي أن في أيدينا إيجاد عالم أفضل لجميع الذين يعيشون فيه. ونحن بحاجة إلى تحويل حسن نيتنا وقولنا الطيب إلى أعمال خيّرة. وهذا ما نحن في أمس الحاجة إليه اليوم. وقد أشار رئيس كازاخستان، فخامة السيد نور سلطان نزاربايف، بوضوح إلى أن الوقت قد حان الآن للتطلع إلى الأمام؛ والآن وقت العمل؛ والآن وقت إظهار عزمنا؛ والآن هو وقت إحداث التغيير.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد كياو تينت سوي، الوزير الاتحادي لمكتب مستشارة الدولة في ميانمار.

السيد كياو تينت سوي (ميانمار) (*تكلم بالإنكليزية*): إننا نعيش في أوقات صعبة. ولذلك، فإن موضوع هذا العام، ”جعل الأمم المتحدة في خدمة الجميع: قيادة عالمية ومسؤوليات مشتركة من أجل مجتمعات منصفة ومستدامة يعمها السلام“ هو الأنسب. إنه يذكرنا بالحاجة إلى تعزيز دور هذه المنظمة الهامة إذا أردنا التغلب على التحديات المعقدة التي نواجهها اليوم. وخلال هذه العملية، يجب ألا ننسى المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك مبدأ المساواة في السيادة. ومن المهم أيضا أن نتذكر أن تعزيز المصالح الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، فضلا عن تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها، لا يمكن تحقيقه إلا من خلال التعاون الدولي. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا ننسى الطابع الدولي للأمم المتحدة.

ولن نتمكن من إيجاد أمم متحدة أفضل – أمم متحدة ذات أهمية لجميع الدول – إلا من خلال اتباع نُهج بناءة وسلمية. وعندها فحسب، يمكن أن تصبح آمالنا في قيادة عالمية مع تقاسم المسؤوليات حقيقة واقعة. وأود هنا أن أشدد على أن رأي ميانمار بشأن دور الأمم المتحدة لم يتغير. فليس هناك منتدى متعدد الأطراف مناسب آخر غير الأمم المتحدة، يمكن لبلدان العالم أن تعمل معا في إطاره من أجل إيجاد حلول للتغلب على التحديات العالمية.

أود أن أطلع الجمعية العامة على جهودنا لتحويل ميانمار من نظام استبدادي إلى ديمقراطي، والجهود التي نبذلها لتحقيق التنمية المستدامة وبناء مجتمع يسوده الاستقرار والسلام والوئام. فلا يمكن لبلد لا ينعم بالسلام والاستقرار أن يحقق التنمية الاقتصادية. ونحن مقتنعون بذلك. وبناء على ذلك، فإن حكومتنا المنتخبة ديمقراطيا تمنح الأولوية لتحقيق المصالحة الوطنية والسلام منذ أن تولينا المنصب.

ونحن مقتنعون بأن النزاع العرقي والنزاعات المسلحة في ميانمار لا يمكن إنهاؤها إلا من خلال الوسائل السياسية. ولن يصبح السلام حقيقة واقعة إلا عند إقامة الاتحاد الفيدرالي الديمقراطي الذي يتطلع إليه شعبنا. ولذلك، فإننا نجري مفاوضات في مؤتمر السلام للاتحاد من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن المبادئ الأساسية لإقامة اتحاد فيدرالي ديمقراطي. وأسفرت الدورات الثلاث للمؤتمر التي عُقدت حتى الآن عن اعتماد ٥١ مبدأ من المبادئ الأساسية التي ستصبح جزءا من اتفاق سلام الاتحاد. ولكفالة أن تكون العملية شاملة للجميع، نواصل المفاوضات ليس مع الجماعات المسلحة العرقية الثمانية التي وقعت اتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني فحسب، بل أيضا مع تلك التي لم توقع بعد.

وخلال السنة الماضية، انضمت جماعتان أخريان من الجماعات المسلحة العرقية، وهما، حزب ولاية مون الجديد واتحاد لاهو الديمقراطي، إلى عملية السلام بالتوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني. وسنواصل مساعينا للجمع بين كل التنظيمات المسلحة العرقية تحت مظلة اتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني وعلى طاولة المؤتمر.

وتمثل الحاجة إلى ضمان تحقيق تنمية متوازنة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أحد الجوانب الرئيسية في مساعينا لتحقيق السلام والازدهار في البلد. وتحقيقا لهذه الغاية، اعتمدت الحكومة خطة ميانمار للتنمية المستدامة للفترة ٢٠١٨-٢٠٣٠، والتي تتفق مع خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويشكل تحقيق السلام والمصالحة الوطنية والأمن والحوكمة الرشيدة بعض الأهداف الهامة للخطة. ولا يتطلب نجاح الخطة بذل جهود وطنية فحسب، بل مشاركة والتزاما من جانب الشركاء في التنمية والمنظمات الدولية.

إن حقوق الإنسان وسياسة الشمول أمران أساسيان لنجاح تحول ميانمار إلى مجتمع ديمقراطي. ولا تدخر الحكومة وسعا لتعزيز القواعد والممارسات الديمقراطية في أوساط جميع المواطنين. وتشمل هذه الجهود النهوض بسيادة القانون والحوكمة الرشيدة وحماية حقوق الإنسان وتعزيز المجتمع المدني. وجميع هذه العناصر لا غنى عنها من أجل ظهور اتحاد فيدرالي ديمقراطي، يكفل تحقيق الأمن والرخاء لجميع المواطنين. وهذه مهمة صعبة للغاية، لا سيما بالنسبة لديمقراطية وليدة. بيد أن ميانمار قوية في عزمها على بناء المجتمع الديمقراطي الذي يصبو إليه شعبنا.

ويشكل حل المسألة في ولاية راخين عنصرا هاما من عناصر عمليتنا الديمقراطية. وقد دأبت حكومتنا على بذل كل الجهود الممكنة لتحقيق السلام والتنمية في ولاية راخين. وفي غضون أسابيع من تحمل مسؤوليات الإدارة، أنشأت الحكومة اللجنة المركزية لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في راخين في أيار/مايو ٢٠١٦، برئاسة مستشارة الدولة، داو أونغ سان سو تشي. وأعقب ذلك إنشاء اللجنة الاستشارية لولاية راخين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، برئاسة الراحل كوفي عنان، الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة، لتقديم توصيات من أجل تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في ولاية راخين.

وأود الآن أن أشيد بكوفي عنان، الذي قدم لنا من خلال حكمته الهائلة توصيات، رغبة منه في أن نحقق هدفنا المتمثل في إرساء السلام والازدهار والأمن.

وبعد مرور أقل من شهر على إنشاء اللجنة الاستشارية، شنت جماعة إرهابية متطرفة، تُسمى مجاهدين أغا مول – أصبحت فيما بعد تُسمى جيش إنقاذ روهينغيا أراكان – هجمات على ثلاثة مواقع لشرطة الحدود في شمال ولاية راخين. وكانت الهجمات متعمدة ومنظمة جيدا وتهدف إلى إثارة الخوف بين السكان، فضلا عن التحريض على العنف واجتذاب الاهتمام الدولي.

وعلى الرغم من الهجمات، واصلت الحكومة جهودها الرامية إلى التماس حلول مستدامة في ولاية راخين. وقدمت اللجنة الاستشارية تقريرها النهائي إلى حكومة ميانمار في آب/أغسطس ٢٠١٧. وتضمن التقرير ٨٨ توصية صوب تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في ولاية راخين. وأنشأنا لجنة للتنفيذ، ويسرني أن أبلغكم بأننا نعكف حاليا على تنفيذ ٨١ توصية من أصل ٨٨ توصية قدمتها اللجنة.

وبعد ساعات من صدور التقرير النهائي للجنة الاستشارية، شن إرهابيو جيش إنقاذ روهينغيا أراكان هجمات متزامنة على ٣٠ مخفرا للشرطة وعلى مقر قيادة كتيبة تابعة للجيش. ولا بد من التشديد هنا على أن الهجمات التي شنها جيش إنقاذ روهينغيا أراكان في عام ٢٠١٧ لم تكن ضد قوات الأمن فحسب، بل وضد مختلف المجتمعات المحلية التي تقطن ولاية راخين أيضا. وفتحت الهجمات فصلا من الخوف وعدم الاستقرار، أدى إلى تدفق كبير للاجئين إلى بنغلاديش. وتركز الاهتمام الدولي على هذا التدفق في حين تجاهل الصورة الأعم لمختلف الأسباب – المباشرة والقديمة الأزل على السواء – التي أدت إلى نزوح أولئك الناس. ومع ذلك، استمرت الحكومة في جهودها المخلصة

للتصدي بصورة كلية للحاجة إلى تحقيق الاستقرار والمصالحة والتنمية في جميع المجتمعات المحلية في ولاية راخين.

ونعرب عن عميق التعاطف مع هؤلاء الأشخاص المشردين، ولا سيما النساء والأطفال، وقد اتخذنا الخطوات اللازمة لتنفيذ إعادة جميع الأشخاص المشردين من ولاية راخين، الذين تم التحقق من أنهم من سكان الولاية، إلى الوطن في وقت مبكر. وتحقيقا لهذه الغاية، وقعنا ثلاثة اتفاقات ثنائية مع بنغلاديش. وتمشيا مع هذه الاتفاقات الثنائية، تم القيام بالأعمال التحضيرية اللازمة، ونحن على استعداد لاستقبال العائدين الذين تم التحقق من هويتهم من بنغلاديش منذ ٢٣ كانون الثاني/يناير. وندعو بنغلاديش إلى الوفاء بالتزاماتها، وفقا لهذه الاتفاقات الثنائية، بغية السماح بعودة الأشخاص الذين تم التحقق من هويتهم في ظل ظروف طوعية وآمنة وكريمة ومن دون تأخير. وقد عاد عدد من الأشخاص بمحض إرادتهم بعد أن أجروا ترتيباتهم الخاصة. وتم تسجيلهم والتعامل معهم بشكل منهجي وهم الآن مع أقاربهم وعائلاتهم في ديارهم. ولكن بنغلاديش لم تقم بإعادة مشرد واحد حتى كجزء من تنفيذ الاتفاق الثنائي. والسبيل الوحيد لحل هذه المسألة على وجه السرعة وبطريقة سلمية هو من خلال تنفيذ الاتفاقات الثنائية والعمل معا بروح حسن الجوار والامتناع عن الأنشطة التي يمكن أن تضر بالمصالح الوطنية لميانمار أو لبنغلاديش.

ونحن ندرك الدور الحاسم للأمم المتحدة في تناول مسألة ولاية راخين. وبناء على ذلك، وقعت حكومة ميانمار مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بغية المساعدة على إعادة توطين العائدين وتأهيلهم بشكل سريع وفعال. وقد بدأ فريق الأمم المتحدة هذه العملية ونتطلع إلى الاستماع لآرائه في هذا الشأن.

لقد أعربت حكومة ميانمار عن قلقها البالغ إزاء تقرير البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار الذي أصدره مجلس حقوق الإنسان في ١٢ أيلول/سبتمبر (A/HRC/39/64). وبسبب شواغل حكومتنا الجادة والصادقة بشأن استصواب إنشاء بعثة تقصي الحقائق وتشكيلها وولايتها، اعترضت ميانمار على إنشاء البعثة من البداية تماما. ففي وقت نعمل فيه بجد لإرساء الوئام على أرض الواقع، نشعر بالقلق من أن إصدار التقرير، الذي يستند إلى السرد لا على الأدلة الدامغة – وهي نقطة أشدد عليها بقوة – لن يؤدي إلا إلى مواصلة إشعال التوترات ويمكن أن يعرقل جهودنا لتحقيق التماسك الاجتماعي الذي تمس الحاجة إليه في ولاية راخين. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على ما ينبغي أن تعنيه المساءلة بالنسبة لنا جميعا. إن المساءلة يجب أن تعني تحمل المرء للمسؤولية عن أفعاله. والمساءلة يجب أن تطبق بالتساوي على الجميع. ويجب أن يتحمل الأفراد والمنظمات والحكومات الوطنية – وكذلك المنظمات المتعددة الأطراف – المسؤولية عن عواقب أقوالهم وأفعالهم.

وكما تدرك الجمعية العامة أيضا، فإن حكومة ميانمار رفضت بحزم حكم المحكمة الجنائية الدولية الصادر في ٦ أيلول/سبتمبر فيما يتعلق بولاية راخين. وموقفنا في هذا الصدد واضح: إن ميانمار ليست طرفا في نظام روما الأساسي وليس للمحكمة ولاية قضائية على بلدي على الإطلاق. وقد صدر حكم المحكمة استنادا إلى أسس قانونية مشكوك فيها وطُبق على حالة لم تُستنفد فيها بعد سبل الانتصاف المحلية. وأنا أخاطب جميع الوفود اليوم عندما أقول إننا، نحن أعضاء المجتمع الدولي، يجب أن نشعر بقلق عميق إزاء الحكم الأخير للمحكمة الجنائية الدولية ومختلف السوابق التي قد ترسيها المحكمة بهذا الحكم، وكذلك بالطريقة التي صدر بها. فهذا الإجراء لن يؤدي إلا إلى إضعاف السلطة الأخلاقية والقانونية للمحكمة. ومما يشجعنا أننا لسنا وحدنا في الشعور بشكوك بالغة إزاء المحكمة. وأود أيضا أن أوضح أنه بينما لا تستطيع الحكومة قبول هذا التدخل المشكوك فيه قانونا من جانب المحكمة الجنائية الدولية، فإننا

ملتزمون تماما بضمان المساءلة حيثما توجد أدلة ملموسة على حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان في ولاية راخين.

وقد أنشأنا مؤخرا لجنة تحقيق مستقلة. وستحقق اللجنة في جميع انتهاكات حقوق الإنسان والفظائع المرتكبة في ولاية راخين كجزء من جهودنا للتصدي لمسائل المساءلة والمصالحة والسلام والاستقرار والتنمية في بلدنا. ويرأس اللجنة السيدة روزاريو مانالو، نائبة وزير خارجية الفلبين السابقة، وتضم في عضويتها السفير كينزو أوشيما، الممثل الدائم السابق لليابان لدى الأمم المتحدة ووكيل الأمين العام للأمم المتحدة واثنين من مواطني ميانمار، أحدهما رئيس سابق للمحكمة الدستورية والآخر مسؤول كبير سابق في منظمة الأمم المتحدة للطفولة. ونأمل أن يصبح عمل لجنة التحقيق المستقلة، إلى جانب توصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين، نبراسا لحل المشاكل في ولاية راخين.

إن التحديات التي تواجه ميانمار معقدة ومتعددة الأوجه. غير أن شعب ميانمار يتميز بالقدرة على الصمود. ونحن نقف متحدين لمواجهة جميع العقبات والتصدي لجميع التحديات في سعينا لتحقيق السلام والتنمية والوئام الوطني في بلدنا الذي عانى من عقود من النزاع والتخلف والشقاق.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد غودلاوغُر ثُور ثُوردارسن، وزير خارجية جمهورية آيسلندا.

السيد ثوردارسن (آيسلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): تضطلع الأمم المتحدة بدور حاسم في تعزيز السلام والتنمية للجميع. ومعظم مؤشرات قياس التنمية البشرية تروي قصة إيجابية – قصة نجاحنا المشترك. إنها قصة علينا أن نرويها كثيرا.

لقد أصبحت الطفرات التكنولوجية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي الذي لم نتوقعه مطلقا حقيقة واقعة، الأمر الذي يمنحنا الأمل في أن البشرية يمكنها مرة أخرى إثبات أنه لا يوجد تحد لا يمكن التغلب عليه ونحن على حق في أن نحلم أحلاما كبيرة. ولكن الأحلام لن تتحقق إلا بالعمل الشاق والتصميم. وأهدافنا المشتركة لن تتحقق إلا من خلال التعاون الدولي وبتسريع وتيرة التقدم بشكل كبير. والأمم المتحدة هي أهم منبر لدينا لهذا التعاون الحيوي.

إن آيسلندا بلد صغير بطموحات كبيرة. ومن بين تلك الطموحات إيجاد عالم تسوده المساواة بين الجنسين. ولدينا سجل حافل بوصفنا من أهم البلدان التي ساوت بين الجنسين في العالم، وهو أمر ما كان ليحدث إلا من خلال العمل الجاد للنساء الرائدات اللاتي غيرن سياستنا وقوانيننا، بطبيعة الحال، بالتعاون مع بعض الرجال الأخيار، من أجل تمكين جميع النساء في آيسلندا.

وعلى الرغم من أن هناك الكثير مما ينبغي عمله في بلدنا ،فإننا على استعداد لأن نتقاسم خبرتنا مع الدول الأخرى. إن المساواة بين الجنسين هي العامل الرئيسي لإطلاق التنمية المستدامة في جميع البلدان، تماشيا مع أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وثمة هدف آخر لنا هو التأكد من أن الأجيال المقبلة ستشكرنا – جميعا – لأننا عملنا جاهدين من أجل إنقاذهم من أسوأ الآثار المترتبة على تغير المناخ. وبالنظر إلى موقع آيسلندا في منطقة القطب الشمالي، فإنها تتخذ مكانا في الصف الأمامي كشاهد على اختفاء الغطاء الجليدي والتغير البيئي. وفي الأجزاء الأكثر جفافا في العالم، لا يزال التصحر مستمرا ويسبب تحديات خطيرة لسبل العيش للسكان. وما من شك لدي في أن تغير المناخ آخذ في أن يصبح بسرعة أخطر تحد وحيد للسلام والأمن والتنمية. وعلى الرغم من أن التكنولوجيا ستكون جزءا كبيرا من الحل – حيث ستعزز السيارات الكهربائية والطاقة المتجددة اقتصاداتنا – سنحتاج أيضا إلى تغذية تربتنا واستعادة أرضنا باعتبارهما من الأجزاء الرئيسية في جهودنا الرامية إلى

مكافحة تغير المناخ. ويتجسد هذا المنظور في استراتيجية المناخ الجديدة الطموحة لحكومة آيسلندا، التي وُضعت لتحقيق أهدافنا من اتفاق باريس لعام ٢٠٣٠، وهي جعل آيسلندا خالية من الكربون في عام٢٠٤٠. وبالفعل، تُولد كل الكهرباء والتدفئة في آيسلندا من الموارد المتجددة. وتهدف الخطة إلى التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري في قطاع النقل، وزيادة التشجير واستصلاح الأراضي الرطبة.

وقد انضممنا إلى تحالف من البلدان الأخرى التي نفذت بالفعل مثل هذه الخطط، لأن السبيل الوحيد للمضي قدما، هو من خلال التعاون، عادة. ويجب على البلدان المرتفعة الدخل الإضطلاع بنصيبها لخفض الانبعاثات ومساعدة البلدان المنخفضة الدخل على التكيف مع آثار تغير المناخ. وفي نهاية المطاف، إن رد فعلنا إزاء تغير المناخ يتعلق أكثر بحفظ الذات منه بالتضحية بالذات.

وستكون التنمية المستدامة، مع التركيز بوجه خاص على المحيطات والمناخ والطاقة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية من بين المبادئ التوجيهية لرئاسة آيسلندا لمجلس القطب الشمالي من عام ٢٠١٩ إلى عام ٢٠٢١. وقد أظهر المجلس قيادة ممتازة في تعزيز التنمية المستدامة والتعاون العملي في الشمال الأعلى. ويمكن استخدام ذلك كنموذج للمناطق الأخرى من العالم، حيث يمكن أن تدفع الإجراءات المحلية التغير العالمي.

وتلتزم آيسلندا التزاما ثابتا بخطة التنمية لعام ٢٠٣٠ وبالنهج التصاعدي الشامل تجاه التنمية. وهذه أولوية من الأولويات الرئيسية في السياسة العامة لحكومتنا، وتُبرز قوة ملكية ومشاركة كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني. ونحن نتطلع إلى الاستعراض الوطني الطوعي لآيسلندا في عام ٢٠١٩، ونأمل أن نتلقى تعليقات بناءة تشجعنا على القيام بما هو أفضل.

إن سلامة المحيطات ومصائد الأسماك المستدامة سوف تظل من صميم سياسة آيسلندا الخارجية. ولبلوغ هدفنا بشأن المحيطات السليمة، يجب على جميع الدول أن تتكاتف. وتوفر اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاقات تنفيذها إطارا مُجربا ومُختبرا للأعمال المقبلة. ومن خلال تجربتنا، تعلمنا أن النهج الأكثر فعالية للحفظ والاستخدام المستدام للموارد البحرية هو النهج الإقليمي. وينبغي أن يكون هذا هو النهج الرئيسي في اتفاق تنفيذ ”التنوع البيولوجي خارج نطاق الولاية الوطنية“ الجديد الذي يجري التفاوض بشأنه حاليا.

ونحن على استعداد لتقاسم خبرتنا مع الآخرين في مجال إدارة الموارد البحرية. وينطبق الأمر نفسه على المساواة بين الجنسين، والطاقة الخضراء، واستصلاح الأراضي، وكلها جزء من برامج الأمم المتحدة التدريبية في آيسلندا. وقد تدرب ما يقرب من ٠٠٠ ٥ خبير من ١٠٠ بلد منذ وُضع أول برنامج منذ ٤٠ عاما تقريبا. وقد أتيح هذا بفضل المعارف التي ترعاها المؤسسات الآيسلندية والشركات الخاصة، ولا سيما في قطاعي مصائد الأسماك والطاقة. ويمكن أن تسير تنمية التجارة والأعمال التجارية جنبا إلى جنب في تنفيذ خطة التنمية لعام ٢٠٣٠. ويسرنا أن نلاحظ أن الأمم المتحدة تتخذ خطوات ملموسة لجعل هذه الشراكات أقوى، ولإدماج الطاقة، والابتكار، والدراية في الجهود الوطنية والعالمية.

وفي العقود القليلة الماضية شهدنا أيضا تطورات كبيرة في مجال الطب. وقد مكنتنا هذه التطورات من العيش مدة أطول على الرغم من تنامي أساليب الحياة غير الصحية. وبالأمس، تعهدنا بالتعاون النشط في مجال الوقاية من الأمراض غير المعدية، وتعزيز أساليب الحياة الصحية. ومن المسائل التي يجري إغفالها، مسالة الإضطرابات العصبية، بما في ذلك إصابات الحبل الشوكي، التي تؤثر على بليون شخص في جميع أنحاء العالم. وتعمل بلدان الشمال الأوروبي من أجل وضع قاعدة بيانات للموارد المشتركة بشأن الإضطرابات العصبية، لتيسير التقدم

الطبي في هذا المجال. ونشجع الآخرين على أن يحذوا حذونا، لأن التعاون عادة، سيكون مفتاح النجاح.

وفي مطلع هذا العام، شغلت آيسلندا مقعدا في مجلس حقوق الإنسان للمرة الأولى. ويشكل انضمامنا إلى المجلس لحظة اعتزاز لنا، حيث جاء ذلك في وقت تحتفل فيه آيسلندا بمرور ١٠٠ سنة من نيل السيادة، وبالذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ونعتقد أن حقوق الإنسان تعبر عن الغرض الأساسي للأمم المتحدة. فيجب أن يكون النهوض بالكرامة والمساواة لجميع البشر هدفنا الأساسي. وبتلك الطريقة وحدها يمكننا تحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة لجميع المجتمعات. ونعتقد اعتقادا راسخا أن مناصرة حقوق الإنسان في مصلحة كل دولة.

إن مجلس حقوق الإنسان ينبغي أن يكون رائدا فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها في جميع أنحاء العالم. ويجب أن تكون الدول الأعضاء مستعدة لتحسين حقوق الإنسان في أراضيها، لكي لا تلقى انتقاداتنا آذانا صماء. وسنسعى إلى تحسين مجلس حقوق الإنسان من خلال الحوار والتعاون.

وتدور أولوياتنا أيضا حول تعزيز حقوق الإنسان للمرأة، والحفاظ على حقوق الطفل ومناصرة التحرر من العنف. وسنعمل على النهوض بحقوق الإنسان للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، وأخيرا، سنركز على الصلة بين تغير المناخ وحقوق الإنسان.

إن تاريخ آيسلندا يؤكد، إلى حد كبير، ارتهان رخاء الأمم ورفاهها بحماية وتعزيز حقوق المواطنين، بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية.

وكجزء من التزامنا بحقوق الإنسان، فإن استراتيجية آيسلندا الجديدة للتعاون الإنمائي ستدرج نهجا قائما على حقوق الإنسان، الأمر الذي يعني أنه سيجري الآن اتخاذ مزيد من الخطوات لضمان أن تُصاغ استراتيجياتنا ومشاريعنا الإنمائية وتُنفذ وتُقيَّم مع وضع حقوق الإنسان في صدارة اعتباراتنا.

خير للمرء أن يضيء شمعة بدلاً من أن يلعن الظلام. إن الأمم المتحدة في صلب التعاون الدولي. ولكن، من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة، من الضروري جعل الأمم متحدة أكثر كفاءة وفعالية. وتؤيد آيسلندا بقوة خطة الأمين العام للإصلاح الرامية إلى جعل المنظمة، التي أنشئت في حقبة مختلفة، ملائمة لمواجهة التحديات والاستفادة من الفرص التي يتيحها القرن الحادي والعشرون. وينبغي أن نواصل البحث عن سبل لإصلاح مجلس الأمن وأساليب عمله وعضويته. وينبغي ألا يكون المجلس رهينة للمصالح الوطنية الضيقة بينما يحترق بيتنا. ونحن بحاجة إلى إظهار المزيد من الوحدة. وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزناه في كل مجال من المجالات، لا تزال النزاعات الصعبة بلا حل. وحتى اليوم، في عام ٢٠١٨، نشهد استخدام الأسلحة الكيميائية والتطهير العرقي وجرائم الحرب والهجرة القسرية وغير ذلك من الفظائع، التي ينبغي أن تكون أصداء ماض بعيد، وليست أخبارا يومية.

وقد حولت الحرب السورية البلد إلى أنقاض حيث قُتل أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ شخص وشُرد ما يقرب من نصف السكان. والحل السياسي لا يزال السبيل الوحيد القابل للتطبيق نحو تحقيق السلام. وفي اليمن، نشهد نزاعا يتحول بسرعة إلى أسوأ أزمة إنسانية في العالم، ولا يبدو أن له نهاية في الأفق، حيث تواصل مراكز النفوذ الإقليمية تأجيج نيران الحرب. ومسألة الصحراء الغربية لا تزال دون حل، والشيء نفسه ينطبق على النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. وتجاهل سيادة أوكرانيا وجورجيا وسلامتهما الإقليمية لا يزال جرحا في هيكل الأمن الأوروبي. ونشهد تحديات متعاظمة في فنزويلا ولا نزال نتلقى تقارير عن ارتكاب فظائع ضد السكان الروهينغيا في ميانمار.

وعلينا أن نتخذ إجراءات ونستفيد استفادة كاملة من الأدوات المتاحة لمحاسبة المسؤولين عنها، بما في ذلك أمام المحكمة الجنائية الدولية. وتصبح كل هذه النزاعات مبعثا لقدر أكبر من القلق عندما نرى تضرر ٢٥٠ مليون طفل تقريبا منها، وهو ما يلقي بظلال قاتمة على مستقبلهم. وتمثل هذه المناطق المتأثرة بالنزاعات وحالات الطوارئ الأخرى أيضا الدوافع لأكبر أزمة لاجئين نشهدها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، والتي تتطلب استجابة منسقة، حيث نأمل أن يتسنى تحقيق نتائج من خلال الاتفاق العالمي بشأن تقاسم المسؤولية عن اللاجئين.

ويتعرض النظام المتعدد الأطراف، وهو الأساس للرخاء والسلام – للضغط بفعل المخططات السياسية الجديدة والصعبة والتي يجري في إطارها تقديم إجابات بسيطة للمسائل المعقدة، وتفضيل سياسة القوة على الدبلوماسية والتجارة الحرة والديمقراطية وحقوق الإنسان. ونحن بحاجة إلى التمسك بمعتقداتنا ومبادئنا في الوطن وخارجه، ويتعين علينا في الوقت نفسه معالجة بعض المظالم المشروعة لمواطنينا. وما برحت آيسلندا تزيد تبرعاتها إلى برامج الأمم المتحدة وصناديقها. وسنواصل دعم الأمم المتحدة والدفاع عن قيمها ومبادئها التأسيسية.

في ١ كانون الأول/ديسمبر، ستحتفل آيسلندا بالذكرى المئوية لاستقلالها وسيادتها. واتسمت تلك الفترة بنمو اقتصادي وتنمية اجتماعية سريعين. وقد أوجدت مجتمعا، يحقق درجات عالية في معظم مؤشرات التنمية. وقد يميل المرء إلى القول بأن هذا النجاح كان جميعه من صنع أيدينا ولحسن حظنا، ولكن ذلك سيكون بعيدا كل البعد عن الحقيقة. فالأساس الذي يقوم عليه استقلالنا ونجاحنا هو النظام الدولي القائم على القواعد بأسواقه المفتوحة والتجارة الحرة والديمقراطية الليبرالية والمؤسسات المتعددة الأطراف والتعاون الدولي. ولا ينبغي أن يُعتبر هذا الأساس أمرا مسلما به، وعلينا – نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة – ضمان تمتع الأجيال المقبلة بالمزايا نفسها.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إلمار محرم أوغلو ماماديأروف، وزير خارجية جمهورية أذربيجان.

السيد ماماديأروف (أذربيجان) (*تكلم بالإنكليزية*): يسعدني أن أبدأ بياني بتهنئة السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس على تولي رئاسة الجمعية العامة، بوصفها المرأة الرابعة في التاريخ التي تُنتخب لهذا المنصب ذي المسؤوليات الكبيرة، وأتمنى لها كل النجاح في القيام بواجباتها الهامة. وبوسع السيدة إسبينوسا غارسيس التعويل على كامل دعم أذربيجان خلال فترة ولايتها.

ونحن ممتنون أيضا لمعالي السيد ميروسلاف لايتشاك على عمله المتميز في رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. أود أن أعرب عن خالص الاحترام والامتنان للأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، على قيادته المتفانية وجهوده الرامية إلى تحسين كفاءة المنظمة. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالأمين العام الأسبق كوفي عنان، الذي كان رجل سلام. وسيظل إرثه إلهاما حقيقيا لنا جميعا.

يأتي موضوع المناقشة العامة لهذا العام في الوقت المناسب تماما، فهو يجسد المسائل البالغة الأهمية بالنسبة لنا جميعا. إننا نعيش في عالم تسوده العولمة حيث تزداد حدة التفاعلات بين الناس من مختلف البلدان وتصبح واسعة النطاق أكثر فأكثر. وتؤيد أذربيجان تماما تصميم الأمين العام على الإسهام حقا في منع نشوب الحروب والحفاظ على السلام، فضلا عن جهوده الرامية إلى التصدي للنزاعات والأزمات في وقت مبكر وبصورة فعالة ومساعدة الدول الأعضاء في مساعيها الرامية إلى الحفاظ على السلام وبناء مجتمعات قادرة على الصمود والازدهار، مما يجعل الأمم المتحدة أكثر اتساقا وتكاملا وفعالية وكفاءة.

وإذ نشرع في مسار تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فإننا بحاجة إلى أن نسأل أنفسنا بانتظام: إلى أي

مدى نفي بالتزاماتنا؟ ومن الضروري تنسيق الجهود وتقاسم المسؤوليات بين الدول، مع دعم ذلك بالموارد الكافية، لضمان مستقبل مستدام وكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب.

وقد راعت أذربيجان، في سياق اعتماد استراتيجيتها للتنمية الوطنية، أهداف التنمية المستدامة، وتواصل تنفيذ برامج واسعة النطاق لتحسين الحكم الرشيد وكفالة النمو المستدام والنهوض بسيادة القانون وتعزيز احترام حقوق الإنسان وتيسير الحصول على الخدمات العامة وبناء مجتمعات شاملة للجميع.

ونحن مستمرون في جهودنا الرامية إلى تحسين الأحوال المعيشية لمواطنينا. ويبلغ معدل الفقر في البلد ٥,٤ في المائة، في حين يبلغ معدل البطالة ٥ في المائة. وصنّف تقرير منتدى دافوس الاقتصادي العالمي عن التنافسية العالمية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ أذربيجان في المرتبة ٣٥ من أصل ١٣٧ بلداً فيما يتعلق بالقدرة التنافسية. ومن بين البلدان النامية، صنف المنتدى الاقتصادي العالمي أذربيجان في المرتبة الثالثة في مؤشر المنتدى للتنمية الشاملة لعام ٢٠١٨.

وتسهم أذربيجان في جهود التنمية الإقليمية من خلال تعزيز القدرة على الاتصال الإلكتروني. وهي تضطلع بدور هام في الجمع بين القارات، وإنشاء منصة للتعاون الذي يحقق المنفعة المتبادلة. ويعد ممر النقل الواصل بين الشرق والغرب، الذي افتتح في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، ممرا للنقل يوفر على الأقل أسبوعين من الزمن في نقل السلع من آسيا إلى أوروبا أو بالعكس. وتشمل مشاريعنا الهامة الأخرى الممرين الواصلين بين الجنوب والشمال والجنوب والغرب، اللذين أصبحا حقيقة واقعة، بفضل جهودنا بالإضافة إلى جهود البلدان المجاورة. وتستثمر أذربيجان استثمارا كبيرا في هذين الممرين وهي شريك فعال في كلتا المبادرتين.

وبدأت المرحلة الأولى لتشييد مجمع ميناء باكو التجاري البحري الدولي في أيار/مايو. وستكون قدرة المناولة في الميناء ١٥ مليون طن في السنة، مع إمكانية زيادتها إلى ٢٥ مليون طن في الوقت المناسب. كما بدأت أذربيجان مشروعا عبر وطني للاتصالات باستخدام الموجات العريضة النطاق، هو تحديدا، طريق المعلومات الفائق السرعة العابر لبلدان المنطقة الأوروبية الآسيوية، الذي يهدف إلى بناء خط عبر وطني للاتصالات باستخدام الألياف الضوئية يربط بين هونغ كونغ وفرانكفورت. وهو سيكون أقصر خط للربط بين الشرق والغرب في عصر للمنافسة تتسم كل ثانية فيه بالأهمية.

وفي الوقت الحالي، تقوم أذربيجان بتزويد العالم بنموذجها الإنمائي الخاص بها، مدعومة بالاستقرار الداخلي والوحدة المدنية والتضامن في المجتمع وببيئة للسلام والتسامح فيما بين الشعوب والديانات المختلفة التي تعيش معا في اقتصاد حر ومستدام وديناميكي. واسترشادا بإنجازاتها في مجال التنمية الاقتصادية وسياساتها الاجتماعية الناجحة وثراء رأس المال البشري والقيم التقليدية للتعددية الثقافية، فإن أذربيجان قررت ترشيح عاصمتها مدينة باكو، لاستضافة المعرض العالمي لعام ٢٠٢٥. ويحظى موضوعنا – ”تنمية رأس المال البشري، وبناء مستقبل أفضل“ – باهتمام عالمي، ويكتسي أهمية خاصة لأذربيجان. وهو أيضا متوائم بشكل كامل مع خطة التنمية الدولية، ولا سيما خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

إن المنطقة التي تشمل أوروبا الشرقية والقوقاز وبحر قزوين لم تستضف إطلاقا معرضا عالميا. وبناء على ذلك، سيكون معرض باكو العالمي لعام ٢٠٢٥ عالميا حقا بالطريقة التي يتجاوز بها الجغرافيا التقليدية، ويقدم مثالا حيا على بلد يحقق نتائج متميزة في فترة زمنية قصيرة من الناحية التاريخية – لم يمض على استقلال أذربيجان سوى ٢٧ عاما – ويقترح استضافة حدث بحجم المعرض العالمي. ولذلك أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أرجو من الدول الأعضاء في المكتب الدولي للمعارض أن

تصوت مؤيدة لباكو في انتخابات هذا العام، التي ستعقد في باريس في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر.

إن النمو الاقتصادي المستدام لم يمكن أذربيجان من التركيز على استراتيجيتها الإنمائية الوطنية فحسب، بل مكنها أيضا من تقديم الدعم الفعال للجهود الإنمائية الدولية. فقد قدمت أذربيجان مساعدات إنسانية وإنمائية دولية إلى عدد من البلدان من خلال مؤسسة حيدر علييف ووكالة أذربيجان للتنمية الدولية برعاية وزارة الخارجية. وأولي اهتمام خاص لتلبية احتياجات البلدان النامية وأقل البلدان نموا، فضلا عن البلدان التي تتعافى من آثار الكوارث الطبيعية.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان هذا العام، فإننا نؤكد مجددا على التزامنا بتعزيز الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان باعتبارهما على رأس أولويات جمهورية أذربيجان. وتقوم الحكومة بتنفيذ برامج كبيرة الحجم بغية تهيئة الظروف الضرورية لجميع مواطني أذربيجان من أجل التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويشكل التعليم أولوية قصوى في سياستنا الداخلية لأن المجتمع الراسخ والمتعلم ضمان لنجاح التنمية المستدامة.

إن الحق في الصحة مكفول بشكل كامل في أذربيجان. وفي كل عام، تجرى عمليات فحص طبية لأكثر من ٥ ملايين شخص – نصف عدد سكان البلد – وهي مدعومة بالكامل بالأموال من ميزانية الدولة. وكانت أذربيجان البلد الأول في العالم الإسلامي الذي منح المرأة حق التصويت في وقت مبكر منذ عام ١٩١٨. وتسعى أذربيجان جاهدة لضمان المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الحياة العامة والاجتماعية. والجدير بالذكر أيضا أنه، فيما نعيش في عصر رقمي، يحظى حاليا نحو ٨٠ في المائة من السكان بإمكانية الوصول بدون عوائق إلى شبكة الإنترنت، التي أصبحت أكثر وسيلة مفضلة وعملية للمعلومات ووسائط الإعلام والاتصالات والتدفق الحر للأفكار والآراء.

وتكمن مكافحة الفساد في صميم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في أذربيجان. لقد مكن تنفيذ النهج الابتكارية والابتكارات التكنولوجية أذربيجان من إحراز تقدم كبير في كبح الفساد في القطاع العام. وفي وقت سابق هذا العام، اتخذ مجلس حقوق الإنسان بالإجماع القرار ٧/٣٧ المتعلق بتعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة في تقديم الخدمات العامة، الذي قدمته أذربيجان ويهدف القرار إلى تعزيز مفهوم شبكة أذربيجان للخدمات والتقييم للعلامة التجارية المتعلقة بالخدمات العامة.

وفي أوائل أيار/مايو، قدمت أذربيجان بنجاح تقريرها الدوري في إطار الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل. ولا نزال ملتزمين بتعزيز الحوار والتفاعل مع سائر آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، على أساس الاحترام المتبادل والتفاهم.

إن أذربيجان أحد مراكز العالم المعترف بها للتعددية الثقافية. وتتعايش جميع المجموعات العرقية والدينية في أذربيجان في جو للسلام والوئام. وقد استضافنا العديد من المناسبات الدولية الرامية إلى تعزيز الحوار بين الثقافات. إن أذربيجان، بوصفها عضوا في منظمة التعاون الإسلامي ومجلس أوروبا، أطلقت في عام ٢٠٠٨ عملية باكو، التي يتمثل هدفها الرئيسي في تعزيز الحوار والشراكة والتعاون بين العالم الإسلامي وأوروبا. وتتيح عملية باكو، التي نفذت تحت إشراف القيادة الأذربيجانية، منصة واسعة لتبادل المعارف من خلال الحوار بين الأديان والثقافات.

إن الأمين العام، في أحدث تقرير له عن تشجيع ثقافة السلام والحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام (A/72/488)، يشير على وجه التحديد إلى أهمية الدور الذي تضطلع به عملية باكو في الدعوة إلى الحوار بين الثقافات. ويصادف هذا العام الذكرى السنوية العاشرة لعملية

باكو، وستنظم مجموعة من الأحداث في هذه المناسبة، بما في ذلك المنتدى الإنساني الرفيع المستوى السادس المقرر عقده في الفترة من ٢٥ إلى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر في باكو.

ومن هذا المنبر، يسرني أن أعلن أن أذربيجان ستتولى رئاسة حركة بلدان عدم الانحياز في العام المقبل. وطوال تاريخها، اضطلعت حركة عدم الانحياز بدور أساسي في تعزيز السلام والأمن الدوليين عن طريق تشجيع الالتزام بالمبادئ التي اعتمدت في مؤتمر باندونغ. وستوفر رئاسة أذربيجان للحركة مزيدا من الزخم لتعزيز المبادئ التأسيسية للحركة، التي سيحتفل بذكراها السنوية الخامسة والستين في عام ٢٠٢٠.

إن النزاعات المسلحة التي لم تحل، والتحديات الأمنية الناشئة والأزمات الإنسانية ذات الصلة تهدد بعكس مسار الكثير من التقدم الإنمائي المحرز. ولا يزال النزاع المسلح المستمر بين أرمينيا وأذربيجان يمثل تهديدا كبيرا للسلام والأمن الدوليين والإقليميين. وأدى النزاع إلى احتلال خُمس أرض أذربيجان، وأحال واحداً تقريبا من كل تسعة أشخاص في البلد إلى مشرد داخلياً أو لاجئ.

ومنذ اليوم الأول من النزاع، كان العلميات القتالية تدار حصرا داخل أرض أذربيجان – عمليا في وسط البلد – مما أثر على السكان المدنيين والهياكل الأساسية. وفي قراراته ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣)، اعترف مجلس الأمن بأن القوة العسكرية استخدمت ضد أذربيجان، وبأن تلك الأعمال غير قانونية وتتناقض مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وأنها تشكل انتهاكا واضحا لسيادة البلد وسلامته الإقليمية. وصيغت على نفس المنوال العديد من القرارات والوثائق المعتمدة من قبل المنظمات الدولية الأخرى ذات الحجية.

بيد أن المطالب الرئيسية لمجلس الأمن، بما في ذلك، أولا وقبل كل شيء، انسحاب القوات الأرمينية من الأراضي المحتلة في أذربيجان، لم تنفذ حتى الآن. وعلى العكس من ذلك، فإن سياسات أرمينيا وممارساتها تبين بوضوح عزمها على تأمين ضم الأراضي الأذربيجانية، التي استولت عليها بالقوة العسكرية ونفذت فيها أعمال تطهير عرقي على نطاق واسع.

وفي البداية، بعد إجراء تغييرات في حكومة أرمينيا، كانت ثمة توقعات بأن تتمسك القيادة الجديدة بالقيم الديمقراطية وقواعد ومبادئ القانون الدولي، بما في ذلك القرارات والمقررات ذات الصلة للمنظمات الدولية، ولا سيما تلك التي اتخذها مجلس الأمن. وللأسف، لم نلاحظ إحراز أي تقدم حتى الآن في هذا الصدد.

وعلى النقيض من أقواله السابقة، فإن رئيس وزراء أرمينيا لا يتورع الآن حتى عن أن يحاول بشكل صريح اعتبار منطقة ناغورني كاراباخ التابعة لأذربيجان جزءا من أرمينيا. وهذه المطالبة التوسعية لا تشكل ازدراء تاما لقواعد ومبادئ القانون الدولي والقرارات الصادرة عن مجلس الأمن فحسب، ولكنها تقوض أيضا عملية السلام التي تتوسط فيها مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ورؤساؤها. ومن ثم، فإن أرمينيا تبرهن على أعلى مستوى سياسي على أن نواياها الحقيقية لا تتمثل في تسوية النزاع عن طريق المفاوضات، ولكن مواصلة الاحتلال غير الشرعي للأراضي الأذربيجانية.

وتشهد أرمينيا تطورات سياسية داخلية ذات طابع غير مستقر، دون أن يفهم المجتمع الدولي ما يجري في هناك. وهذا هو السبب في أننا لا يمكن أن نستبعد فكرة أن أحدث بيانات وأفعال رئيس الوزراء الأرميني تهدف إلى زيادة تصعيد الحالة على أرض الواقع والتحريض على الأعمال العدائية المسلحة على طول خط التماس والحدود بين أرمينيا أذربيجان، ولن نستبعد ذلك. ولكن ثمة أمر واضح: ستتحمل جمهورية أرمينيا المسؤولية الكاملة عن عواقب هذا السيناريو السلبي. ولذلك، ندعو المجتمع الدولي إلى أن يبعث برسالة قوية إلى أرمينيا وإلى أن

يضغط عليها لضمان امتثالها التام للقانون الدولي والشروع فورا ودون شروط في تنفيذ القرارات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الأمن فيما يتعلق بتسوية النزاع بين أرمينيا وأذربيجان.

وما فتئت أرمينيا تعرقل عملية تسوية النزاع في حين ترفض، في الوقت نفسه، إجراء مفاوضات موجهة نحو تحقيق نتائج وتلجأ بانتظام إلى مختلف أشكال الاستفزازات بهدف تصعيد الوضع على أرض الواقع. وتحاول أرمينيا تكريس احتلالها للأراضي التي استولت عليها من خلال تغيير طابعها الديمغرافي والثقافي والعمراني ومنع عودة مئات الآلاف من الأذربيجانيين المشردين قسرا إلى ديارهم. وفي انتهاك صارخ لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، تواصل أرمينيا تنفيذ سياستها المتمثلة في التوطين غير القانوني للأرمن، لا سيما من سورية، في الأراضي الأذربيجانية المحتلة.

وينبغي للقيادة الجديدة في أرمينيا أن تفهم أن وعودها للشعب الأرمني بجعل أرمينيا دولة مزدهرة ومتطورة اقتصاديا لا يمكن أن تتحقق دون السلام وعلاقات حسن الجوار واحترام السيادة والسلامة الإقليمية لجيرانها. وما أن تعجل أرمينيا بتنحية مطالباتها الإقليمية جانبا وسحب القوات من أراضي أذربيجان، إلا وأمكن التعجيل بتحقيق السلام في منطقتنا وتحسين آفاق التنمية في أرمينيا.

ثمة حديث كثير يدور الآن عن الديمقراطية والأرمن في منطقة ناغورني كاراباخ الأذربيجانية. ولكن ماذا عن السكان الأذربيجانيين في منطقة ناغورني كاراباخ والأذربيجانيين من المناطق السبع المحيطة بها الذين تعرضوا للتطهير العرقي الوحشي وأجبروا على ترك أماكن إقامتهم الأصلية ومنازلهم وممتلكاتهم؟ وإذا كانت القيادة الأرمينية الجديدة تصف نفسها بالديمقراطية، فإنه يتعين عليها التصرف وفقا لسيادة القانون والقيم الديمقراطية. ويجب عليها السماح بعودة هؤلاء الأشخاص المقتلعين من وطنهم إلى ديارهم، ويجب أن تسحب قواتها المسلحة من الأراضي المحتلة الأذربيجانية، على نحو ما تطالب به القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن وغيره من المنظمات الدولية.

تعتقد أذربيجان بصدق أنه لا بديل عن السلام والاستقرار والتعاون الإقليمي المفيد للجميع، وهي أكثر الأطراف اهتماما بتسوية النزاع بالوسائل السياسية في أقرب وقت ممكن. وفي الوقت نفسه، لا يمكن التوصل إلى تسوية للنزاع إذا كانت هذه التسوية تنتهك دستور جمهورية أذربيجان وتتعارض مع القانون الدولي. ولا يمكن تسوية النزاع إلا على أساس احترام سيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد محمد زين شريف، وزير الخارجية والتكامل الأفريقي والتعاون الدولي في جمهورية تشاد.

السيد شريف (تشاد) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أعرب، بالنيابة عن فخامة السيد إدريس ديبي إيتنو، رئيس جمهورية تشاد ورئيس الدولة، عن أحر تهاني وفد تشاد وأطيب تمنياته لمعالي السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس على انتخابها بنجاح رئيسة للجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين. وتؤكد تشاد دعمها لها فيما تسعى إلى الوفاء بمهمته النبيلة.

كما نود أن نعرب عن خالص الشكر والتقدير البالغ لسلفها، معالي السيد ميروسلاف لايتشاك، على العمل الجيد الذي تم القيام به والنتائج الملموسة التي تحققت خلال فترة ولايته. وباسم تشاد، أود أيضا أن أنوه بقيادة الأمين العام أنطونيو غوتيريش وأن أشكره على التزامه المستمر بتعزيز دور الأمم المتحدة والنهوض بشراكتها مع المنظمات الإقليمية، وخاصة الاتحاد الأفريقي.

ترحب تشاد بوجاهة الرؤية الاستراتيجية التي وضعتها الرئيسية لهذه الدورة، ”الحوار وتعزيز تعددية الأطراف كحافز لرفاه جميع الأشخاص وكوكب مستدام“. إن اختيار هذا

الموضوع له ما يبرره من نواح عديدة. فنحن نعيش في عالم دائم التغيير حيث نواجه العواقب الوخيمة لتغير المناخ والنزاعات والأزمات وتخلف النمو وتدفقات المهاجرين التي لم يسبق لها مثيل والنزعة القومية والانعزالية.

وفي عالم مضطرب بشدة ومعرض لهذه المخاطر المتنوعة والجسيمة، ليس أمام البشرية من خيار سوى تقوية اتحادها حول القيم العالمية المشتركة التي يستند إليها إنشاء الأمم المتحدة، تلك البوتقة التي تنصهر فيها دول وشعوب العالم التي تطمح إلى العيش معا في سلام واحترام متبادل وتضامن وتكامل، فيما يربط بينها مصير مشترك. ويتوقف مستقبلنا ومستقبل الأجيال القادمة، التي نتحمل المسؤولية عنها، على الأمم المتحدة.

إن أفريقيا بصفة عامة وبلدان منطقة الساحل بصفة خاصة تعاني أكثر من أي مكان آخر من الآثار السلبية لجميع الآفات المذكورة آنفا مجتمعة. وهي تؤثر بشدة على بلدي، تشاد، المحاط ببؤر نزاعات وأزمات في منطقة تتسم بتفاقم الإرهاب والاتجار غير المشروع بجميع أنواعه – بما في ذلك الاتجار بالبشر المرتبط بالهجرة غير المشروعة – والجريمة عبر الوطنية والجفاف والتصحر.

وبناء على الاعتقاد الراسخ بأنه لا يمكن أن يكون هناك تنمية أو سلام أو استقرار من دون الأمن، فإن تشاد تجد نفسها مضطرة، على الرغم من مواردها الضئيلة، للعمل على عدة جبهات في الحرب ضد الإرهاب في جميع أنحاء حوض بحيرة تشاد ومنطقة الساحل. وعلى الرغم من التضحيات الهائلة على الصعيدين الفردي والجماعي مع بلدان المنطقة دون الإقليمية، لا يزال خطر الإرهاب قائما ومستمرا ويعرض جميع جهودنا الإنمائية للخطر.

وتواصل الجماعات الإرهابية، المتحالفة مع الشبكات الإجرامية الواسعة من المتجرين بجميع أنواعهم المدججين بالسلاح والذين يملكون موارد مالية كبيرة، اختبار قدراتنا الفردية على الاستجابة، ناهيك عن الجهود التي يتعين بذلها للتصدي للتحديات الأمنية الأخرى مثل المرتزقة وتداول الأسلحة وانتشارها والصيد غير المشروع وإزالة الغابات والقرصنة والنزاعات المتعلقة بالتدهور البيئي.

رغم أنه صحيح أن الالتزام والتصميم الجماعيين للدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد أدى، في إطار القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، إلى الهزيمة العسكرية لجماعة بوكو حرام الإرهابية، من الواضح أن الجماعة لا تزال قادرة على إلحاق أضرار. وتقوم المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بمواجهة الجماعات الإرهابية الأخرى التي تعمل في هذه المنطقة، انطلاقا من قاعدة دعمها في جنوب ليبيا.

إن الحرب على الإرهاب مستمرة بعزم من دولنا التي تعد من أفقر البلدان في العالم، في إطار فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ويجري هذا العمل بالنيابة عن جميع دولنا ويصب في مصلحتها، ولذلك يستحق الاهتمام والدعم الكاملين من جانب المجتمع الدولي، من خلال اتخاذ إجراءات تتجاوز مجرد البيانات والوعود التي لا يتم الوفاء بها في كثير من الأحيان.

إن السلام والأمن عنصران أساسيان لإحراز التقدم وتحقيق التنمية المستدامة في الأجل الطويل. وللإستقرار في منطقة من المناطق فوائد بعيدة المدى على المناطق المجاورة وما وراءها، الأمر الذي يبرز الحاجة إلى اتباع نهج شامل واتخاذ إجراء جماعي متسق ومنسق لمعالجة الأسباب الجذرية للإرهاب والنزاعات، بما في ذلك الفقر والجهل والتخلف.

وفي هذا الصدد، أكرر بقوة الدعوة التي أطلقها رؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، في مؤتمر قمتهم الذي عقد في ٦ شباط/فبراير في نيامي بالنيجر، حيث طلبوا من أعضاء مجلس الأمن وضع القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والتي تهدف إلى محاربة تهديد الإرهاب، تحت أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، من أجل ضمان تمويلها

المستدام واضطلاعها بتنفيذ بولاية تتناسب مع نطاق هذا التهديد الدولي. ويعتمد تفعيل القوة وزيادة قوتها وفعاليتها إلى حد كبير وبشكل أساسي على تعبئة الموارد المخصصة لهذه القضية. وأود أيضا أن أجدد شكرنا الصادق للأمين العام أنطونيو غوتيريش على التزامه الثابت ومواقفه القائمة على المبادئ، ودفاعه عن هذا الطلب المشروع لدول المجموعة الخماسية.

وإذ تتقدم تشاد على طريق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهي ضمان لإحلال السلام والاستقرار والأمن، وبالاستفادة من الدروس المستخلصة من التجارب السابقة والحالية، يعتزم بلدي إعطاء الأولوية لشراكاتنا لتحقيق نتائج ملموسة تقاس من حيث تحسين ظروف المعيشة لشعبنا. وفي هذا السياق، نرحب بالإصلاح الجاري لنظام الأمم المتحدة للدعم الإنمائي، الذي يسعى إلى النأي عن النموذج القائم على المساعدة للتأكيد على الصمود عن طريق التنمية المستدامة. ونأمل أن يأخذ هذا النهج الجديد في الحسبان الحاجة إلى إجراء حوار منتظم، والاحتياجات الحقيقية للبلدان وأولوياتها عندما يتعلق الأمر باختيار المشاريع، ومشاركة الحكومة في تنفيذ ورصد وتقييم المشاريع، وتبسيط إجراءات الموافقة على المشروع وإجراءات الصرف.

وفي نفس السياق، نرحب بنهج استعراض استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل من خلال خطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل. ونشدد أيضا على ضرورة إشراك البلدان المعنية في عملية الاستعراض بدقة وأخذ أولوياتها بعين الاعتبار.

ورغم التحديات الأمنية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية المتعددة، شرعت تشاد في عام ٢٠١٥ في صياغة وثيقتين عن تنميتها في الأجلين المتوسط والطويل ”رؤية ٢٠٣٠: تشاد التي نصبو إليها“ وخطة التنمية الوطنية الخماسية الأولى لعام ٢٠١٧ -٢٠٢١، في سياق أهداف التنمية المستدامة. وأعقب موافقة الحكومة على هاتين الوثيقتين في شهر تموز/يوليه ٢٠١٧ عرض خطة التنمية الوطنية في اجتماع المائدة المستديرة في باريس في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأوجه، بالنيابة عن حكومتي، دعوة صادقة إلى جميع شركائنا للوفاء بالتعهدات المعلنة في اجتماع المائدة المستديرة. ويعتبر الوفاء بهذه الوعود أمرا حيويا بالنسبة لتشاد.

إن حكومة جمهورية تشاد، التي تدرك تمام الإدراك الدور البارز الذي تقوم به المرأة في عملية التنمية في البلد، تعالج مسألة المساواة بين الجنسين باعتبارها عنصرا أساسيا وأولوية من الأولويات الرئيسية في صياغة السياسات العامة وتنفيذها. ولهذا الغرض، من خلال قانون اعتمد في ٢٢ أيار/مايو، أمر فخامة السيد إدريس ديبي إتنو، رئيس الجمهورية ورئيس الدولة، بأن يتم بشكل إلزامي تخصيص نسبة ٣٠ في المائة من جميع تعيينات الموظفين المدنيين والوظائف الانتخابية للنساء، مع الهدف النهائي المتمثل في تحقيق التكافؤ بين الجنسين تدريجيا. وقد أظهرت هذه الحصة فعاليتها عند تنفيذها.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد اتخذنا تدابير محددة لضمان تطوير مكانة المرأة، بما في ذلك تعزيز تعليم الفتيات واعتماد قانون يحظر زواجهن المبكر. ويحدد هذا القانون الحد الأدنى لسن الزواج في ١٨ عامًا وينص على عقوبة السجن من ٥ إلى ١٠ سنوات بالنسبة لمن ينتهكون هذا المنع.

إن الحوض التقليدي لبحيرة تشاد هو المكان الذي تظهر فيه العواقب المأساوية للأثر المشترك للهجمات الإرهابية وتغير المناخ على السكان الضعفاء، وضحايا هاتين الآفتين، وكذلك على البيئة. ويجب أن نتذكر أنه يعيش حول بحيرة تشاد أكثر من ٤٥ مليون شخص من أصول مختلفة يتحملون العبء الأكبر لعواقب تجفيف بحيرة تشاد، مما يقوض بشكل خطير سبل عيشهم ويحد بشكل كبير من قدراتهم على الصمود.

لقد انخفضت مساحة سطح بحيرة تشاد من ٢٥٠٠٠ كيلومتر مربع قبل ٤٠ عاما إلى أقل من ٢٥٠٠ كيلومتر مربع، وأضحى خطر اختفائها حقيقيا للغاية. إن الجهود التي تبذلها

أربعة بلدان توجد فيها البحيرة، وأعضاء آخرون في لجنة حوض بحيرة تشاد بهدف إنقاذها، غير كافية لوحدها بتاتا لمواجهة هذه المشكلة العويصة. ويشكل الاختفاء التدريجي لبحيرة تشاد كارثة إيكولوجية رئيسية تترتب عنها عواقب وخيمة على الأمن الغذائي والاستقرار في منطقة الساحل، كما يتضح من ندرة الموارد الطبيعية وتطور التهديد الإرهابي. ولهذا السبب، يجب على المجتمع الدولي ككل أن يحشد جهوده من أجل إنقاذ بحيرة تشاد من خلال دعم المبادرة المشتركة لليونيسكو ولجنة حوض بحيرة تشاد لتسجيل بحيرة تشاد كمحمية محيط حيوي وموقع تراث عالمي.

إن بمقدور المجتمع الدولي بل يجب عليه أن يساعد في تحقيق هذا الهدف النبيل الذي يتماشى تماما مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي هذا الصدد، تحث تشاد مرة أخرى جميع الأطراف في اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وخطة عمل أديس أبابا على الوفاء بالتزاماتها المترتبة عليها.

وتظل إدارة الهجرة تشكل أحد أكبر التحديات في عصرنا. حيث يحاول آلاف المهاجرين الأفارقة، مدفوعين باليأس والإحباط، الوصول باستمرار إلى أوروبا مخاطرين بحياتهم في هذه العملية. ولن يتوقف تدفق المهاجرين ما دامت الأسباب الجذرية للهجرة مستمرة، بما في ذلك الفقر والتخلف والصراعات، ونقص الفرص المتاحة للشباب الأفريقي. وبالإضافة إلى ذلك، هناك عوامل مثل الضغط الديموغرافي والآثار السلبية لتغير المناخ، التي تزيد من ضعف المجتمعات الأفريقية.

ونظرا لانعدام آليات إدارة الهجرة المستدامة المناسبة التي تأخذ في الحسبان الأسباب الجذرية لهذه الظاهرة، لن نتمكن أبدا من وضع حد لمأساة آلاف الأشخاص الذين يلقون حتفهم في البحر أو في الصحراء؛ أو لمشاهد تنتمي لحقبة أخرى، مثل بيع المهاجرين الأفريقيين كرقيق في المزاد.

وفي هذا الصدد، يجب علينا جميعا أن نبذل جهدا كبيرا لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان منشأ وعبور المهاجرين من أجل تحقيق استقرار الحالة. ويعد تحسين التعاون مع تلك البلدان أفضل طريقة لكبح الهجرة غير المشروعة. وبالمثل، يجب اتخاذ تدابير عاجلة لمساعدة أولئك المحاصرين حاليا في معسكرات المرور العابر أو الذين يتعرضون لحالات الرق أو أعمال العنف الخطيرة. ويجب علينا جميعا أن ندعو الدول التي يتعرض فيها المهاجرون لذلك العنف إلى احترام حقوقهم الأساسية، ومواءمة أساليب إدارتها للهجرة مع سيادة القانون. وأفضل سبيل لنا جميعا للتصدي لتحديات الهجرة هو وضع آليات مرنة للهجرة القانونية، والنظر في هذه الظواهر، التي كانت موجودة منذ عهد قديم، كوسيلة للتقريب بين الناس وليس كتهديد.

وعلى الصعيدين القاري والدولي، ترحب تشاد بالتقدم المحرز في بعض البلدان، وإن كان القلق لا يزال يساورها إزاء استمرار مناطق نزاع هنا وهناك. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، ترحب تشاد بالتزام سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى والجماعات المسلحة الأربع عشرة طريق الحوار برعاية فريق ميسري المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتؤكد تشاد من جديد دعمها للمبادرة الأفريقية التي يقودها الاتحاد الأفريقي بدعم من المجتمع الدولي بأسره. إن استعادة الثقة وبدء المصالحة الحقيقية في متناول شعب أفريقيا الوسطى الشقيق. وندعو جميع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف إلى توفير الموارد اللازمة لتنفيذ المبادرة الأفريقية.

وفي مالي، ترحب تشاد بنجاح الانتخابات الرئاسية السلمية، وتكرر الإعراب عن تهنئتها لفخامة السيد إبراهيم بوبكر كيتا على إعادة انتخابه الحاسمة، التي تعكس التزام الشعب المالي بالعملية السياسية الجارية والسلام. وتشجع تشاد جميع الجهات المعنية في مالي على تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة

بالكامل في مالي، وتؤكد من جديد التزامها بدعم مالي في مرحلة تحقيق الاستقرار.

وفي جنوب السودان، ترحب تشاد باتفاق السلام الذي وُقع مؤخرا في أديس أبابا بواسطة الجهات الفاعلة في جنوب السودان، وتهنئ الهيئة الحكومية الدولية للتنمية على محصلة جهودها الدؤوبة. وتحث تشاد جميع الأطراف في الاتفاق على تنفيذه بحسن نية.

وترحب تشاد أيضا بالتطورات الإيجابية للغاية في القرن الأفريقي، والتي اتسمت بالتقارب بين إثيوبيا وإريتريا، وكذلك بين إريتريا وجيبوتي، ونأمل أن تستمر هذه العمليات.

وفي ليبيا، تدعو تشاد جميع الأطراف الليبية إلى إعطاء الأولوية للحوار والمصالحة على النزاع المسلح. ونشجعها على الاستفادة من نواياها الطيبة ومن الحس السليم لطي صفحة العنف. وفي هذا الصدد، يجب على المجتمع الدولي تيسير الحوار والمصالحة الشاملة، على سبيل الأولوية العاجلة بغية استعادة السلام، وإجراء انتخابات شفافة وسلمية وذات مصداقية، في نهاية المطاف. وتجدر الإشارة إلى أن الأزمة الليبية لها آثار أمنية خطيرة بالنسبة للبلدان المجاورة، بما فيها تشاد، نتيجة للفوضى في جنوب ليبيا، وهي المنطقة التي ينعدم فيها القانون، وتُتخذ ملاذا للجماعات الإرهابية وعصابات المرتزقة، وجميع أنواع الاتجار. وفي هذا الصدد، ندعو جميع شركائنا إلى دعم الجهود التي تبذلها ليبيا والنيجر، والسودان، وتشاد في إطار الاتفاق الذي وقع في ٣١ أيار/مايو في نجامينا بين البلدان الأربعة، بهدف تأمين حدودها المشتركة.

وفي اليمن، تؤكد تشاد من جديد دعمها لجهود الأمم المتحدة من أجل تشجيع التوصل إلى حل سياسي للأزمة، وتحث الأطراف اليمنية الفاعلة المعنية على إيلاء الأولوية للحوار والامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفي سورية، تؤكد تشاد مجددا دعمها لجهود الوساطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وتدعو أطراف النزاع إلى إنهاء المعاناة التي ألحقوها بشعبهم لأكثر من سبع سنوات، ووضع حد للعنف، والالتزام بحزم، بالحوار والمصالحة. وتدعو تشاد المتحاربين إلى احترام القانون الإنساني الدولي، وتيسير إيصال المعونة إلى المدنيين.

وفيما يتعلق بالنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، تؤكد تشاد مجددا التزامها بالحل القائم على دولتين، إسرائيل وفلسطين تعيشان جنبا إلى جنب في كنف السلام والاستقرار والأمن داخل حدود ما قبل ٧ حزيران/يونيه ١٩٦٧ وأن تكون القدس الشرقية عاصمة لفلسطين.

وفيما يخص كوبا، تلاحظ تشاد بقلق، تدهور علاقات ذلك البلد مع الولايات المتحدة، وتشجع الطرفين على مواصلة عملية تطبيع علاقاتهما. وتكرر تشاد دعوتها إلى رفع الحظر المفروض على كوبا.

ولا يسعني أن أختتم ملاحظاتي دون التصدي لمسألة إصلاح الأمم المتحدة، ألا وهي إصلاح مجلس الأمن، الأمر الذي لا يزال يشكل مصدر قلق مستمر لأفريقيا. وتؤكد تشاد الحاجة الملحة إلى تصحيح الظلم الذي لحق بأفريقيا، وذلك بالتعجيل بالإصلاح الذي طال انتظاره ليعكس واقع العالم اليوم في منظومة الأمم المتحدة. ويستحق الموقف الأفريقي المشترك بشأن هذه النقطة أن يؤخذ في الاعتبار من جانب جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، إذا كنا نريد حقا انخراط أفريقيا في الحوكمة العالمية. وسواء شئنا أم أبينا، لا غنى عن أفريقيا في القرن الحادي والعشرين، ويجب على بقية العالم الإستماع إلى صوتها.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مامادي توري، وزير الخارجية وشؤون الغينيين في الخارج في جمهورية غينيا.

السيد توري (غينيا) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، وبالنيابة عن رئيس وحكومة وشعب جمهورية غينيا، أود أن أعرب عن خالص تعازينا في وفاة السيد كوفي عنان، ابن أفريقيا العظيم والأمين العام السابق للأمم المتحدة، الذي كرس حياته لتعزيز السلام والقانون الإنساني الدولي والتعددية.

ويود وفد بلدي أن يهنئ الرئيسة على انتخابها رئيسة للجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين وأن يؤكد لها دعمه لنجاح ولايتها. وتود غينيا أن تشيد إشادة استحقاق بسلفها، السيد ميروسلاف لايتشاك، على رئاسته الشاملة للجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين، خلال الفترة الحاسمة لإصلاح منظمتنا.

ويهنئ وفد بلدي أيضا بحرارة الأمين العام أنطونيو غوتيريش على رؤيته وجهوده الجديرة بالثناء، والتي اضطلع بها لإعطاء زخم جديد للأمم المتحدة، التي عانت من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في سياق دولي متغير على الدوام. ومن الواضح أنه، في مواجهة تلك التحديات، يجب أن نعطي الأولوية للنهج الجديدة الأكثر واقعية والفعالة والمنسقة لتحقيق الأهداف الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

إن الدورة الثالثة والسبعين، في إطار موضوع هذا العام ”جعل الأمم المتحدة وثيقة الصلة بجميع الناس: القيادة العالمية والمسؤوليات المشتركة عن تهيئة مجتمعات يسودها السلام والتكافؤ“، تدعونا إلى الإسراع في تعزيز القيادة العالمية للأمم المتحدة فيما يتعلق بمتطلبات الإصلاح والتطلعات الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويجب علينا أن نتذكر أن الأمم المتحدة قد أنشئت في أعقاب واحدة من أكثر الحروب دمارا التي شهدتها البشرية، وعانت من وصمة الحرب الباردة وتأثرت بالاضطرابات المتصلة بنهاية تلك الحرب الباردة. بيد أنها قاومت جميع المحاولات الرامية إلى إضعافها بجعلها غير فعالة في إدارة بعض الأزمات التي تهدد السلام والاستقرار في جميع أنحاء العالم.

وفي عالم يزداد ترابطا، تبقى الأمم المتحدة المنبر الوحيد المتعدد الأطراف القادر على اعتماد نهج عالمي متسق في السعي إلى إيجاد حلول للتحديات العديدة التي تواجهها. وخلال فترة الأزمة العميقة التي واجهتها المنظمة، ذكر الأمين العام كوفي عنان إلى بما يلي:

> ”رأت مجموعة من القادة الثاقبي النظر أن الجنس البشري ليس لديه سوى عالم واحد يعيش فيه، وأنه ما لم يُدر شؤونه بحكمة، فإن جميع البشرية قد تفنى. ولذلك وضعوا قواعد تنظم السلوك الدولي وأسسوا شبكة من المؤسسات، في لبها الأمم المتحدة، يمكن أن تعيش فيها شعوب العالم معا لتحقيق المصلحة العامة.“ (A/58/PV.7، صفحة ٣)

واليوم، تظل المقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة أكثر أهمية من أي وقت مضى. والطابع العالمي للأمم المتحدة في صون السلم والأمن وتحقيق الازدهار في العالم يتأكد كل يوم. وبفضل مجالات العمل المتعددة، يمكن مساعدة الدول الأعضاء في عملياتها الإنمائية. ولهذا السبب يجب أن نظل عاقدين العزم وملتزمين التزاما ثابتا بتنفيذ الإصلاحات التي تكتسي أهمية حاسمة لمنظمتنا.

و تؤيد جمهورية غينيا عملية الإصلاح الجارية هاته، التي بدأها الأمين العام، لا سيما فيما يتعلق بركائز السلام والأمن والتنمية المستدامة. ولن تغالي غينيا مهما فعلت في الإصرار على ضرورة إصلاح مجلس الأمن. لقد حان الوقت لأن نأخذ في الاعتبار أهمية أفريقيا من الناحية الديموغرافية والسياسية والاقتصادية بغية منحها الدور الذي يمكنها، بل يجب عليها، أن تضطلع به على المسرح الدولي، ولرفع الظلم الذي عانته القارة بمنحها مقعدين دائمين ومقعدين غير دائمين. ونتائج الإصلاح

يجب أن تؤدي في نهاية المطاف إلى إنشاء نظام عادل ومنصف للتعاون الدولي قائم على التضامن والمسؤولية المشتركة.

إن الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة تصادف هذا العام الذكرى السنوية الستين لاستقلال جمهورية غينيا، في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٨. وفي السنة نفسها، انضمت إلى المنظمة الثانية بصفتها الدولة العضو ال ٨٢ في الأمم المتحدة. وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الستين لاستقلالنا، سوف ترفع علم الوحدوية الأفريقية. ومن الواضح أن الأمم المتحدة كانت ولا تزال بالنسبة لغينيا محفلا متعدد الأطراف مكنها من تحقيق المثل العليا التي كافح كثيرا من أجلها، بما في ذلك الرؤية الأفريقية للاستقلال، ومكافحة الفصل العنصري، وتعزيز السلام والأمن، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في القارة.

واليوم، في ظل القيادة الفعالة لرئيس جمهورية غينيا، فخامة السيد ألفا كوندي، يحرز بلدنا تقدما كبيرا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، يمكن أن يضمن مستقبلا أفضل لأبناء شعب غينيا. وقد رحب الشعب الغيني بالمشاريع الضخمة التي نُفذت في قطاعي الطاقة والزراعة وبإنشاء الهياكل الأساسية الضرورية للتنمية، لأنه مقتنع بأن تلك الإنجازات ستؤدي حتما إلى تحقيق التنمية في غينيا بحلول عام ٢٠٤٠.

واستنادا إلى أولويات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، تركز غينيا على ملكية وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. وفي هذا السياق، قام بلدنا في الاجتماع الثالث للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، بعرض استعراضه الوطني الطوعي الأول – لعام ٢٠١٨ – بشأن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وكان ذلك الاجتماع فرصة مناسبة لكي يتشاطر بلدي مع الدول الأعضاء الأخرى خبرته في عملية تنفيذ برنامج التنمية المستدامة لديه بحلول عام ٢٠٤٠.

وقد حظي عزم الحكومة على الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بدعم الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، مُسترشدة بالخطة الاستشرافية ”رؤية غينيا لعام ٢٠٤٠“، التي تهدف إلى جعل التخطيط الإنمائي الأداة المناسبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، تعول غينيا على دعم الأمم المتحدة والشركاء الآخرين.

وتقدر الحكومة بشدة تجدد بيئة الحوار من أجل تعزيز السلام المستدام في أفريقيا، لأن السلام والأمن شرطان أساسيان لتحقيق التنمية الشاملة. والتقدم الملموس المحرز في الشراكات الاستراتيجية بين الأمم المتحدة وبعثات السلام الأفريقية، فضلا عن التقدم الكبير المحرز في إدارة الأزمات في غينيا – بيساو وجنوب السودان والصومال وفي المنازعات بين إثيوبيا وإريتريا وبين إريتريا وجيبوتي، يؤكد مرة أخرى الحاجة إلى مواصلة التركيز على الحلول السياسية بغية تهيئة بيئة سلمية مواتية لتحقيق التنمية.

ونحن مقتنعون بأن الاستثمارات الكبيرة في منع نشوب النزاعات والبحث عن الحلول السياسية ستجعل البشرية في مأمن من فقدان عدد لا يحصى من الأرواح وتدمير الهياكل الأساسية. بيد أن هذه التطورات الإيجابية التي تحققت هنا وهناك ينبغي ألا تلهينا عن كفاحنا المشترك ضد الإرهاب الدولي والتطرف العنيف. ولهذا السبب يدين وفد بلدي بشدة الأعمال الوحشية المرتكبة ضد الأشخاص الأبرياء في أفريقيا وفي جميع أنحاء العالم. ويحث الدول الكبرى على دعم أفريقيا في مكافحة هذه الآفات ودعم المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في مواجهة الفظائع التي ترتكبها الجماعات الإرهابية بغية استعادة السلام الدائم في منطقة الساحل.

وترحب غينيا بتنفيذ خطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل، المعنونة ”منطقة الساحل، أرض الفرص“، التي

تستهدف ١٠ من البلدان، بما في ذلك غينيا. وتركز الخطة على ستة مجالات رئيسية هي: التعاون عبر الحدود، والوقاية، وحفظ السلام، والنمو الشامل، والمناخ، والطاقة المتجددة.

وستيسّر الشراكات مع الدول الأعضاء، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والمجتمع المدني والجهات المانحة تنفيذ مختلف المشاريع الإنمائية، وستساعد على مكافحة الفقر المدقع، وستحسن الحالة الإنسانية وستعزز القدرة على التغيير وستحد من آفة انعدام الأمن الغذائي.

ولو كان هناك حالة أخرى حيث لا يزال دور الأمم المتحدة لا جدال فيه، فإنها النزاع في الشرق الأوسط، الذي يظل يشكل مصدر قلق كبير للمجتمع الدولي. وأعربت غينيا دائما وبشكل لا لبس فيه عن تضامنها غير المشروط مع القضية العادلة للشعب الفلسطيني. وما زلنا مقتنعين بأن أي حل مستدام وقابل للتطبيق في الشرق الأوسط يعني بالضرورة احترام وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي تدعو إلى إقامة دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في أمان داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

ولا تزال النزاعات – ولا سيما الأزمات التي طال أمدها – وتدهور البيئة وانتهاكات حقوق الإنسان تزيد من الاحتياجات الإنسانية، التي تقدر حاليا بحوالي ٢٢,٥ بليون دولار. ومع ذلك، يُعرقل حشدُ الأموال ليس بسبب الافتقار إلى التضامن فحسب، لكن أيضا بسبب التخفيضات الكبيرة في ميزانية الأمم المتحدة. وهذا هو السبب في أن وجوب أن تكون إدارة الأموال التي تم حشدها شفافة وشاملة للجميع.

ومن بين كل التحديات الإنسانية، تكتسي مسألة التنقل البشري أهمية بالنسبة لنا، ولذلك فهي تستدعي المزيد من التضامن وتقاسم المسؤوليات. وهذا هو السبب في أننا نرحب بمَجيء الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الذي يمثل مصدر أمل لأكثر من ٢٥٨ مليون مهاجر دولي الذين يتَألّفون إلى حد كبير من النساء والأطفال. وستوازن هذه الوثيقة الهامة، التي ستعتمدها جمهورية غينيا بمراكش في كانون الأول/ديسمبر، بين سيادة الدولة والحقوق الأساسية. ويتماشى الاتفاق أساسا مع أهداف التنمية المستدامة، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، مع توفير آلية رصد هامة.

ولا يمكن تحقيق الرفاه الاجتماعي من خلال أهداف التنمية المستدامة إلا إذا نجحنا في تخليص عالمنا من الأمراض المتكررة. ولذلك، من المهم أن نعزز التضامن في مكافحة الأمراض المعدية وغير المعدية، التي لا تزال تُهلك عددا كبيرا من سكان العالم. ويرحب وفد بلدي بالخطوات المتخذة والتقدم المحرز في القضاء الفعّال على السل، وفيروس نقص المناعة البشرية والأمراض الأخرى. إننا نؤيد بكل إخلاص مشروع الأمم المتحدة للتغطية الصحية الشاملة.

إن تهيئة مجتمع شامل يعزز القضاء على أوجه عدم المساواة والحواجز الاجتماعية التي تحول دون مشاركة الشباب والنساء في الأنشطة الاقتصادية والسياسية. وتكتسي المساواة بين الجنسين وتعزيز تمكين الشباب والمرأة أهمية في تحقيق التنمية المستدامة ويجب أن تؤخذا في الاعتبار في السياسات الإنمائية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ الأمين العام، الذي ما برح يعمل منذ توليه منصبه لتحقيق التكافؤ من خلال التعيينات في الهيئات الأعلى للأمم المتحدة. وتقع على عاتقنا مسؤولية إدامة هذه الممارسة الجيدة في الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية والوطنية لأنها تتسق مع الاتفاقات المتعلقة بالمسائل الجنسانية وحقوق المرأة.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على أن الأمم المتحدة ما زالت المؤسسة الوحيدة التي يمكنها الحفاظ على التوازن العالمي وكفالة الأمن الجماعي والازدهار المشترك. ويمكن لأي انسحاب وتقوقع من جانبنا أن يضر بالسلام والاستقرار في

جميع أنحاء العالم. ولذلك فإن تعددية الأطراف لا تزال السبيل الوحيد الفعال لتحقيق الأهداف الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد محمد سيالة، وزير الخارجية والتعاون الدولي بالنيابة في دولة ليبيا.

السيد سيالة (ليبيا): السيد الرئيس، لقد تعذر على دولة الرئيس، فايز مصطفى السراج، حضور الجمعية العامة نظرا لتطور الأوضاع في طرابلس، وقد فوضني إلقاء كلمته هذه.

يطيب لي في مستهل هذه الكلمة أن أهنئ من خلالكم السيدة إسبينوسا، على توليها رئاسة الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، متمنيا لها النجاح والتوفيق في المهام المنوطة بها، ومؤكدا لكم باسم وفد بلدي، استعدادنا للتعاون معكم بما يسهم في تحقيق أهداف هذه الدورة. وأود كذلك أن أتقدم بالشكر والتقدير لسلفكم سعادة السيد ميروسلاف لايتشاك على ما بذله من جهود خلال رئاسته لأعمال الدورة الماضية. ولا يفوتني أن أشيد بالجهود المتواصلة التي يضطلع بها معالي الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، لتحقيق أهداف ومقاصد الأمم المتحدة.

لا شك أن الوضع في بلدي يظل محل اهتمام ومتابعة الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي بأسره، ونحن نكنّ كل التقدير والاحترام لكل من يبذل جهود صادقة لمساعدتنا في تجاوز ما نمر به من ظروف وتحديات صعبة. ونؤكد على أهمية تنسيق وتكامل هذه الجهود، وتجنب التنافس والتباين في طرح المبادرات، التي بات واضحا أنها تربك وتشتت فرص حل الأزمة الليبية. لذا نعتقد أنه من المهم التنسيق مع الأمم المتحدة عند عقد أي اجتماع إقليمي أو دولي معني بالشأن الليبي، وأهمية أن تكون النتائج متوافقة مع رؤيتها لحل الأزمة الليبية.

إن المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني، ومنذ استلامه لمهامه، أدرك حجم التحديات التي تواجه البلد، وفي مقدمتها اتساع دائرة التهديد الإرهابي، وتباين مواقف الأطراف السياسية، وعدم استقرار الوضع الأمني، وتفاقم الأزمة الاقتصادية التي أثرت سلبا على المستوى المعيشي للمواطن، وما يحتاجه من خدمات مختلفة. لقد كنا وما زلنا حريصين على سرعة إيجاد استجابة وحلول سلمية سريعة لهذه التحديات. وسبق لنا أن قدمنا العام الماضي، خارطة طريق للخروج من الأزمة، تقوم على أساس إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية، ووقف جميع الأعمال القتالية باستثناء مكافحة الإرهاب، ومباشرة مقتضيات المصالحة الوطنية.

ورأينا أن هذا النهج من شأنه أن يفضي إلى توحيد المؤسسات والانطلاق نحو بناء الدولة الديمقراطية الحديثة. لكن، للآسف، لم نلمس تجاوبا من المؤسسات الوطنية المعنية بهذا الاستحقاق، ومع ذلك لم نفقد الأمل، وظلت أيدينا ممدودة للجميع، عاقدين العزم على مواصلة التعامل الإيجابي مع ما يطرح من مبادرات حقيقية وصادقة للخروج من حالة الجمود السياسي الذي أثقل كاهل الدولة والمواطن على حد سواء.

”إننا نقدر تقديرا عاليا الجهود المتواصلة التي يضطلع بها السيد غسان سلامة، المبعوث الخاص للأمين العام إلى ليبيا، والفريق العامل معه لتقريب وجهات النظر بين الفرقاء الليبيين والمساهمة في إيجاد الحلول للعديد من المشاكل والصعوبات. ولا يفوتني أن أشير إلى أن حكومة الوفاق الوطني سبق أن رحبت بخارطة الطريق التي عرضها السيد سلامة خلال الاجتماع الرفيع المستوى بشأن ليبيا المعقود في مثل هذا الوقت من العام الماضي، وشجعت جميع الأطراف المعنية على إبداء المرونة وسرعة

الوصول إلى التوافق على إدخال التعديلات على بعض مواد الاتفاق السياسي محل الخلاف، والانتقال بعد ذلك لمباشرة تنفيذ بقية الخطوات التي تتضمنها الخطة. إلا أنه، للأسف، لم يتم إحراز التقدم الذي كنا نصبو إليه.

”إن المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني يدعم ويؤيد أي مسار يفضي إلى التسوية السياسية الشاملة. ومن هذا المنطلق، تفاعلنا مع الأصوات المطالبة بتنظيم انتخابات عامة تخرج البلاد من أزمتها السياسية. وقمنا بتسهيل مهمة المفوضية العليا للانتخابات في تسجيلها للناخبين، وكانت النتائج مشجعة جدا، حيث أن عدد المسجلين فاق المتوقع وغير مسبوق، وهو مؤشر واضح على موافقة الليبيين ورغبتهم في سرعة تنظيم وإجراء الانتخابات. ومن جانبنا، شجعنا هذا التوجه وسارعنا بتخصيص مبلغ ٦٠ مليون دينار للمفوضية استعدادا لتنظيم الانتخابات. وقمنا أيضا بالتنسيق والتشاور مع الجهات المعنية لتأمين الظروف الأمنية والتنظيمية الكفيلة بإجرائها في جو من الحرية والنزاهة. ونتطلع إلى أن يجد هذا المطلب الشعبي صدى لدى المؤسسات المعنية، وأن تفي بالتزاماتها وتغلب المصلحة العليا للبلاد وتضطلع بكل ما هو مطلوب من إجراءات تشريعية وقانونية للوفاء بهذا الاستحقاق الوطني الذي من شأنه أن ينهي حالة الجمود السياسي ويوحد مؤسسات الدولة ويفتح الطريق أمام معالجة الصعوبات المتعددة التي تواجه المواطن.

”إننا نؤكد عزمنا على مواصلة الجهود لإخراج البلاد من أزماتها. ووقوفنا بصلابة ضد كل من يحاول فرض توجهاته بقوة السلاح. لقد عبرنا عن إدانتنا واستنكارنا للهجمات المسلحة التي تعرضت لها ضواحي مدينة طرابلس خلال الأسابيع الماضية، والتي أحدثت خسائر بشرية ومادية جسيمة وروعت النساء والأطفال، وهجَّرت المدنيين الأبرياء.

”إننا نقدر تقديرا عاليا جهود بعثة الأمم المتحدة بقيادة السيد غسان سلامة التي أفضت إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، ونطالب جميع الأطراف بالالتزام بذلك. ونؤكد أن يد العدالة الوطنية والدولية ستلاحق كل من كان وراء هذه الهجمات وما سببته من مآس.

”ونحن عازمون من جانبنا على إجراء الترتيبات الأمنية التي نص عليها الاتفاق السياسي بما يسهم في توحيد المؤسسات العسكرية والأمنية ويحقق استتباب الأمن والسلام في البلاد. ونؤكد مجددا أن اللجوء للسلاح والتهديد به لا يخدم إلا شبكات الإرهاب التي تجد في الفوضى الفرصة لتنفيذ أنشطتها الإجرامية. والدليل على ذلك الهجوم الإرهابي الذي تعرضت له كل من المفوضية العليا للانتخابات والمؤسسة الوطنية للنفط في طرابلس. وعليه، فإن أولوية تحقيق الأمن والاستقرار هدف لا غنى عنه وخطوة ملحة تتطلب من الأمم المتحدة المساهمة الفاعلة في دعم هذا التوجه. ولذلك، نرى أهمية أن تتحول بعثة الأمم المتحدة في ليبيا من بعثة سياسية خاصة إلى بعثة لدعم وإرساء الأمن والاستقرار والسلام في جميع أنحاء البلاد.

”تعمل حكومة الوفاق الوطني على إيجاد حلول للأوضاع المعيشية والخدمية الصعبة التي تواجه المواطن، حيث شرعت في تنفيذ إصلاحات اقتصادية من شأنها تحسين الوضع المعيشي للمواطنين والرفع من مستوى أداء القطاعات الخدمية التي تأثرت سلبا نتيجة حالة عدم الاستقرار التي تشهدها البلاد. وفي هذا الصدد، نؤكد على أننا نولي أهمية كبيرة لحشد مواردنا المالية وتوجيهها نحو تحقيق مطالب شعبنا في شتى المجالات. ونأمل أن

تقوم جميع الدول التي توجد بها أصول وأموال ليبية لتقديم التسهيلات الممكنة التي تسهم في تحقيق ما يتخذه المجلس الرئاسي من سياسات وتوجهات خدمة لكل الليبيين.

”تجدد بلادي إدانتها ورفضها القاطع للإرهاب بجميع أشكاله وصوره، أيا كان مصدره ومهما كانت دوافعه ومبرراته. ونؤكد على أنه ظاهرة عالمية لا ينبغي ربطها بأي دين أو عقيدة. وكما تعلم الجمعية، فإن بلادي قدمت تضحيات جسام للقضاء على التنظيمات الإرهابية التي تضم العديد من المقاتلين الأجانب، ومن ذلك تنظيم داعش الوافد إلينا من الخارج، والذي لا يهدد أمن واستقرار وسلامة ليبيا فقط، بل يسعى لاستغلال مواردنا الطبيعية وتوظيفها للانطلاق نحو الخارج في تنفيذ مخططاته الدموية التي لا تمت إلى الإسلام بأي صلة. لقد صادقت ليبيا على جميع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، واعتبرت استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وركائزها الأربع من أهم الأطر القانونية الدولية الموجِّهة للقوانين والتشريعات الوطنية في مجال محاربة ظاهرة الإرهاب.

”إن خطر شبكات الإرهاب ما زال قائما، وهو ما يدعو لليقظة وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي والتنسيق المشترك على جميع المستويات لتتبع شبكات الإرهاب والقضاء عليها أينما وجدت. وفي هذا الجانب، تبرز أهمية دعم خطط وبرامج التعاون الإقليمي ودون الإقليمي، ومنها على سبيل المثال، النتائج التي أسفرت عنها جملة من الاجتماعات الوزارية حول تعزيز التعاون في مجال أمن ومراقبة الحدود المشتركة، والتي كان آخرها الاجتماع المعقود في العاصمة السودانية، الخرطوم، وشاركت فيه كل من السودان والنيجر وتشاد وليبيا، وأفضى إلى خطة عمل مشتركة لتنفيذ اتفاق الدول الأربع الموقع في انجامينا، نأمل أن تحظى بدعم المجتمع الدولي. لقد عبرنا عن تأييدنا لجميع الجهود الدولية الهادفة للقضاء على الإرهاب، وأكدنا في أكثر من مناسبة دعمنا للأصوات التي تطالب بعقد مؤتمر دولي رفيع المستوى برعاية الأمم المتحدة لبحث سبل توحيد الجهود في هذا الشأن.

”فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان، نؤكد عزمنا على حماية هذه الحقوق وتعزيزها. والتزاما بذلك، أصدرنا عددا من القوانين، منها قانون تأسيس الأحزاب والانتساب إليها، وقانون بشأن التظاهر السلمي، وقانون تجريم التعذيب والاختفاء القسري، وقانون بشأن تعديل مواد في قانون العقوبات، وقانون العدالة الانتقالية الذي يحرص المجلس الرئاسي على تفعيله تحقيقا للتسامح والوئام بين أفراد المجتمع.

”وفيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بذلت حكومة الوفاق الوطني جهودا متواصلة من أجل تعزيز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، واستمرار توفير الخدمات التعليمية والرعاية الصحية المجانية لجميع المواطنين.

”وتطبيقا للمادة السابعة من الإعلان الدستوري الداعية للانضمام إلى كافة الاتفاقيات والمواثيق الدولية والإقليمية ذات الصلة بتعزيز حقوق الإنسان، تمت المصادقة على بعض الاتفاقيات، ومنها اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وأصبحت ليبيا بذلك طرفا في هذه الاتفاقية.

”وإذ نؤكد مجددا التزامنا بحماية وتعزيز حقوق الإنسان، فإننا نود أن نشير إلى صعوبات المرحلة الانتقالية التي أوجدت عددا من التحديات الأمنية التي أفرزت بعض الانتهاكات لحقوق الإنسان. ونتطلع في هذا الشأن إلى الاستفادة من آليات المساعدة الفنية والتقنية التي يوفرها

مجلس حقوق الإنسان والهيئات والبرامج الأخرى المعنية بالأمم المتحدة.

”تولي بلادي اهتماما كبيرا بظاهرة الهجرة غير النظامية، وتسعى لمعالجة استمرار تدفق هؤلاء المهاجرين الذين يعرّضون أنفسهم لاستغلال شبكات تهريب البشر، ومخاطر عبور البحر الذي يودي بحياة الآلاف منهم، الأمر الذي جعل هذه الهجرة عنوانا لمأساة إنسانية ظل المجتمع الدولي عاجزا عن معالجتها حتى الآن. وبلادي باعتبارها دولة عبور تواجه نتيجة هذه الظاهرة تداعيات اقتصادية واجتماعية وأمنية خطيرة فاقمت ما تمر به من حالة عدم الاستقرار، الأمر الذي ترك صعوبات ومشاكل انعكست سلبا على المجتمع الليبي، وبات من الصعب معالجتها دون تعاون ومساعدة خارجية ترقى لمستوى هذه التحديات وتداعياتها الخطيرة.

”لقد بات واضحا أن الاعتماد على البعد الأمني وحده في معالجة هذه الظاهرة لا يمثل الحل الأمثل، وأن الأمر يتطلب التركيز على معالجة الأسباب الحقيقية التي تدفع الناس لطلب هذه الهجة المحفوفة بالمخاطر. ونحن إذ نرحب في هذا الصدد بمشروع الاتفاق الدولي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، والمقرر اعتماده في المؤتمر الحكومي الدولي في مراكش بالمملكة المغرب في كانون الأول/ديسمبرالقادم، فإننا نؤكد أننا كنا نود أن يعطي مشروع الاتفاق مساحة أكبر لمعالجة هذه الظاهرة. ومع أننا نتفق على الحاجة لحماية حقوق المهاجرين قدر المستطاع، إلا أن استمرار وزيادة هذه التدفقات يرهق الإمكانات والقدرات الوطنية، وتصبح في بعض الأحيان غير قادرة على ضمان تلك الحقوق.

”وأعتقد جازما بأنه لا مناص من توجه المجتمع الدولي نحو مساعدة البلدان المصدرة للهجرة وتشجيعها على وضع وتنفيذ برامج ومشاريع تنموية حقيقية، وتحسين مستوى أداء قطاعاتها الإنتاجية والخدمية، والقيام بكل ما من شأنه أن يسهم في القضاء على الفقر والبطالة وصعوبات المعيشة، ويصرف الناس عن التفكير في طلب الهجرة غير النظامية والمحفوفة بالمخاطر.

”تولي بلادي اهتماما كبيرا بقضايا نزع السلاح وتعزيز السلم والأمن الدوليين، وذلك من خلال مساهمتها الفاعلة في المداولات المكرسة لهذه المسائل ومشاركتها في دعم العديد من القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، والتزامها بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية، وذلك وعيا منا بما يمكن أن يشكله إنتاج وتكديس أسلحة الدمار الشامل من تهديد للأمن والسلم الدوليين، وما تسببه من رعب للبشرية جمعاء. كما تساهم ليبيا في الجهود الدولية المبذولة لنزع أسلحة الدمار الشامل والحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

”وأود أن أذكر هنا أن بلادي وبعد انضمامها إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية قامت مباشرة بالإعلان عن مخزونها الكيميائي، وأبدت كل التعاون والتنسيق مع أمانة الاتفاقية والشركاء الدوليين، وبذلت جهودا متواصلة أفضت في نهاية المطاف إلى التخلص الكامل مما لديها من مخزونات كيميائية.

”إننا نؤكد مجددا دعمنا للجهود الدولية الرامية إلى إنشاء المزيد من المناطق الخالية من الأسلحة النووية. ونشدد على ضرورة أن تكون منطقة الشرق الأوسط بأكملها خالية من أسلحة الدمار الشامل، وأن تلتزم جميع دول المنطقة بتوضيح ما إذا كانت تملك أي نوع من هذه الأسلحة، أو تنوي حيازتها، وأن تسارع بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونؤكد مجددا على حق الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية،

وأنه يجب أن تحظى الدول التي تخلت عن أسلحة الدمار الشامل بدعم وتحشيع سياساتها الهادفة إلى تأهيل كوادرها البشرية والحصول على التقنيات اللازمة للاستخدام السلمي للطاقة النووية.

”لقد مضت ثلاث سنوات على اعتماد قادة الدول خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تركز على سبعة عشر هدفا طموحا. ولا زلنا في ليبيا نواجه تحديات جمة لبلوغ تلك الأهداف. ومن تلك التحديات حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني. وكما يدرك الجميع، فإن التنمية ترتبط ارتباطا وثيقا بالأمن، بحيث لا تنمية بدون أمن ولا أمن بدون تنمية، ونتطلع إلى تجاوز ما نمر به من صعوبات حتى نتمكن من إطلاق خطط وبرامج التنمية، وتدوير عجلة الاقتصاد، بما يمكننا من الشروع الفعلي في بلوغ الأهداف التنموية.

”لقد أكدت خطة التنمية المستدامة وخطة عمل أديس أبابا لتمويل التنمية على ضرورة حشد الموارد المالية للبلدان من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وبلادي، ليبيا من البلدان التي هرّبت الكثير من أموالها إلى الخارج. ولذلك، ندعو الدول التي هرّبت إليها تلك الأموال إلى الكشف عنها والمساعدة في استعادتها لنتمكن من توظيفها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

”وفي السياق، نود الإشارة إلى ما تتعرض له الأموال والأصول الليبية المجمدة للجماهيرية الصندوق السيادي الليبي من خسائر نتيجة الجزاءات القائمة منذ عام ٢٠١١ والتي فرضها مجلس الأمن بموجب عدد من القرارات. إننا نؤكد على أن الهدف من تلك الجزاءات هو حفظ الأموال والأصول الليبية وليس استمرار تآكلها. إن ما يحدث فعليا هو أن هذه الأموال والأصول تتعرض لخسائر كبيرة ومستمرة نتيجة تجميدها. وقد وافينا مجلس الأمن ولجنة الجزاءات منذ شهر آذار/مارس ٢٠١٦ ببيانات واضحة ومتتالية عن حجم هذه الخسائر، وناشدناه بالعمل على تعديل نظام الجزاءات القائم لتفادي ما نتكبده من خسائر فادحة. وللأسف لم نلمس بعد استجابة فعلية لمطلبنا العادل، ونحذر من أن الأمر إذا ما استمر على هذا النحو فسيمثل إهدارا للموارد الليبية المجمدة، وحرمانا لليبيين من فرص استثمارها كاملة في المستقبل.

”يؤيد وفد بلادي الإصلاحات التي يجريها الأمين العام على بعض أجهزة الأمم المتحدة، ونتطلع إلى أن ترقى هذه الجهود إلى مستوى ما تعهدنا به جميعا في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وهو تعزيز سلطة هذه المنظمة وضمان فعاليتها وقدرتها على التصدي لكافة التحديات التي يطرحها هذا العصر. ورغم ما أحرز من تقدم في هذا الشأن، إلا أن مجلس الأمن، وهوالجاهز الأهم، ظل بعيدا عن أي إصلاحات.

”لقد بات من الضروري إدخال إصلاحات حقيقية على هذا المجلس الذي لم يعد يعكس الواقع الدولي المعاصر للقرن الحادي والعشرين. وما يشهده من تحديات خطيرة تهدد الأمن والسلم الدوليين. إن الواقع الجيوسياسي الحالي مهيأ لعملية الإصلاح، وإفساح المجال أمام التمثيل العادل في المجلس.

”ومن هذا المنطلق نطالب برفع الظلم التاريخي الواقع على القارة الأفريقية من حيث عدم تمثيلها بشكل عادل في فئة العضوية الدائمة والعضوية غير الدائمة، ونؤكد على المطلب الأفريقي الوارد في توافق أوزلويني وإعلان سرت وهو الحصول على مقعدين دائمين بجميع الحقوق والصلاحيات بما في ذلك حق النقض، ومقعدين إضافيين غير دائمين. إن هذا المطلب يتفق مع مقتضيات العدالة، والحق في أن يكون للقارة مشاركة فعالة فيما يتخذه

المجلس من القرارات التي كثيراً ما تكون منصبة على قضايا أفريقية. إن المطلب الأفريقي يمثل الحد الأدنى الذي يعكس حق القارة في أن يكون لها تمثيل عادل بالمجلس، ويكفل تصحيح ما تعرضت له من تهميش وظلم تاريخي، كما لا يفوتني أن أعبر في هذا الصدد عن تأييدنا لطلب المجموعة العربية حصولها على مقعد دائم بالمجلس.

”إن السلام في الشرق الأوسط لن يتحقق ما دامت سلطات الاحتلال مستمرة في سفك دماء الفلسطينيين الأبرياء، واحتلال الأراضي الفلسطينية، وإقامة المستوطنات، وفرض الحصار الجائر على الشعب الفلسطيني، والسعي بكل الطرق لتهويد مدينة القدس، والضرب بعرض الحائط بكل القرارات الدولية التي اتخذت في هذا الشأن. إننا نضم صوتنا للشعب الفلسطيني الرافض لإعلان سلطة الاحتلال أن إسرائيل دولة قومية لليهود، باعتبار ذلك يشكل تصعيداً خطيراً، وتوجهاً نحو تصفية القضية الفلسطينية، من خلال تفريغ الأراضي الفلسطينية من كل سكانها الأصليين، لصالح المستوطنين اليهود وهي ممارسة عنصرية مرفوضة،

”كما نجدد رفضنا لأي محاولة لتغيير الوضع القانوني للقدس المحتل، أو محاولة فرض سياسة الأمر الواقع التي سعت إليها بعض الدول من خلال الإعلان عن نقل سفاراتها في إسرائيل لمدينة القدس، واعتبارها عاصمة لإسرائيل، وهو ما يناقض قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن.

”إننا نؤكد وقوفنا إلى جانب الشعب الفلسطيني، وحقه في تقرير المصير، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، ونطالب بتوفير الحماية للفلسطينيين وإلزام سلطة الاحتلال بوقف جميع أعمال العنف والإرهاب وسياسة الاستيطان والاعتداءات المتكررة على الشعب الفلسطيني.

”وليس ببعيد عن فلسطين المحتلة يشهد الشعب السوري الشقيق ومنذ سنوات أوضاعاً إنسانية كارثية في بعض المناطق، نتيجة لصراع مدمر أدى إلى خسائر بشرية ومادية فادحة، ونزوح وتشرد الأبرياء. إننا نُدين جميع الأعمال الإرهابية الوحشية التي يتعرض لها الشعب السوري ونُعبر عن دعمنا لكل الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد تسوية سلمية تُبعد البلد عن مخاطر التفكك والتقسيم، وتحقق طموحات الشعب السوري في العيش الكريم في ظل نظام ديمقراطي يحترم حكم القانون، ويصون ويحمي حقوق الإنسان.

”وفيما يتعلق باليمن الشقيق فإننا نعبر عن قلقنا الشديد إزاء الوضع الإنساني المتأزم، ونحذر من استمرار الصراع الذي يهدد بكل تأكيد أمن واستقرار المجتمع اليمني ووحدته، وأمن المنطقة بشكل عام، وفي هذا السياق ندعم كل المساعي الرامية إلى وقف نزيف الدم في اليمن وكل ما من شأنه رفع المعاناة عن الشعب اليمني الشقيق.

”ختاماً، أود التأكيد على أن التحديات التي تواجه عالمنا اليوم، سواءً كانت أمنية أو اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها تستوجب منا جميعاً تعزيز دور الأمم المتحدة، بما يمكّنها من مواكبة المستجدات على الساحة الدولية، وحل ما نشهده من صراعات وأزمات بالطرق السلمية“.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة العامة لهذه الجلسة.

طلب أعضاء كثيرون التكلم ممارسة لحق الرد. وأود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يُدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

السيد آل خليفة (قطر): طلب وفد دولة قطر الكلمة في إطار حق الرد بعد أن تضمن بيان وفد المملكة العربية السعودية

افتراءات باطلة وإساءة غير المقبول إلى بلدي. بعد أكثر من عام على الحصار الظالم على دولة قطر، دون أن يتمكن من تحقيق أهدافه ودون أن يقتنع أحد بالإدعاءات الباطلة التي استند إليها، تعاد الافتراءات، من ممثلي السعودية، التي تهدف إلى الإساءة لسمعة بلدي.

ولكن سجل دولة قطر في التعاون الدولي يتحدث عن نفسه. ولسنا بحاجة إلى تفنيد ما يتم تلفيقه ضد بلدي من إدعاءات في مجالات لنا فيها قدم السبق على مستوى المنطقة، لا سيما في مكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه ومكافحة التطرف وتحقيق السلام المستدام. ولكننا نؤكد أن تكرار هذه الاتهامات من نفس الأطراف لا يجدي إلا في تقويض مصداقية من يعيدها بدون أدلة أو حقائق.

علينا أن نستحضر جميعا أسباب وجذور الإرهاب، التي طالما أكدت دولة قطر في محافل عدة على أهمية معالجتها كخطوة أولى للقضاء آفة الإرهاب. فمعروف أن الإرهاب وجد حاضنته في الغلو الديني الذي تم توظيفه من قبل السعودية لتحقيق أهداف سياسية تخدم ظروفا معينة. ومن المفارقات أنه، بين عشية وضحاها، أريد لهذا الغلو الديني المتأصل والهوية المتشددة أن تطمس وأن يتم إلباسها بالتحضر المصطنع أمام العالم. وفي الوقت الذي يزج به اليوم في غياهب السجون معتقلو الرأي والمعتدلين من رجال الدين وكل من يطالب بالإصلاح والناشطين الحقوقين – ولا سيما النساء – بطريقة عبثية، ودون محاكمات عادلة، علاوة على محاولة إلباس انتهاكات القانون الدولي بلباس إنساني، وهذا لا ينطلي على العالم. إن تسييس السعودية لمصطلح الإرهاب وفق مصالحها وصل إلى حد استخدام الإرهاب كتهمة لكل من يختلف معهم في الرأي داخل السعودية، بل وصل الأمر إلى توجيه اتهامات إلى الدول. ولم يقتصر الأمر على دولة قطر، وإنما تعرضت دول أخرى لهذا الأسلوب غير الناضج.

لقد شهد العالم الحكمة وضبط النفس التي تحلت بها قيادة دولة قطر في إدارة الأزمة المفتعلة ضد بلدي، وسعيها بكل ما تمتلك من قدرات إلى التخفيف من آثار الحصار الظالم. إلا أن الآثار الإنسانية التي نجمت عن الحصار لا يمكن معالجتها إلا من خلال إنصاف ضحايا الحصار من المواطنين والمقيمين. حيث أدى الحصار إلى انتهاكات كبيرة لحقوقهم ولتفكيك الأسر وحرمان الطلاب من استكمال دراستهم واتخاذ إجراءات قسرية وغير قانونية تمس حقوق الملكية والوصول إلى العدالة.

ويضاف إلى هذه الانتهاكات ما هو أسوأ منها، وهو حرمان المواطنين القطريين والمقيمين في دولة قطر للسنة الثانية على التوالي من أداء واجباتهم الدينية المتمثلة في الحج والعمرة بحجج واهية، وهو ما لاقى إدانة واسعة لأنه انتهاك شنيع لحقوق الإنسان وإقحام للسياسة في مسائل دينية قل أن يكون لها سابقة من هذا القبيل.

وعلى الرغم من هذه الإجراءات الأحادية التي سلبت الشعب القطري الكثير من حقوقه، كما يتبين من تقارير الهيئات الأممية، فإن حكومة دولة قطر لم تقم بأي إجراءات من شأنها الإضرار بالشعب السعودي الشقيق. وستظل دولة قطر ماضية فيما تقوم به من شراكات بناءة مع الأمم المتحدة والدول من مختلف أنحاء العالم يتمخض عنها نتائج عملية لترسيخ الأمن والسلم المستدامين والتخفيف من المعاناة البشرية وتعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان وتطوير العلاقات بين الدول والشعوب.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يأخذ وفد بلدي الكلمة لممارسة حق إندونيسيا في الرد على البيان الذي أدلى به ممثل فانواتو (انظر A/73/PV.12). تدين إندونيسيا التشهير والتعليقات التي لا أساس لها والتي أدلى بها وفد فانواتو في بيانه هذا الصباح عند الإشارة إلى مقاطعتي بابوا وبابوا الغربية الإندونيسيتين. هذه الاتهامات لا تقوض قدسية العلاقات

الودية بين الدول ومبدأ عدم التدخل وحسب، بل وتنتهك أيضاً مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

على مدى سنوات عديدة، حاولت فانواتو نشر عدة أفكار مضللة – مفادها أن هناك انتهاكات سافرة ومنهجية وواسعة النطاق لحقوق الإنسان في إندونيسيا؛ وأن إندونيسيا تتجاهل الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛ وأن السكان في مقاطعتي بابوا وبابوا الغربية مختلفون عرقيا وهم بالتالي لا ينتمون إلى إندونيسيا. وتجادل فانواتو بأن هاتين المقاطعتين، استناداً إلى هذه العوامل التي ضخَّمها في عقولهم أفراد مجرمون، ينبغي أن تكون موضوعاً للمناقشة في الأمم المتحدة.

إننا لا نفهم الدافع وراء نوايا فانواتو في دعم مجموعة من الناس الذين نشروا الرعب والفوضى في العديد من المناسبات، ما تسبب في وفيات وأسى للأسر البريئة في مجتمعاتهم المحلية. ترفض إندونيسيا رفضاً قاطعاً أي جهود ترمي إلى زعزعة ما يتمتع به سكان بابوا وبابوا الغربية من سلام واستقرار ونمو، وتود أن تشير إلى النقاط التالية.

أولاً، إن اتهام إندونيسيا بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وأعمال لاإنسانية هو أمر خطير وغير مقبول. فلا يوجد بلد في العالم بمنأى عن مواجهة تحديات في مجال حقوق الإنسان أو التنمية، لكن اتهام آخرين بانتهاكات حقوق الإنسان عندما تكون لديك الكثير من المشاكل لا يعدو عن كونك تعيب على الآخرين والعيب فيك. إن فانواتو، التي تصور نفسها على أنها نصير لحقوق الإنسان، ليست طرفاً إلا في عدد قليل من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، في حين أن إندونيسيا، من ناحية أخرى، طرف في ثمانية من الصكوك التسعة. ومن المثير للاهتمام أن فانواتو لم تصدق على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، في حين أن إندونيسيا فعلت ذلك منذ وقت طويل.

إن إندونيسيا بلدٌ متنوع ومتعدد الثقافات يضمّ مئات من الجماعات العرقية والآلاف من القبائل ومئات اللغات المحلية. ونحن لا نُعرّف أنفسنا على أساس النقاء العرقي ولا على أننا مجموعة عرقية واحدة. إننا نرفض التمييز العنصري في إندونيسيا. ولو أردنا اتباع الفرضية والمنطق غير المسؤولين لفانواتو، لأصبح العالم يتألف من عشرات الآلاف من البلدان، نظراً لتعدد الأعراق والقوميات في العالم. ولذلك أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أذكّر فانواتو بأن القانون الدولي العرفي الناشئ عن اتفاقية مونتيفيديو بشأن حقوق الدول وواجباتها لعام ١٩٣٣ ينصّ بوضوح على عناصر أربعة تُعرّف ما هو البلد، وهي السكّان والإقليم والحكومة والقدرة على الدخول في علاقات مع الدول الأخرى. وإنني أؤكد حق التأكيد على أن الانتماء القومي أو العرقي على السواء لم يردا قط باعتبارهما سببا أساسيا للحق في إنشاء بلد ما.

ثانياً، أودّ أن أقدّم لفانواتو درساً قصيراً عن تاريخنا. قبل ٥٠ عاماً تقريباً، ومن خلال القرار ٢٥٠٤ (د-٢٤)، الذي اتّخذ في هذا المنتدى ذاته في هذه القاعة نفسها، اتخذنا جميعاً في الأمم المتحدة قراراً بشأن الوضع النهائي لبابوا بوصفها جزءاً محقاً ومشروعاً من إندونيسيا. إن القرار، الذي أقرّ بالنجاح في تنفيذ قانون الاختيار الحر، اتُّخذ دون تصويت أي بلد ضده. وقد أكّد شعب بابوا على مكانه ووحدته مع إندونيسيا. وبعبارة أخرى، إن ما تطرحه فانواتو لا يعدو عن كونه طعناً مخزياً في قرار اتخذته الأمم المتحدة – قرار اتخذته آنذاك ١٢٨ من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة منذ ما يقرب من نصف قرن من الزمن.

إن إندونيسيا تتقيدبقوة، شأنها شأن سائر الأعضاء المسؤولين في الأمم المتحدة، بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ولهذا السبب، فإن دعم فانواتو للأفراد الذين تسعى أجنداتهم الانفصالية إلى الطعن في إندونيسيا هو انتهاك لا يمكن إنكاره لمبادئ الميثاق وبالتالي يجب إدانته. وعلاوة على ذلك، فمن العار أن تُعيّن فانواتو، منذ العام الماضي، أولئك الأفراد للعمل بوصفهم أعضاء رسميين في وفدها. إن هذه الأعمال ترقى إلى مصاف الأعمال العدائية ولا مكان لها – على الإطلاق – في منظومة الأمم المتحدة.

إن البلد الذي يدعم الانفصاليين ويؤيّد تجزئة بلد آخر لا ينبغي أن يشارك في تجمع الأسرة الدولية المؤلّفة من دول كريمة تحترم القوانين. لقد طفح الكيل. ولا تهمّنا على الإطلاق دوافع فانواتو، ولكننا نعلم علم اليقين أن إندونيسيا ستدافع بقوة وثبات عن سيادتها وسلامتها الإقليمية وعن كرامتها. فليكن ذلك معروفاً.

السيدة دانش (المملكة العربية السعودية): إن وفد بلدي، المملكة العربية السعودية، يرفض تماماً ويستنكر البيان الذي أدلى به ممثل قطر.

فقطر، منذ منتصف التسعينيات، تدعم الأصوليين وتقوم بتحريض الشعوب منذ عقدين. وهي مقرّ لقيادات الإخوان المسلمين والجماعات هذه التي ولّدت جماعات أخرى مثل ”التكفير والهجرة“ و ”القاعدة“ و ”جبهة النصرة“. كما سمحت لقيادات دينية متطرفة بالظهور على شاشات التلفزيون لقوم بتبرير التفجيرات الانتحارية. كما أنها تؤوي مجموعات إرهابية؛ فأحد قادة تنظيم القاعدة دخل إلى المملكة بجواز قطري، وألقت المملكة القبض على عدد من أعضاء القاعدة قدموا إلى المملكة بجوازات سفر قطرية. وقطر تدرك ذلك جيداً كما الولايات المتحدة الأمريكية.

كما دعمت قطر منشقّين في بلدي وفي الإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت في محاولة لدفعهم لافتعال الأزمات مع حكوماتها لزعزعة الاستقرار في المنطقة. فليست المملكة هي المتهم هنا باحتضان الإرهاب ودعمه، بينما قطر هي الممول والداعم للإرهاب.

كما أن الاتهام الذي توجهه قطر إلى حكومة بلدي بمنع الحجاج القطريين غير صحيح. فوزارة الحج تُرحّب بقدوم الأشقاء القطريين لأداء مناسك الحج والعمرة بعد استكمال بياناتهم النظامية حال وصولهم إلى مطار الملك عبد العزيز الدولي في جدة، من خلال تسجيل بياناتهم في موقع الوزارة الإلكتروني واستكمال إجراءات التعاقد إلكترونياً مع شركات العمرة السعودية المصرّح لها بتقديم الخدمات للمعتمرين، واختيار حزم الخدمات التي تتناسب مع رغباتهم كغيرهم من المعتمرين القادمين من مختلف دول العالم، ويكون قدومهم جواً عبر مطار الملك عبد العزيز الدولي في جدة وعن طريق شركات الطيران عدا الخطوط الجوية القطرية.

السيد آل خليفة (قطر): منذ أن أقدمت السعودية في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧ على محاولة التعدّي على سيادة دولة قطر والإضرار بها من خلال حصار ظالم وإجراءات غير قانونية ومرفوضة بموجب القانون الدولي والأعراف الدولية، تتعرّض دولة قطر إلى حملة تضليلية، وقد أصبح نهجاً لدى الكثير من وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي السعودية الإساءة إلى دولة قطر بشكل رخيص من خلال تلفيق اتهامات كذبها واضح كل الوضوح.

ولكن مما يدعو للأسف والاستغراب أن تصل تلك الافتراءات المكشوفة إلى المناقشة العامة للجمعية العامة التي يجتمع فيها رؤساء الدول والحكومات لمناقشة سبل تحسين العلاقات بين الدول وتعزيز التعاون الدولي للتصدي للتحديات المشتركة، وعلى النحو الذي سمعناه للتو من ممثل السعودية.

أخيرا، أعيد التأكيد على أن دولة قطر ثابتة على التقدم في كافة المجالات التنموية لخدمة شعبنا ورفاهيته، والمساهمة في تحقيق السلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط وكافة أنحاء العالم، وتعزيز حقوق الإنسان. وسنواصل سعينا لتعزيز الاستقرار والسلم والأمن ومكافحة الإرهاب في منطقتنا، والحفاظ على الترتيبات الإقليمية ذات الأهمية القصوى في ذلك، التي ترتبط بها سياسات الحصار على دولة قطر.

وبالنظر لعدم تمكني من أخذ الكلمة للرد على أي مزاعم قد تثار بعد ممارستي لحق الرد لمرتين، وفق ما يسمح به النظام الداخلي للجمعية العامة، فإن بلادي تحتفظ بحق الرد خطيا.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.